جـــامـــعة عمـــار ثليجي الاغـــواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قســـم العـــلـــوم السيـــاسية

آليـــــــــات العولمـــــــــة

دراسة حالة:صندوق النقد الدولي

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص إدارة الموارد البشرية

إعداد الطالبين :
- قرشي كمال
- توات فريد

تحت إشراف الأستاذ:
- أ. شرماط سالم

لجنة المناقشة:

- أ.القرطي لعياشي.....رئيسا
- أ. شرماط سالم..... مقرار ومشرفا
- أ. مولاي مرزوق..... مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

شكر و تقدير

الحمد لله حمدا كثيرا، فأنت المستعان على كل الأعمال فما كان من توفيق عندك وما كان من تقصير فمن عندي.

اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المحترم / شرماط سالم

الذي تحمل معنا أعباء انجاز هذا العمل ومشاقه

ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة وتوجيهاته لما هو أفضل وأنجح

فشكرا لك أستاذنا الفاضل

إلى كل الأصدقاء والأقارب الذين ساندونا في إنجاز هذا العمل من جميع النواحي

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من كانوا حولنا

الذين دعموا هذا العمل وساعدونا .

وشكرا لكل من دعمنا ولو بكلمة طيبة

كمال قريشي و توات فريد

3DLAT.COM

إهـــداء

إلى الوالدين الكريمين فلولاهما لما وُجِدتُ في هذه الحياة ومنهما تعلَّمت الصمود، مهما كانت الصعوبات.

إهـــــداء

إلى أساتذتي الكرام بقسم العلوم السياسية ، فمنهم استقيتُ الحروف وتعلَّمت كيف أنطق الكلمات، وأصوغ العبارات وأحتكم إلى القواعد في مجال الدراسة

إهـــداء

إلى الزملاء والزميلات، بقسم العلوم السياسية و الذين لم يدَّخروا جهدًا في مدِّي بالمعلومات والتحفيزات المادية والمعنوية.

أهدي إليكم رسالة الماستر

داعيًا المولى -سبحانه وتعالى- أن تُكلَّل بالنجاح والقبول

من جانب أعضاء لجنة المناقشة المحترمين

قريشي كمال

منتديات ورد الشوق
ward2w.com

إهـــداء

إلى أمي

خيمة الحنان وغيمة المكان

تحملني دائماً بين يديها دعاء متصل.. للسماء

(قرأت لها هذا الإهداء قبل فجائية موتها)

وأضفت إلى روح حبيبتي أهدي روحي وكل طموحي

إلى من كلل العرق جبينه.. وشققت الأيام يديه

إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لاتتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار

إلى والدي أطال الله بقاءه، وألبسه ثوب الصحة والعافية، ومتعني ببره ورد جميله

إهـــداء

إلى أساتذتي الكرام بقسم العلوم السياسية ، فمنهم استقيتُ الحروف

وتعلَّمت كيف أنطق الكلمات، وأصوغ العبارات

وأحتكم إلى القواعد في مجال الدراسة

إهـــداء

إلى الزملاء والزميلات، بقسم العلوم السياسية و الذين لم يدَّخروا جهدًا في مدِّي بالمعلومات

والتحفيزات المادية والمعنوية.

أهدي إليكم رسالة الماستر

داعيًا المولى -سبحانه وتعالى- أن تُكلَّل بالنجاح والقبول

من جانب أعضاء لجنة المناقشة المحترمين

توات فريد

منتديات ورد الشوق
ward2w.com

فهـــــــرس المحتويـــــــات

إهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول : أساسيات العولمة	**65–6**
مقدمة الفصل.....	**7–6**
المبحث الأول : النشأة التاريخية للعولمة و المراحل التي مرت بها.....	**15–8**
المطلب الأول: النشأة التاريخية للعولمة.....	10-8
المطلب الثاني: المراحل التي مرت بها العولمة.....	14-10
المطلب الثالث: أسباب نشوء ظاهرة العولمة.....	15-14
المبحث الثاني: العولمة المفاهيم ، الخصائص و الأنواع.....	**35–16**
المطلب الأول: التعاريف المختلفة لظاهرة العولمة.....	24-16
المطلب الثاني: أنواع و خصائص العولمة و القوى المحركة لها.....	32-24
المطلب الثالث: قياس العولمة.....	35-32
المبحث الثالث: أبعاد العولمة وأهدافها و مؤسساتها.....	**54–36**
المطلب الأول: أبعاد العولمة.....	46-36
المطلب الثاني: أهداف العولمة.....	48-46
المطلب الثالث: مؤسسات العولمة.....	54-48
المبحث الرابع: أثار العولمة ومشاكلها وكيفية مواجهتها.....	**65–55**
المطلب الأول: آثار العولمة.....	57-55
المطلب الثاني: نتائج العولمة والمخاطر التي تواجهها.....	59-58
المطلب الثالث: المشاكل التي تطرحها العولمة وكيفية مواجهتها.....	63-60
خلاصة الفصل.....	65-64

الفصل الثاني: دراسة حالة صندوق النقد الدولي	**105-67**
مقدمة الفصل	**67**
المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي.....	**82-68**
المطلب الأول: تعريف صندوق النقد الدولي.....	69-68
المطلب الثاني: نشأة صندوق النقد الدولي.....	74-69
المطلب الثالث: أهداف ووظائف الصندوق	77-74
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.....	82-77
المبحث الثاني: آليات عمل صندوق النقد الدولي.....	**97-83**
المطلب الأول: الدول الأعضاء والقوة التصويتية لهم.....	85-83
المطلب الثاني: حقوق والتزامات الدول الأعضاء.....	88-86
المطلب الثالث: موارد الصندوق وشروط الحصول عليها.....	91-88
المطلب الرابع: برامج وسياسات صندوق النقد الدولي.....	97-91
المبحث الثالث: تقييم دور صندوق النقد الدولي والتسهيلات التي يقدمها.....	**104-98**
المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي.....	102-98
المطلب الثاني: الأثار الايجابية لصندوق النقد الدولي.....	102
المطلب الثالث: الأثار السلبية للصندوق	103
المطلب الرابع: كيفية معالجة السلبيات الموجهة للصندوق.....	104-103
خلاصة الفصل.....	**105**
خـــــاتمـــــة	**108-107**

فهـــــــرس الجـــــداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	الدول المشاركة في مؤتمر برتن وودز	83
2	حصص وأصوات الدول الأعضاء في الصندوق (أفريل 1990)	85
3	حصص الدول الأعضاء في الصندوق	89

فهـــــــرس الأشكـــــــال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	82

مقدمة

مقدمة:

مع التغيرات التي تشهدها السياسات الاقتصادية والتي كان لها أثر على العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة ، حيث أصبح النظام العالمي يتميز بحركته السريعة التي تتابع فيها التغيرات بمعدلات فائقة السرعة ، فعلى الصعيد الاقتصادي تكون اتجاه العولمة مع تحرير الأسواق العالمية و تعزيز الاستثمارات الخارجية ، وظهور ثورة المعلومات التكنولوجية كمحركا رئيسيا للعولمة بفعل طبيعتها التطويرية ، والتي تعمل أساسا على إزالة كافة القيود والحواجز على التدفقات المالية والتجارية والبشرية والمعلوماتية إلى جميع أنحاء العالم وبالتالي تحقيق اندماج في كل ميادين الحياة الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق التكامل العالمي معتمدا في ذلك على العولمة التجارية والعولمة المالية والعولمة الإنتاجية التي ترعاها مجموعة من المؤسسات الدولية المتمثلة في البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة ، بالإضافة إليها الشركات المتعددة الجنسيات.

و هو ما شهده العالم في عقد التسعينات مجموعة من المتغيرات الدولية من أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي وفشل تجربته الاشتراكية وتفكك دول أوربا الشرقية وتحولها من نهج الاشتراكية إلى رأسمالية السوق ، فقد وجدت الليبرالية نفسها وحيدة فاغتنمت الفرصة حيث انفردت الولايات المتحدة الأمريكية قائدة المنظومة الرأسمالية في العالم فجاءت دعواتها المتتالية عالميا للترويج لمفاهيم وأفكار ومرجعيات ووضع آليات للعولمة بالتوجه نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد بلا حدود أو ما يعبر عنه بعولمة الاقتصاد ففرضت هيمنتها من خلال العولمة وآلياتها الاقتصادية لتخترق الحدود عبر شركات تسويق معولمة ومنظمات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية .

و لقد أخذ الخطاب الغربي المعاصر يدعو للعولمة طبقاً لمفهـــوم (الأمركـــة)، ويـــروج للعولمة ومشاريعها ويطالب الدول بقبول مفاهيمها وآلياتها من أجل تعظيم الفوائـــد التـــي يمكـــن الحصول عليها وتقليص الخسائر المحتملة، على أن التبشير بالعولمة ذهب إلى مدى أبعد ليؤكـــد على أنها العصا التي لا يمكن لأي اقتصاد الوقوف دون التوكؤ عليها وأنها بمثابة طريق لا مفر منه إذا أريد الدخول في العصرنة وتحقيق مستويات متقدمة من التنمية.

إشكالية الدراسة:

وعلى هذا الأساس قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية الآتية والتي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال بحثنا هذا وهو كالتالي:

ما مدى تأثير صندوق النقد الدولي على العولمة وآلياتها ؟

هذا وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

1. ماهية العولمة ؟
2. ما الدور الذي تلعبه العولمة في النظام الدولي و العالمي ؟
3. ما هي القوى الفاعلة في العولمة وآلياتها ؟
4. ما مدى فعالية صندوق النقد الدولي في تحقيق أهداف العولمة ؟

فرضيات البحث :كمحاولة منا لتقديم دراسة وافية لهذا الموضوع فقد تم الاعتماد على بعض الفرضيات المصاغة على النحو التالي:

- تعتبر العولمة وسيلة من وسائل الهيمنـــــة للدول العظمى .
- تعتمد العولمة على آليات اقتصادية وسياسية وثقافية .
- يعتبر صندوق النقد الدولي من القوى الفاعلة في العولمة ومن آلياتها الأساسية.

مبررات اختيار الموضوع:

1-الموضوعية:

- موضوع العولمة يتسم بالحداثة وهو ما يدفعنا بالإتيان بلمحة شاملة و مقنعة لموضوع فتي وحديث.
- موضوع العولمة يشمل كل الميادين الإنسانية : الاقتصادية ، السياسية ، الثقافية،الاجتماعية.

2-الذاتية:

- تعميق مكاسبنا العلمية و ميولنا العلمي للمواضيع المرتبطة بالعولمة و فتح المجال لغيرنا للتعمق أكثر في هذا الميدان مستقبلا.
- مساهمة منا في إثراء المكتبة الجامعية وذلك بمعالجة المواضيع المتعلقة بالعولمة و آلياتها.

أهمية الدراسة:

- توضيح مفهوم العولمة بشكل شامل وإبراز أشكالها.
- أهمية معرفة آليات العولمة .
- دراسة العولمة في ظل صندوق النقد الدولي كمنظمة فاعلة فيها.

أهداف الدراسة:

هو الوصول إلى أن العولمة واحدة من أهم مشاريع الرأسمالية و إحدى متطلبات تطورها وتجديد نفسها من خلال آليات متعددة للعولمة بظهور مجموعة من التكتلات الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات والأخذ بالنظام الاقتصادي الحر .

المنهج المتبع:

استخدمنا في بحثنا المنهج الوصفي كمنهج رئيسي والذي يعتمد على وصف وسرد الحقائق المتعلقة بموضوع الدراسة فتم بذلك تقديم مختلف المفاهيم ذات الصلة المباشرة والغير مباشرة الموضوع كأشكال العولمة وعوامل ظهورها مع دور صندوق النقد الدولي وهيكله التنظيمي و أجهزته كما اعتمدنا على المنهج التاريخي كمنهج مساعد وهذا بمتابعة تطور العولمة و تطور آلياتها والتي من بينها صندوق النقد الدولي.

صعوبات الدراسة:

- وســـط الكـــم الهائـــل مـــن الكتابـــات المتفرقـــة ، والجـــدل الواســـع مـــن النقاشـــات المتناقضة ، ونظرا إلى مـــا يعانيـــه هـــذا المفهـــوم مـــن (تشـــوش فكـــري)،الأمـــر الـــذي يوحـــي لنـــا بـــأن الموضـــوع يحتـــاج إلى دراســـة تؤطر هـــذه الحالـــة وتنظمهـــا خاصة وأن كل كاتـــب عـــادة مـــا يركـــز علـــى نقطـــة معينة في تحليلـــه للعولمـــة ، ولهـــذا فقـــد وجدنـــا صعوبـــة في معاجلـــة تشعب وتعقيـــدات هـــذا الموضـــوع .
- عانينـــا في العثـــور علـــى مراجـــع تتنـــاول العولمـــة بطريقـــة شـــاملة، فبخصـــوص مســـح أدبيـــات هـــذا الموضـــوع فلا توجـــد دراســـات تناولـــت فكرتنـــا بذاتهـــا ، وكانـــت في مجملهـــا عبـــارة عـــن آراء شـــخصية تخضـــع لمعاييـــر إيديولوجيـــة.

تقسيم الدراسة: تم تقسيم موضوع دراستنا إلى فصلين :

الفصل الأول يتمثل في أساسيات العولمة والذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث وهي: المبحث الأول يتمثل في النشأة التاريخية للعولمة و المراحل التي مرت بها ثم في المبحث الثاني وتطرقنا فيه إلى العولمة من حيث المفاهيم ، الخصائص و الأنواع و المبحث الثالث يتضمن أبعاد العولمة وأهدافها و مؤسساتها وفي المبحث الرابع نبين فيه أثار العولمة ومشاكلها وكيفية مواجهتها.

وفي الفصل الثاني المتمثل في دراسة حالة الصندوق النقد الدولي والذي قسمناه كذلك إلى ثلاثة مباحث وهي المبحث الأول تطرقنا فيه إلى ماهية صندوق النقد الدولي و في المبحث الثاني إلى آليات عمل صندوق النقد الدولي وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى تقييم دور صندوق النقد الدولي والتسهيلات التي يقدمها.

الفصل الأول
أساسيات العولمة

مقدمة الفصل:

إن المتتبع للاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، يلاحظ بوضوح التغيرات الجذرية التي طرأت على بيئة الأعمال الدولية ، سواء كانت هذه التغيرات عالمية أو إقليمية ، مما أدى إلى بروز أوضاع اقتصادية عالمية و إقليمية معاصرة ، وما على الدول والمؤسسات إلا تتبع هذه المتغيرات من أجل استغلال الفرص المتاحة و تجنب التهديدات .

إذ يمكن اعتبار العولمة من أبرز هذه الظواهر والتي تحمل في طياتها معان كثيرة يصعب حصرها، فهناك من يصفها بالسرعة الكبيرة في المبادلات الدولية ، وآخر يسميها تجارة دولية بلا حدود أو تجارة بلا حواجز أو اقتصاد سوق عالمي أو الرأسمالية العالمية ، ومنهم من يفهمها على أنها الهيمنة للقوى العظمى على البلدان المتخلفة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، و إن كان أساس العولمة اقتصادي الا أنها تمس جميع الجوانب ، ثقافية، سياسية، اتصالية و اجتماعية و غيرها، وقد كان وراء العولمة الاقتصادية عوامل كثيرة ومتنوعة وزادها تدعيما الهيئات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية ، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، التي مهدت الطريق أمام الشركات العملاقة من أجل غزو الأسواق العالمية بحرية تامة لضمان تعظيم أرباحها ومنافعها وفتح الطريق أمام الرأسمالية العالمية.

بفعل هذه التغيرات تقلص دور الدولة وانحصرت وظائفها إلى حد كبير ، فاسحة المجال للهيئات الدولية وبالأخص الشركات العالمية للعمل بحرية شبه مطلقة، وعليه تسعى كل دولة أن تكون لها مكانة مرموقة في ظل هذه المتغيرات وذلك بالدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية ، حيث يعرف هذا العصر بعصر التكتلات، وأبرزها الاتحاد الأوروبي ، المنطقة الحرة لشمال أمريكا وتكتل دول جنوب شرق آسيا، حيث لعبت الشركات العالمية دورا كبيرا في العولمة الاقتصادية من خلال الخصائص التي تتميز بها هذه الشركات العالمية وسهولة

دخولها لأسواق وتأثيرها على المبادلات الدولية وحتى على الحكومات ، خاصة مع التطور التكنولوجي المذهل الذي أثر على المؤسسات وسهل عليها العمل في أسواق متباعدة جغرافيا دون التأثير على نتائجها سلبيا.

كما أدى هذا التطور إلى انتشار العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية ، والتحول في طبيعة السوق ، حيث انهارت الاشتراكية واشتدت المنافسة وتقاربت الاحتياجات والثقافات وبالتالي ظهور ما يسمى بعولمة الطلب وما قابله من عولمة العرض، سنحاول في هذا الفصل أن نتطرق إلى نشأة ظاهرة العولمة وتطورها والأسباب التي أدت إلى نشوؤها ، ثم نتحدث عن مفهوم العولمة من خلال إعطاء التعاريف المختلفة لها وأنواعها وخصائصها وكيفية قياس العولمة ، ثم نتحدث عن أهداف وأبعاد العولمة وأخيرا نتطرق إلى آثار العولمة ومخاطرها والمشاكل التي تطرحها على البلدان النامية و كيفية مواجهتها.

المبحث الأول : النشأة التاريخية للعولمة و المراحل التي مرت بها .

يمكن القول أن للعولمة بشكلها الحديث فقد اختلف المؤرخين حول التحديد الدقيق لميلادها بالرغم من اتفاقهم الجماعي على مكان انطلاقها وبداية تطورها الذي كان في أوروبا ، كنتيجة حتمية للثورة الصناعية ، التي شاهدتها أوروبا وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة النشأة التاريخية لظاهرة العولمة ، ثم مراحل نشوء ظاهرة العولمة وأخيرا الأسباب التي أدت إلى نشوء ظاهرة العولمة.

المطلب الأول:النشأة التاريخية للعولمة.

يمكن القول أن للعولمة جذورا ضاربة في أعماق التاريخ ، على الرغم أن أول وجود معروف للعولمة كظاهرة لها مدلولها الاصطلاحي عام 1991[1] ، و بالذات بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ، و مع هذا فإن الظاهرة ليست حديثة فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة : ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم ، أو في انتقال رؤوس الأموال ،أو في انتشار المعلومات و الأفكار، أو في تأثر أمة بقيم و عادات غيرها من الأمم.[2]

كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون ، إذ يرون أصولها و إرهاصاتها الأولى إلى نحو خمسة قرون أي إلى القرن الخامس عشر الذي شهد بداية ما سمي بعصر الكشوف الجغرافية ، وذلك حين حاولت كل من اسبانيا و البرتغال أن تفتح لها طريقا بحريا إلى الشرق الأقصى قافزة بذلك فوق الإمبراطورية الإسلامية في المشرق العربي و قد أسفرت عنها وصول الأوروبيين إلى سواحل غرب إفريقيا(1434) ، و إلى رأس الرجاء الصالح (1488) ، و إلى القارة الأمريكي الشمالية(1492) ، و إلى الصين(1511) و انتهاء بأول رحلة بحرية للدوران حول الأرض(1522)[3].

[1] ممدوح محمود منصور ، **العولمة دراسة المفهوم و الأبعاد و الظاهرة** ، المكتب الجامعي الحديث جامعة الإسكندرية مصر، 2007 ، ص 20.
[2] مصطفى رجب ، **العولمة ذلك الخطر القادم** ، الوراق للنشر و التوزيع، ط 1 ، عمان الأردن ، 2009 ، ص 18.
[3] ممدوح محمود منصور ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

وبعدها بدأ التصارع حول السيطرة على الأسواق العالمية ترويجا للسلع و المنتجات الأوروبية ، ورغبة في مبادلتها بالمواد الخام و المنتجات الأسيوية و الأفريقية مما اعتبر ذلك بدأ لعصر الرأسمالية التجارية، و قد ألقت التطورات بما أتاحته من انفتاح أوروبي على بقية أرجاء المعمورة بظلالها على العلاقات الدولية ، إذ شهدت هذه الفترة البدايات الأولى لنشأة القانون الدولي من خلال كتابات " هيجو جروشيوس" (1625) كما تبع ذلك إرساء قواعد التعامل السياسي الدولي من خلال مقررات مؤتمر " وستفاليـــــــــــــا " (1648) .

ومع بداية الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر شهدت أوروبا ما عرف بظاهرة الإنتاج الكبير حيث أدت ميكنة العمليات الإنتاجية إلى زيادة متنامية في حجم الإنتاج الأمر الذي استلزم فتح أسواق جديدة في مختلف أنحاء العالم لتصريف فائض الإنتاج المتراكم ، وكذا البحث عن مصادر جديدة للمواد الخام لمواجهة الزيادة في متطلبات العملية الإنتاجية ، ذلك فضال عن إتاحة فرص جديدة لاستثمار فوائض رؤوس الأموال الأوروبية المتراكمة، و الاستفادة النسبية في مناطق مختلفة من العالم كوفرة المواد الخام و رخص الأيدي العاملة و القرب من منافذ التسويق ، و قد أدت هذه التطورات إلى زيادة قوة الرأسمالية الصناعية الأوروبية ممهدا المجال لظاهرة السيطرة الاستعمارية.[1]

و مع نهاية القرن التاسع عشر و على امتداد القرن العشرين حدثت تطورات هائلة في مجال التكنولوجيا، وفي مجال الاتصالات و المواصلات الدولية بين أطرافه المترامية إلى الحد الذي سوغ للبعض أن يشبه بالقرية الصغيرة.

لكن التحول الجذري أو التطور الجوهري الذي طرأ على العلاقات الدولية مع مطلع التسعينات في حدث سقوط الاتحاد السوفييتي كقوة قطبية و اضمحلالها أسفرت عنها تحولات في ميزان القوى العالمي والليبرالية صارت في الصدارة ، حيث تزايد الاندفاع نحو التحول الديمقراطي و الأخذ بآليات السوق وكان

[1] نفس المرجع ، ص 21.

هذا انتصار لدول الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي باتت تمثل الصفوة المهيمنة على مجريات العلاقات الدولية عن طريق فرض رؤاها الخاصة التي تعكس مصالحها و تعظيما لمكاسبها و تمكينا لأهدافها على حساب المصالح الحيوية لدول الجنوب.

و قد أشار "برودل" بصدد تحليل المتغيرات التاريخية إلى نوعين منهما:

النوع الأول: المتغيرات طويلة المدى و التي ترتب عليها آثار تراكمية على امتداد مراحل زمنية طويلة.

النوع الثاني: فهي الطارئة أو الحدثية أي التي ترتبط بوقوع حدث معين يكون من شأنه أن يترتب عنه آثارا جوهرية سريعة أو مفاجئة خلال فترة زمنية قصيرة و ترتبط بالتحولات التاريخية الكبرى (انتهاء الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي).[1]

المطلب الثاني:المراحل التي مرت بها العولمة.

من الطبيعي أن الاتجاه نحو العولمة لم يبدأ إلا بالأمس القريب حيث كان سقوط النظام في الاتحاد السوفييتي إيذانا بالتوجه نحو نظام جديد للعالم يكون بديلا عنه و متفردا على الساحة ، و على وجه التحديد الرأسمالية الأوروبية في حركة تناميها على مستوى الأسواق الأوروبية الوطنية ثم خروجها من حدودها الوطنية إلى الأسواق العالمية في المستعمرات و العالم الثالث للسيطرة عليها من خلال الشركات المتعددة الجنسيات.[2]

إذا حاولنا معرفة مراحل تطور ظاهرة العولمة المعروفة حاليا ، يمكن الاعتماد على نموذج " رولاند روبرتسون" في كتابه (تخطيط الوضع الكوني : العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي في الثقافة الكونية)، حاول أن يرسم خطا بيانيا لمراحل تطور العولمة والذي صاغه بالاعتماد على مجموعة من الاعتبارات أولها تعقبه للبعد

[1] نفس المرجع، ص 22.

[2] عبير محمد علي عبد الخالق ، **العولمة و أثرها على الطلب الاستهلاكي في البلدان النامية** ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص 31.

الزمني الذي أوصلنا إلى هذه الوضعية الراهنة ، والتي تتم بدرجة عالية من الكثافة الكونية والتقييد وقام بتقسيم النموذج إلى خمس مراحل كما يلي:[1]

✓ **المرحلة الجنينية:**

يمكن القول أن المرحلة الجنينية للعولمة ترجع جذورها إلى فتوحات الفراعنة القدماء سواء في رحلاتهم إلى بلاد الصومال أو إلى بلاد الفينيقيين...، أما البعض الآخر فيؤكدون أن مصطلح العولمة تطور ليتزامن مع تشكل الإمبراطوريات الكبرى ، وما أكثرها عبر التاريخ.[2]

أما "روبرستون" فيؤكد أن هذه المرحلة استمرت في أوروبا ، بوادر القرن (ق15)الخامس عشر حتى منتصف القـــرن (ق18)الثـــامن عشر ، شهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية وضعف القيود التي كانت سائـــــدة في القرون الوسطى ، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية.[3]

✓ **مرحلة النشوء:**

استمرت في أوروبا من منتصف القرن (ق18)الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده ، وقد حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة ، وأخذت تتطور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية ، وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة ، ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية ، وزادت الاتفاقيات الدولية ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول ، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي وبدأ الاهتمام أكثر فأكثر بموضوع القومية والعالمية.[4]

---

[1] مصطفى رجب ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

[2] محسن أحمد الخضيري ، **العولمة مقدمة فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة** ، ط 1 ، مجموعة النيل العربية، مصر ،2000 ، ص40

[3] رامز طنبور- فتحي يكن، **العولمة و مستقبل العالم الإسلامي** ، مؤسسة الرسالة للطبع و النشر بيروت ، لبنان ، 2000 ، ص 30

[4] نفس المرجع ،ص 31

✓ **مرحلة الانطلاق " الارتقاء ":**

وأخذت في الاستمرار منذ عام 1870 وحتى عشرينيات القرن العشرين حين ظهرت مفاهيم كونية جديدة أفرزتها نتائج الحرب العالمية الأولى مثل المجتمع القومي ، مناطق النفوذ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، كما ظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية ، كما تمت المنافسات الكونية لتنظيم الألعاب الأولمبية ثم تطبيق فكرة الزمن العالمي وجوائز نوبل.[1]

✓ **مرحلة الصراع من أجل الهيمنة:**

استمرت هذه المرحلة من العشرينات من القرن العشرين حتى منتصف الستينات ، و بدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بظاهرة العولمة ، والتي بدأت في مرحلة الانطلاق ، ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة ، وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم الحوادث التي تمت كإلقاء القنبلة الذرية على اليابان وبروز هيئة الأمم المتحدة مكان عصبة الأمـــم ، في هذه المرحلة وقعت الأزمة العالمية سنة 1929 ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية ، وبعدها نشوب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، ولقد تم إنشاء في هذه المرحلة البنك العالمي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية.[2]

✓ **مرحلة عدم اليقين(الشك):**

بدأت منذ الستينيات وأدت إلى أزمة التسعينيات ، وقد تم إدماج العالم النامي في المجتمع العالمي ، بعد أن تبني العالم أجمع موضوع إنهاء الحقبة الاستعمارية وتصاعد الوعي الكوني من خلال الإطلالة على مشاكل ونجاحات المجتمعات المختلفة كما شهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة وانفراد القطب الواحد .

[1] أسامة أمين الخولي ، "**العرب و العولمة**" ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان ، 1998 ، ص31.
[2] رامز طنبور، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

ومن ثم تدرج الاهتمام في وقتنا الحاضر في تعميم نموذج الدولة القومية وفقا لمعادلة الأقسام الجديدة التي يتعرض لها العالم والتي هيمن عليها إلى حد بعيد النفوذ الأوحد والأقوى الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار قطب المعادلة السابق " الاتحاد السوفيتي " ، بهذا الشكل قد بات واضحا أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية حكمت إعادة تشكيل العالم الراهن من وجهة نظر المجتمعات السائدة التي أنتجتها ، ومن خلال الدور الذي لعبته في التشكيلات الحضارية الأخرى من أجل تسهيل اختراقها ومن ثم استيعابها في ظل إستراتيجية النظام الجديد.[1]

✓ **المرحلة الراهنة "مرحلة الهيمنة":**

أضيفت مرحلة جديدة إلى ما سبق و هي مرحلة الهيمنة و التي بدأت مع بداية القرن (ق21)الحادي و العشرين و الذي شهدت بدايته في عام 2001 أحداث الحادي عشر من سبتمبر و اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الأحداث ذريعة للسيطرة و الهيمنة على العالم سياسيا و اقتصاديا و عسكريا بالتحالف مع بريطانيا مما جعل البعض يطلق على هذه المرحلة بالأمركة ، بمعنى فرض الإرادة الأمريكية على المجتمع الدولي و تسخير الأمم المتحدة و مجلس الأمن بصفة خاصة لخدمة الأغراض الأمريكية. و كذلك الاستعانة بالمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة و المؤسسات ذات الطبيعة الدولية لتحقيق السيطرة الاقتصادية الأمريكية على العالم و تعميق التبعية التجارية و الاقتصادية و المالية للولايات المتحدة ، و سيطرة الدولار على كافة المعاملات المصرفية و في تسوية المدفوعات ، و تسخير شبكة المعلومات الأمريكية الدولية لتعميق أواصر التبعية في كافة المجالات الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية.[2]

[1] أسامة أمين الخولي ، مرجع نفسه ، ص 32

[2] – حمدي عبد العظيم ، **عولمة الفساد و فساد العولمة** ، ط 1 ، الدار الجامعية الإسكندرية مصر ، 2008 ، ص 45 .

المطلب الثالث:أسباب نشوء ظاهرة العولمة.

تعتبر العولمة نتاج لعوامل كثيرة أدت إلى ظهورها منذ منتصف الثمانينات ، ومن هذه العوامل ما هو اقتصادي ، ومنها ما هو سياسي وثقافي ، يؤثر ويتأثر كل عامل من هذه العوامل ببعضه البعض.

يرى الدكتور محسن أحمد الخضيري أن أهم أسباب نشوء ظاهرة العولمة تكمن في النقاط التالية:

1. التشوق إلى مزيد من الحرية والديمقراطية ، وهو الحلم الرئيسي للإنسان.
2. تحقيق الرفاهية الإنسانية التي تتكفل بمزيد من المتعة ومزيد من الحياة المريحة والجيدة والكريمة.
3. تعظيم الأخلاق والمبادئ الحميدة ، وتقديس القيم والمعتقدات.
4. تحقيق العقلانية و الترشيد في استخدام الموارد ، وبالشكل الذي يحافظ على توازنات البيئة الطبيعية.
5. تحقيق مزيد من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الصائبة والمصيرية.
6. تحقيق مزيد من التعاون الفعال والبناء ، الذي يساعد على تحسين ظروف العيش والتغلب على المشاكل.[1]

أما عمر صقر فيركز على العوامل والأسباب الاقتصادية دون أن يهمل العوامل الأخرى وعدها في الأسباب التالية:

1. انخفاض القيود على التجارة والاستثمار
2. التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي.
3. تكامل أسواق المال الدولية
4. زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص ، والاستثمار الأجنبي المباشر

[1] محسن أحمد الخضيري ، مرجع سبق ذكره، ص12.

5. التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصال.[1]

ويزيد عليه عبد المجيد الصالحين الأسباب التالية:

1. ظهور التكتلات الإقليمية وتكوينها للأسواق المشتركة .

2. وجود فروع للشركات العمالقة في الأسواق العالمية .

3. ظهور المؤسسات العالمية التي تساعد على تهيئة الظروف لتسيير آليات النظام العالمي الجديد.

4. يعد انهيار الشيوعية ،وانفجار الاشتراكية من الداخل وتفكك الاتحاد السوفيتي واليمين التقليدي أحد أهم الأسباب التي دفعت الليبرالية الجديدة باسم العولمة لتغزو كل دول العالم ، وتدعوا إلى حرية انتقال الموارد المالية والمادية والبشرية، و إلغاء الحواجز الجمركية ، وتطيح بالأنظمة لتعزيز حرية المبادلات التجارية .[2]

[1] عمر صقر، "**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 ، ص ص 9-15.

[2] عبد المجيد الصالحين ، وآخرون، "**العولمة من منظور شرعي**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 ، ص211 .

المبحث الثاني: العولمة المفاهيم ، الخصائص و الأنواع .

تعد ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر إثارة للجدل و النقاش في السنوات الأخيرة سواء على مستوى الدوائر العلمية و الأكاديمية أو على مستوى المحافل الدولية ، السياسية و الدبلوماسية و الاقتصادية و غيرها... والأسئلة حولها كثيرة ، وترجع كثرة التساؤلات والتي لم تجد بعد إجابات صريحة وواضحة لها إلى عدم استقرار المتغيرات وكثرتها ، وبعبارة أخرى فالعولمة عملية مستمرة تكشف لنا كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة ، والمليئة بالفرص المغرية والمخاطر العالمية الحقيقية.

و قد كان لتلك الأهمية البالغة التي اتسمت بها هذه الظاهرة ذلك الاهتمام الكبير الذي حظيت به، وان تعددت الدراسات التي عنيت بتحليلها و تبيان آثارها، كما تباينت الاتجاهات و الآراء و المواقف بين الباحثين إذ يرى البعض منهم أن العولمة تمثل تطورا طبيعيا نحو عالم بلا حدود ، و أن ذلك يمهد لزوال نظام الدولة المتعارف عليه ، في حين يرى البعض الآخر أن مفهوم العولمة مبالغ فيه و يدعو إلى الخوف بل يتطلب مقاومته.

المطلب الأول: التعاريف المختلفة لظاهرة العولمة .

كثرت تعريفات العولمة ، و لم تتفق الآراء والأفكار على تعريف واحد شامل وجامع لها ، نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم ، وامتداده من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والمعلوماتية.[1]

الفرع الأول: التعاريف المختلفة للعولمة:

يعرفها **رونالد روبرتسون** قائلا: "العولمة هي اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم و زيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش ، أي تقليص المسافات بين الأفراد في جميع أنحاء العالم و قضية الوعي هو إدراك لفكرة القرية الكونية و نفي وجود الصراع المؤدي للانقسام.[2]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "**العولمة واقتصاديات البنوك**"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001 ،ص12.

[2] عبد القادر تومي ، **العولمة فلسفتها، مظاهرها تأثيراتها**، كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص 19 .

و يعرفها الكاتب الفرنسي **دولفوس:** " بأنها تبادل شامل و إجمالي بين مختلف أطراف الكون ، يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها و هي كظاهرة لا تخرج عن دائرة التبادلات الاقتصادية داخل الأسواق العالمية[1]. "

و يرى **بروتون بادي:** " أن العولمة تعمل على إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف ، مع ادعاء إدماج الإنسانية ضمن إطاره ، خلاصة هذا التعريف أن الغرض الأساسي من العولمة هي توحيد المجتمع الإنساني في إطار قالب جاهز تقوده قوة معينة".[2]

ويحدد **ريكاردو بيتريلا** العولمة في كونها: "مجموعة من المسلسلات التي تمكن من إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات في الأسواق العالمية ، منظمة بمعايير و مقاييس عالمية من طرف منظمات تعمل على أساس قواعد عالمية ، وفق ثقافة تتطلع للانفتاح على النظام العالمي وتخضع للاستراتيجيات العالمية."[3]

و يقول **كامل أبو صقر** في كتابه "العولمة التجارية و الإدارية و القانونية، رؤى إسلامية"، متحدثا عن تعدد رؤى الأفراد ، و اختلاف مستويات فهمهم للعولمة: " العالم قرية صغيرة بالنسبة لرجل الأعمال ، و شربة ماء لطفل إفريقيا ، و بيت لمتشرد و جرعة دواء لمريض ، و لوحة ذات جمال لفنان ، و قرية الكترونية لمدمن على الانترنت فلكل واحد من الناس نظرة مستقلة مختلفة بالنسبة للعالم، و لكن للمضاربين في الأرض ، و التجار و المستثمرين ، و رجال الأعمال ، و المال فإن العالم هو سوق، والعولمة هي حرية التجارة الدولية و التي هي في تزايد."[4]

---

[1] نفس المرجع ، ص19 .

[2] فضيل دليو، "**التحديات المعاصرة، العولمة الإنترنت، الفقر، اللغة**"، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2002 ،ص22.

[3] يحي اليحياوي، "**العولمة أية عولمة**"، ط 1 ، إفريقيا الشرق ، 1999 ، ص19 .

[4] نفس المرجع ، ص ص 16-17.

أما برهان غليون في كتابه "العرب و تحديات العولمة الثقافية" يعتبر العولمة نتيجة من نتائج التقدم العلمي و يقول في تعر يفه لها:" هي الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية و التقنية و الاقتصادية معا من التطور الحضاري يصبح مصير الإنسانية موحدا أو نازعا نحو التوحيد و هو بذلك يجعل العولمة في قمة الهرم أضلعه الثالثة هي: المعلوماتية ، التقنية و الاقتصاد."[1]

أما تعريف **محمد عابد الجابري** الذي يقول "العولمة ليست مجرد آلية من آليات النظام الرأسمالي بل هي أيضا و بالدرجة الأولى إيديولوجيات تعكس إرادة الهيمنة على العالم فالعولمة هي إذن ما بعد الاستعمار و هي تستهدف ثلاثة كيانات: الدولة و الأمة و الوطن، كما أنها تعمل على اختراق مقدسات الأمم و الشعوب في لغاتها و دولها و أوطانها و أدياتها.

يضيف أيضا أن العولمة هي من إفرازات الثورة المعلوماتية ، وما يرافقها من تطورات في مجال الاتصال والإعلام ويقول أن:" العولمة هي توحيد للاستهلاك وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمي، وهي تزيد من التشابك والترابط بين الدول والمجتمعات والتفاعل بينها.[2]

و يقول **أبو راشد عبد الله** في كتابه " العولمة إشكالية المصطلح و دلالاته في الأدبيات المعاصرة"، العولمة تعني " التعبير عن انسحاق الإنسان أمام سطوة الآلة و التقدم العلمي و تمركز رأس المال ، وانعدام القيم الإنسانية و الأخلاقية و سيادة منطق الربح و الازدهار الفردي ، البقاء للأقوى من خلال تجارة سوق المعلوماتية ، والاستلاب الثقافي للشعوب و الدول و القوميات.[3]

[1] نفس المرجع ، ص 21 .
[2] نفس المرجع ، ص 21.
[3] نفس المرجع ، ص 22.

و يعرف **إسماعيل صبري** العولمة بأنها "ذلك التداخل الواضح لأمور الاقتصاد و الاجتماع والسياسة والثقافة و السلوك، دون اعتداد يذكر للحدود السياسية ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة.[1]

إلى جانب ذلك ما أعلنه **جوناثان فريدمان** عندما قال:" إن الذي يقود حركة العولمة هو قوانين و آليات رأس المال و ليس الثورة العلمية و التكنولوجية."[2]

و يثبت **هانس بيتر مارتن** و **هارالد شومان**، صاحبا كتاب "فخ العولمة" أن "العولمة لا تخرج عن فعل التنميط الشامل فهي : "عملية الوصول بالبشرية إلى نمط واحد في التعبير و الأكل و الملبس و العادات والتقاليد."[3]

أيضا خطاب رجال السياسة و الزعماء الكبار و في هذا قال الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" في خطابه ألقاه بمناسبة ملتقى دافوس في 29 جانفي 2000 " اليوم و في بداية قرن جديد العالم برمته يجد نفسه في مفترق طرق، و ليس أوروبا و الولايات المتحدة، و الدول الأخرى في آسيا فقط، العولمة ثورة في الطريقة التي نعيش بها و ربما الطريقة التي يربط كل واحد بالأخر عبر الحدود القومية، فقد انتزعت الأبواب، و أشادت شبكة اتصالات بين الدول و الأفراد و بين الاقتصاديات والثقافات، علينا أن ندرك أولا أن العولمة جعلتنا جميعا أكثر حرية و أكثر استقلالا."[4]

---

[1] إسماعيل صبري، **' العولمة، هيمنة في المجالات الاقتصادية و السياسية و العسكرية'** ، دار جهاد للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة، 1999 ،ص13.

[2] Jonathane Friedman Global system, **Globalization and the Parameters of Modernity,**1995, p 69

[3] هانس بيتر و هارالد شومان ، **"فخ العولمة"** ، ترجمة عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238 ،أكتوبر 1998 ، ص ص 55ـــ58.

[4] نفس المرجع ، ص 58.

كما يرى **بيار بول برولكس** أن العولمة:"هي الحركة السريعة للسلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والمعلومات"، كما يرى أنها:"ظاهرة تدويل الإنتاج بواسطة مؤسسات متعددة الجنسيات غذيت بالتطوير التكنولوجي والمعلومات والاتصالات، في شكل استثمارات أجنبية مباشرة."[1]

ويرى **الدكتور جلال الشافعي** أن العولمة هي: "ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية، من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة، فيتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة."[2]

و منهم من يعتبر العولمة محاولة للتغريب أو الأمركة إذ يرى **تايلور** أن:" العولمة هي عملية حركية يتم بواسطتها فرض الهياكل الاجتماعية للحداثة من المنظور الغربي عبر العالم، بما يتضمنه ذلك من مخاطر القضاء على الثقافات الأخرى و على حق الشعوب في تقرير مصيرها و حقها في المشاركة في هذه العملية."[3]

الفرع الثاني: المواقف المختلفة اتجاه العولمة.

انطلاقا من اختلاف منطلقات الباحثين و الدارسين الفكرية أو مقدماتهم العقائدية و انتماءاتهم الإيديولوجية راح بعضهم يقف من هذه الظاهرة المناوئ المشكك بينما راح فريق آخر يقف منها موقف المرحب أو المروج.

[1] Pierre paul proulx, « La mondialisation de l'économie et le rôle de l'Etat », établissement – emmielle, Sia, 1997, P125.

[2] جلال الشافعي، "**العولمة الاقتصادية والأثر على الضرائب في مصر**"، مجلة الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد خاص،2002 ،ص06 .

[3]. ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

و يمكننا أن نوجز هذه الاختلافات بصدد النظر إلى ظاهرة العولمة في تيارين رئيسين:

***المؤيدون:**

إن الذين يروجون للعولمة يأتون بتعاريف تقرن بينها وبين العالمية، بحيث تبدو شيئا حتميا ومفروضا لابد من الاستلام له، أو شيئا محببا لابد من الاعتراف و الإقرار به، إن المؤيدين يتبنون و يرافعون على وجهة نظرهم بالتركيز على الجوانب الايجابية للعولمة، ولا تخيفهم مخاطرها بل تفتح لهم آفاقا واسعة للاتصال و تنتج لهم الفرص لإبراز المهارات و الكفاءات التي تؤهلهم للمشاركة الفعالة و هي ليست ظاهرة طارئة للبشرية بل ظاهرة ديناميكية تعبر عن ميل إنساني طبيعي.[1]

***المناهضون:**

إن الرافضين لفكرة العولمة يعتمدون في تعريفهم لها على أنها استعمار من نوع جديد، تروج له الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك يؤكدون أنه يجب الحذر والخوف منها، والاحتياط من أساليبها وأفكارها وعلى هذا الأساس، و خاصة في ما يتعلق بالاقتصاد حيث تشير أغلب الدراسات إلى أن هناك توقعات خطيرة تنتجها العولمة كزيادة البطالة و انخفاض الأجور و تدهور مستوى المعيشة وتقليص الخدمات التي تقدمها الدولة و تفاقم التفاوت في توزيع الثروة بين المواطنين.[2]

فالحديث عن التعاريف لا يخرج عن تصور ملامح اقتصاد عالمي مرسوم بالقوة و السرعة و يشمل جميع ربوع العالم، والقول أن هناك اتفاق مفهوم العولمة مع منطق الرأسمالية و التي في تطورها ساهمت في بلورة عولمة رأسمالية جديدة تتفق مع الليبرالية الجديدة المعتمدة على المستوى العلمي و التكنولوجي الذي بلغه المجتمع البشري.

[1] – رضا عبد السلام ، **إنهيار العولمـــــة** ، جامعة المنصورة ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، ص 90 .

[2] – محمد أحمد السرتي ، **المنظمات الاقتصادية الدولية** ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2014 ، ص 33 .

مهما اختلفت تعاريف العولمة، فإن الشائع لدى الباحثين أن العولمة تقسم إلى أربعة أقسام:[1]

1. العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية: يعتبرها البعض بأنها مرحلة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطار نظريا، وهي تبدأ في نظرهم بشكل عام منذ سياسة الوفاق التي سادت في الستينات من القرن العشرين بين القطبين المتضاربين في النظام الدولي آنذاك.
2. العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية: يتركز على وظائف الدولة باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية، وتتجلى هذه الظواهر في الليبرالية الاقتصادية و الخوصصة ، نشر التكنولوجيا...الخ.
3. العولمة باعتبارها انتصار للقيم الأمريكية ، أحسن تعبير عن هذا التعريف هو **فوكوياما**، الذي اعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفيتي انتصارا حاسما للرأسمالية.
4. العولمة باعتبارها ثورة اجتماعية تكنولوجية: حيث تعتبر العولمة شكلا جديدا من أشكال النشاط، تم فيه الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم ما بعد الصناعي للعلاقات الصناعية.

و هكذا ندرك أن هناك العديد من التعاريف المختلفة للعولمة تعكس كل واحدة منها وجهة نظر أو رؤية للعولمة، و رغم ذلك فإن العديد من المفكرين قد استقر رأيهم على أن العولمة تعني إزالة الحدود الاقتصادية و العلمية و المعرفية بين الدول القومية ليكون العالم أشبه ما يكون بسوق واحدة تضم عدة أسواق ذات خصائص و مواصفات تعكس خصوصية أقاليمها من ناحية كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي من ناحية أخرى.

[1] مبارك بوعشة ، **البعد الاقتصادي للعولمة** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد16 ، جامعة قسنطينة/الجزائر ، ديسمبر 2001 ، ص182 .

الفرع الثالث: تعريف شامل للعولمة.

في حقيقة الأمر هناك صعوبة كبيرة لصياغة تعريف شامل للعولمة، لأنه هناك مجموعتين من التعاريف الأولى مؤيدة للعولمة وأفكارها، والثانية رافضة لها ولأفكارها، وهذا ما يجعلنا مرغمين على صياغة تعريف لكل مجموعة ثم محاولة التوفيق بينهما.

فالتعريف الأول جاء على لسان **الدكتور عبد المطلب عبد الحميد** حيث يقول أن العولمة هي: "السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام العالمي الجديد، الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين" والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق، وتعميق الثورة فيها الحدود السياسية للدول التي حولت العالم إلى قرية عالمية مترامية الأطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية، ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون على قواعد للسلوك، وخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية."[1]

أما التعريف الثاني فجاء على لسان **الدكتور ممدوح محمود منصور** حيث يقول أن العولمة هي:"عملية مدارة و غائية تستهدف من خلالها القوى المهيمنة على النسق العالمي الإفادة من الأوضاع الدولية التي ترتبت على التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال و المواصلات و زيادة كثافة التفاعلات الدولية و درجة الاعتماد الدولي المتبادل، و صورة التوزيع العالمي الراهن للقوة و ما نتج عن ذلك كله الشعور بانضغاط الزمان و المكان، و تهاوي الفواصل الإقليمية، و تزايد الوعي بالعالم ككل متكامل، وفي تحقيق الهيمنة العالمية، و ذلك من خلال العمل على فرض أنماطها السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و المعيشية على بقية مناطق العالم

[1] عبد المجيد الصالحين ، وآخرون، مرجع سبق ذكره ، 2002 ، ص21 .

تحقيقا لمصالح تلك الدول المسيطرة من خلال منظومة متكاملة من الأساليب أو الوسائل المتنوعة والمهيأة لتحقيق تلك الهيمنة."[1]

فإن العولمة تعني بصورة شاملة زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال حرية انتقال وحركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأيدي العاملة والاستثمارات والمعلومات عبر الحدود الوطنية و الإقليمية دون قيود تذكر.

المطلب الثاني:أنواع و خصائص العولمة و القوى المحركة لها.

الفرع الأول: أنواع العولمة.

ممالا شك فيه أن العولمة هي كلمة شاملة لمجموعة من المجالات الثقافية و الإعلامية والاقتصادية والسياسية و الإدارية ، وعلى هذا الأساس يتم تقسيم العولمة إلى أنواع متعددة حسب مجالاتها على النحو التالي:

النوع الأول: العولمة الثقافية و الإعلامية:

يبدو للوهلة الأولى أن مفهوم العولمة الثقافية و الإعلامية يتمثل في ترك الحرية المطلقة للثقافات المختلفة للتعبير عن نفسها. والانطلاق من إطارها المحلي المغلق إلى أفاق رحبة فسيحة من العالمية، وفق فرص متكافئة أمام الثقافات كلها، بحيث تتفاعل هذه الثقافات والحضارات فيما يسمى بحوار الحضارات، بحيث تتأثر و تؤثر كل واحدة على الأخرى في إطار من الحرية المطلقة.[2]

هذا هو تصور العولمة الثقافية و الإعلامية في صورها النظرية والتجريدية، لكن الواقع يخالف تماما هذا التصور بحيث أن انتقال المعلومات و الأنماط الثقافية والحضارية إنما هو باتجاه واحد، أي من الغرب إلى باقي

[1] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره ، ص ص 16-17 .

[2] تركي الحمد، "**الثقافة العربية في عصر العولمة**"، ط1 ، دار السامي، بيروت، لبنان ، 1999 ،ص11.

دول العالم، وهذا نتيجة التفوق الإعلامي والتكنولوجي الهائل لدى الغرب، وقدرته على تحصين نفسه ضد التأثيرات الثقافية غير الغربية.[1]

النوع الثاني: العولمة الاقتصادية.

"فالعولمة الاقتصادية هي تحرير التجارة الخارجية و تشجيع تدفقات رؤوس الأموال على المستوى العالمي، و التكيف مع التطور في تكنولوجيا المعلومات، و الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول بما يحقق في المدى الطويل صالح الجميع."[2]

كما تعني إزالة الحدود الاقتصادية بين الدول ليكون العالم أشبه ما يكون بسوق موحدة تضم عدة أسواق ذات خصائص و مواصفات تعكس خصوصية أقليها على جانب المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي على جانب آخر.[3]

كما يقصد بها الانفتاح على الأسواق العالمية وحرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة بين دول العالم، من خلال رفع القيود الجمركية على السلع والخدمات.[4]

إن المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة الاقتصادية، يجد أن هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التي حدثت على نطاق واسع والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية الدولية وكذلك النمو السريع للاستثمار الأجنبي، والمتأمل في هذه التغييرات العالمية يكشف الغطاء على أن العولمة الاقتصادية تتحدد في نوعين رئيسيين هما العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج والعولمة المالية وسنوضحهما من خلال ما يلي:[5]

---

[1] نفس المرجع ، ص46.

[2] أحمد جمال موسى، **مصير العولمة**، مقال منشور في جريدة الأهرام العدد41290 -2 ، ديسمبر 1999 ، ص 10.

[3] مصطفى رجب ،**العولمة ذلك الخطر القادم** ، ط 1 ، الوراق للنشر و التوزيع عمان الأردن ، 2009 ، ص24.

[4] نفس المرجع ، ص47.

[5] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

عولمة الإنتاج:

تتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وتتبلور من خلال اتجاهين مهمين هما:

أ-الاتجاه الأول: عولمة التجارة الدولية.

ب-الاتجاه الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.

العولمة المالية:

هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي الذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية، المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ويمكن الاستدلال على العولمة المالية من خلال مؤشرين هامين هما:[1]

المؤشر الأول: تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات.

المؤشر الثاني: تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

وتتلخص أهم العوامل المؤدية للعولمة المالية فيما يلي:[2]

أ- انتصار الرأسمالية.

ب- ظهور فائض كبير لرؤوس الأموال.

ج- التقدم التكنولوجي.

د- نمو سوق السندات والأسهم.

ه- إعادة هيكلة مجال الخدمات المالية.

و- الخوصصة في المجال المصرفي.

---

[1] رمزي زكي، **العولمة المالية**، دار المستقبل العربي القاهرة ، 1999 ، ص 80.

[2] نفس المرجع ، ص 86.

النوع الثالث:العولمة الإدارية.

هي عولمة النشاط المالي والتسويقي و الإنتاجي والتكنولوجي و المعلوماتي وهذا في مجال تسييرهم، ولهذا فإن مدير أي منشأة سواء كانت إنتاجية أو خدمية، بحاجة لأن يتعامل مع شرائح من الموظفين والمستخدمين والمسوقين من جنسيات مختلفة ومن خلفيات حضارية وثقافية متباينة، وبذلك مفروض عليه التكلم بعدة لغات.[1]

النوع الرابع:العولمة السياسية.

قد تكون ظاهرة العولمة أكثر وضوحا أيضا في المجال السياسي، فقد ظهرت في السياسة شعارات العولمة السياسية، و هي الديمقراطية و التعددية و الأقليات و احترام حقوق الإنسان و حرية الرأي، وجميعها تصب في قالب واحد، و هي فكرة المواطنة بمعنى تساوي كافة أعضاء المجتمعات في الحقوق و الواجبات، بل و قد يفرض التدخل السياسي في حالة عدم استجابة دولة ما للعولمة السياسية، و هذا التدخل قد يكون بالقوة، في حالة ما إذا عمد نظام سياسي ممارسة القهر و الاستبداد ضد أبناء شعبه، فزعيمة النظام العالمي الجديد أمريكا تعمل اليوم على تهميش مظاهر سيادة الدول و تقليصها بل و إزالتها ، الأمر الذي يجعل الدول غير قادرة على إدارة شؤونها على الوجه الأكمل و تفقدها السيطرة على شعوبها.[2]

الفرع الثاني:خصائص العولمة و القوى المحركة لها.

إن المتأمل في المحتوى الفكري والتاريخي للعولمة يظهر له جليا ويكشف النقاب عن مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها، كما تتبين له القوى التي تحرك هذه الظاهرة وتدفعها إلى الظهور بقوة.

[1] كامل أبو صقر، "**العولمة التجارية و الإدارية والقانونية، رؤية إسلامية**"، ط1 ، دار الوسام، بيروت، لبنان، ، 2000 ، ص 11 .

[2] أحلام محمد أمين الإدريسي، **العولمة حقيقتها و آثارها**، دار النهضة العربية القاهرة ، 2008 ، ص ص 43-44.

أولا: خصائص العولمة.

هي مجموعة من السمات الهامة والرئيسية التي تتصف بها ظاهرة العولمة والتي تميزها عن غيرها من الظواهر الاقتصادية وسنذكرها من خلال ما يلي:

1. **سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:** تعتبر من أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية، واتخاذ القرارات في إطار التنافسية و الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية، والبيع بسعر تنافسي على أن يتم في أقل وقت ممكن ومما الشك فيه أن هذه السيادة التنافسية وسيادة آليات السوق مغشوشة وتخضع إلى سيطرة وهيمنة الدول الكبرى، التي تستعملها لخدمة مصالحها الواسعة.[1]
2. **ديناميكية مفهوم العولمة:**ويتضح هذا من خلال التعريفات المختلفة التي أوردناها سابقا، والتي تتأكد يوما بعد يوم بدليل احتمال تبديل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا، وهذا نتيجة التطورات الحاصلة والممكنة الحصول، كما أنها مستعملة في جميع المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية....
3. **تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصاد المتبادل:** يظهر هذا من خلال التحولات التي شاهدتها فترة التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية، وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، كما ينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة، وهو عكس التبعية الاقتصادية، حيث أنه يعني وجود تأثير وتأثر من الطرفين ويكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

و قد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظهور آثار عديدة على الساحة الدولية لعل أهمها ما يلي:[1]

- زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج
- سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية عبر أنحاء العالم.
- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو.
- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي.

4. **وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:** نظرا لتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، ظهرت أنواع جديدة لتقسيم العمل الدولي بينهما فيما يلي:[2]

- تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة.
- تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة.

5. **تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات:** تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات في كل معانيها، أحد أهم السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي، من خلال ما يصاحب نشأتها من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.

و يلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات العالمية النشاط في تكوين وتشكيل العالمية ولعل أهمها ما يلي:[3]

---

[1] سعيد النجار، "**النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين**"، جمعية النداء الجديد، القاهرة، مصر، 1996 ، ص ص 15-22

[2] نفس المرجع ، ص 26.

[3] نفس المرجع ، ص 27.

- سيطرتها على مصادر التمويل الدولية.
- تستحوذ على نسبة كبيرة من الناتج الإجمالي العالمي، وتسيطر على جزء كبير من حجم التجارة الدولية.
- تسيطر على نسبة كبيرة من الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية، أي أنها تحكم السيطرة على السياسة النقدية والمالية الدولية.
- لها دور القيادة في الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

6. **تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:** خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفييتي، أضف إلى ذلك إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في أول جانفي 1995 بعد عدة جولات تفاوضية، وانضمام معظم الدول إليها، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وهذا من خلال تحكمها فيما يلي:
   - صندوق النقد الدولي: مسؤول عن النظام النقدي للعولمة وإدارته.
   - البنك الدولي وتوابعه: مسؤول عن النظام المالي للعولمة و إدارته.
   - المنظمة العالمية للتجارة: مسؤول عن النظام التجاري للعولمة وإدارته.

1. **التكتلات الإقليمية الاقتصادية:** إن التطورات التي وصلت إليها البشرية في الوقت الحالي، بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وما صاحب ذلك من توسيع للأسواق وتحرير التجارة الدولية، بدأت الدول تفكر في حماية نفسها، من خلال تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية، وأحسن مثال على المستوى العالمي هو الاتحاد الأوروبي الذي سار بخطى ثابتة وبعزيمة كبيرة حتى وصل إلى الوضعية الحالية، حيث أنه يهدف إلى مواجهة

الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية، وتكوين قوة يستطيع بها أن يسيطر على القارة الأوروبية ثم الانتقال إلى خارج أوروبا.[1]

ثانيا:القوى المحركة لظاهرة العولمة وديناميكيتها.

لا شك أن ظاهرة العولمة لم تصل إلى هذه الدرجة من التقدم والتطور، إلا بمساعدة قوى تحركها وتدفعها إلى الأمام، كما تساعدها على الانتشار لتسع العالم بأسره، وهذه القوى منها ما هو مرتبط بإنجازات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية، واتساع الأسواق وتحريرها، ومنها ما هو مرتبط بما يقوم به الفاعلون الجدد في الاقتصاد العالمي، ويمكن تحديد تلك القوى فيما يلي:[2]

2. **الثورة العلمية والتكنولوجية:** تعد من أهم القوى المحركة للعولمة، خاصة التطور الحاصل في مجال الإعلام والمواصلات، الذي يختصر المسافات والزمن، وهذا ما يجعل العالم كأنه قرية صغيرة.

3. **الثورة الديمقراطية التي تجتاح العالم:** إن انتشار الديمقراطية كأسلوب للحكم في كثير من الدول لها أهمية كبيرة لأنها تعبر عن إرادة الشعب ومصدرا للحكم من أجل تحقيق المصلحة العامة، وتؤدي بالعولمة إلى تحقيق أحد جوانبها وهي العولمة السياسية، والوصول إلى نظام سياسي موحد عبر دول العالم.

4. **تطبيق الاقتصاد الحر وتوسيع الأسواق:** لقد تنامت تيارات العولمة ومؤسساتها بشكل كبير، وكان هذا عندما طبق الاقتصاد الحر وما نتج عنه، من اندماجات كبيرة بين الشركات والبنوك وارتفاع القدرات التنافسية و أصبح احتكارا، ولم يتسن للشركات المتعددة الجنسيات أن تقوم بذلك إلا في وجود اتساع الأسواق العالمية.

5. **الفاعلون الجدد:** هم جميع أعضاء القطاع الالكتروني والمؤسسات الخاصة، والمنظمات الدولية المسيطرة على قوى السوق وآلياته بما في ذلك الإرهاب والحركات الاجتماعية المضادة وأهم هؤلاء الفاعلون هم:

[1] محمد مقدادي،"**العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد**"، ط 2 ، المؤسسة العربية والنشر، بيروت، لبنان ، 2002 ، ص ص 75-80.

[2] لمياء محمد أحمد السيد، "**العولمة و رسالة الجامعة**"، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2002 ، ص ص 46- 54.

الشركات المتعددة الجنسيات.

الجمعيات و المنظمات والهياكل غير الحكومية.

المنظمات الدولية.

المطلب الثالث: قيـــاس العولمـــــة:

تعتبر عملية قياس العولمة من القضايا التي تشغل عديد من الباحثين الاقتصاديين، وذلك لما لها من أهمية في معرفة مقدار التغير في العولمة عبر فترات من الزمن، و المقارنة بين دول العالم من حيث انفتاحها على الاقتصاد العالمي...

و عموما هناك ثلاثة مقاييس حتى الآن يتم بها قياس العولمة:

النوع الاول: مقاييس تجميعية.

النوع الثاني: مقاييس ترتيبية.

النوع الثالث: مقاييس مركبة.

و سوف يتم عرض لكل نوع من هذه المقاييس في ما يلي:[1]

النوع الأول: المقاييس التجميعية للعولمة:

تستخدم هذه المقاييس في قياس ظاهرة العولمة على مستوى العالم أو الإقليم و من بينها:

1. **مقياس العولمة التجارية:** و يقيس مدى التوسع في تجارة السلع و الخدمات بين الدول و هو يستخدم أحد المعيارين التاليين:

[1] عبير محمد عبد الخالق، **العولمة و أثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية**، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر ، 2007 ، ص ص 44-48.

$$\text{م1 نسبة الصادرات} = \frac{\text{الصادرات العالمية}}{\text{الناتج الإجمالي العالمي}} \times 100$$

$$\text{م2 نسبة التجارة} = \frac{\text{الصادرات العالمية + الواردات العالمية}}{\text{الناتج الإجمالي العالمي}} \times 100$$

و بوجه عام نجد أنه كلما زادت قيمة أحد المعيارين السابقين كلما دل ذلك على زيادة درجة العولمة و العكس صحيح.

2. **مقياس التكامل المالي الدولي**:و هو يقيس درجة حركية تدفقات رأس المال بين الدول حيث يقيس الارتباط بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي،و كلما كان الارتباط بينهما ضعيفا كلما دل ذلك على أن الدول تعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل الاستثمار المحلي بدرجة كبيرة، و كلما كان الارتباط قويا كلما دل ذلك على اعتماد الدول على مدخراتها المحلية في تمويل الاستثمار المحلي بدرجة كبيرة،مع تدني دور رؤوس الأموال الأجنبية،و من هذا المنطلق كلما كان هذا المعمل صغيرا كلما دل على زيادة درجة التكامل المالي بين الدول.

فإن هذا يعني أن كل الزيادة في الاستثمار المحلي تمول عن طريق الزيادة في الادخار المحلي و لا يوجد هناك أي دور رأس المال الأجنبي في التمويل،و تشير هذه الحالة إلى الانغلاق التام أي لا تتحرك رؤوس الأموال بين الدول.

النوع الثاني: المقاييس الترتيبية للعولمة:

و تستخدم هذه المقاييس في ترتيب الدول أو مجموعات الدول وفقا لدرجة انفتاحها على الاقتصاد العالمي و ذلك وفقا لأحد المعيارين:[1]

– ترتيب الدول حسب مدى كثرة القيود التي تفرضها كل دولة على المعاملات التجارية و الاستثمارية مع الدول الأخرى.

– ترتيب الدول حسب فجوة سعر الصرف(الفرق بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الحقيقي).

النوع الثالث: المقاييس المركبة:

و تتصف هذه المعايير أنها مركبة من عدد كبير من المعايير الجزئية التي تعكس الجوانب المختلفة للعولمة و من أهم تلك المعايير:[2]

1. معيار مركز بحوث السوق العالمي:

و تقوم فكرة هذا المعيار على تقسيم الاقتصاد العالمي إلى قسمين هما: المعايير الاقتصادية التقليدية و المعايير الاقتصادية القديمة مع اختيار عدد من المعايير الجزئية التي تمثل كل قسم منها، و المعايير التي تمثل الاقتصاد القديم هي: التجارة الخارجية ممثلة في الصادرات والواردات، الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الأخرى عبر الحدود.

أما المعايير التي تمثل الاقتصاد الجديد فهي صادرات الخدمات، عدد الحواسب المتصلة بشبكة الانترنت، الاتصالات التليفونية الدولية ، و يتم حساب المؤشر لكل دولة على حدا ثم ترتب من حيث درجة اندماجها في الاقتصاد الدولي وفقا لقيمة هذا المؤشر.

[1] أسامة المجذوب ، **العولمة والإقليمية ، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية** ، دار المصرية اللبنانية ، 2000 ، ص 60.
[2] نفس المرجع ، ص ص 60-61.

2. مؤشر كيرني لقياس العولمة:

و يعتبر هذا المؤشر أكثر المقاييس شمولا، و يمكننا أن نستخدمه و الذي يسند إليه المشروعات الدولية الخاصة و التابع لغرفة التجارة الأمريكية بواشنطن، و هذا المؤشر يقدم دليلا شاملا عن العولمة في بلدان العالم المتخلفة و يورد تعبيرا كميا لكل بلد على حدا من حيث درجة الاندماج الاقتصادي وذلك من خلال تتبع حركة السلع و الخدمات بما ينطوي عليه ذلك من تغيير في أنصبة مختلف الدول من التجارة الدولية، و يقيس مدى حرية الحركة عبر الحدود الدولية من خلال مقارنة الأسعار المحلية مع الدولية و يرصد هذا المؤشر كذلك تحركات الأموال من خلال جداول لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و رؤوس أموال محافظ الاستثمار الداخلة و الخارجة و جداول المدفوعات و حصيلة الدخل.[1]

كذلك يقيس مؤشر كيرني للعولمة مستوى الاتصالات الشخصية عبر الحدود من خلال توليفة من البيانات المتعلقة بالرحلات الدولية و المكالمات الهاتفية الدولية و تحويلات المغتربين و غيرها من التحويلات المالية عبر الحدود، كما يضع خارطة لانتشار شبكة الانترنت لا تقتصر على تقدير عدد مستخدميها الذي يتزايد بصورة مستمرة و إنما تورد تقديرا لعدد أجهزة الكمبيوتر الرئيسية المستخدمة في الاتصال و الحصول على المعلومات و إجراء المعاملات التجارية عبر الانترنت.

و يشير مؤشر كيرني إلى البيانات المتعلقة بعدد الرحلات السياحية الدولية و عدد خطوط الهاتف وأجهزة الهاتف العمومية و أعداد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول، و كذلك عدد أجهزة التليفون وعدد الحواسب الشخصية و عدد مواقع الاستقبال عبر الانترنت لكل 1000 شخص و تكون كل دولة مرتبة حسب دليل التنمية البشرية.

[1] نفس المرجع ، ص 62.

كذلك يوضح مؤشر كيرني للعولمة البيانات الخاصة بالدول النامية مقسمة إلى مجموعات هي: أقل البلدان نموا – الدول العربية – شرق آسيا – أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي- جنوب آسيا – جنوب شرق آسيا و المحيط الهادي – أفريقيا جنوب الصحراء- شرق أوروبا و رابطة الدول المستقلة- منطقة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي.

و نظرا لتنوع العوامل التي يشمل عليها هذا المؤشر تنوعا غير مسبوق فإنه يعد أداة منهجية وموضوعية لقياس أبعاد العولمة قياسا كميا.

المبحث الثالث: أبعاد العولمة وأهدافها و مؤسساتها.

وهكذا يمكن القول بأن ثمة إرادات تدبر و تدير مجموعة من الأنشطة الغائية تحقيقا لغايات محددة واعتمادا على الوسائل و الأساليب و الأدوات الملائمة و على قدر تباين هذه الوسائل و الأدوات من حيث طبيعتها تتعدد و تتنوع أبعاد ظاهرة العولمة.

المطلب الأول:أبعاد العولمة.

هناك أبعاد متعددة للعولمة، ومتباينة حسب الوسائل والأدوات المستعملة، وسنحاول من خلال هذا العنصر رصد هذه الأبعاد المختلفة للعولمة وهي الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية والاتصالية والتكنولوجية.

الفرع الأول: البعد السياسي

هو جانب الحرية والديمقراطية، وجانب دفعت من اجله شعوب العالم باختلاف نماذجها ثمن غالي من دماء أبناءها، ولا تزال تدفع كل يوم ضريبة دم جديدة من أجل إحقاقها.[1]

ولقد أثبتت العولمة أن التغيرات في العلاقات والنظم السياسية، تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات وشركات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية، وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي.[2]

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك تعدد وتنوع في انعكاسات العولمة على المجال السياسي داخليا وخارجيا، على حد سواء، ولعل من أبرز هذه الانعكاسات صعوبة الفصل بين ما هو داخلي، وما هو خارجي، بسبب تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل، بحيث لم يعد ينظر إلى الحدود الإقليمية كحاجز أو كعائق يحول دون التفاعلات الدولية و قد أدى ذلك إلى الترابط بين الأوضاع الخارجية وبين الأوضاع الداخلية، وتتمثل أبرز الانعكاسات السياسية للعولمة فيما يلي:[3]

1. تراجع مبدأ السيادة الوطنية:

لقد ظل مفهوم السيادة لفترة طويلة محاطا ومحفوظا من أي تدخل، غير أن مفهوم السيادة قد لحقه التغيير بشكل ملموس منذ منتصف القرن العشرين، وقد كان مرد ذلك إلى أمور عدة منها:

أ- التوسع المتزايد في إبرام الاتفاقيات الدولية وتطبيق النظم الدولية التي تتضمن قواعد ملزمة لعموم الدول.

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره ، ص19.

[2] أحمد مصطفى عمر، **إعلام العولمة و تأثيره على المستهلك**، مجلة المستقبل العربي الصادرة عن مركز الدراسات الوحدة العربية ، لبنان ، العدد 212 .2000 ، ص 23 .

[3] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره ، ص ص 12-13.

ب- الاتجاه المتنامي نحو احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ج- الاتجاه المتزايد نحو إقامة الكيانات الدولية عابرة القومية أو فوق القومية.

د- ظهور مشكلات دولية لا يمكن حلها إلا بتظافر الجهود في سبيل التوصل لحلول ناجعة وفعالة ومن أمثال ذلك: مشكلات البيئة والتلوث، مشكلات الطاقة، ندرة المياه والتصحر، والجفاف، ومشكلات الإرهاب والعنف السياسي، انتشار الأمراض الوبائية...

ه- استقرار الفقه والقضاء الدولي على عدم إمكانية احتجاج الدول بدساتيرها وتشريعاتها الداخلية للتنصل من الالتزامات الدولية سواء كانت ذات طبيعة تعاقدية، أو ناشئة عن أحكام القانون الدولي العام والنظم الدولية ذات الصفة الشائعة حتى وان لم تصادق الدول عليها أو تنظم إليها.

كل هذه العوامل والانعكاسات مجتمعة تعمل على تعويض ومنح الأولوية لصالح المؤسسات والهيئات التي ترعى نمو العولمة، ويكون هذا التفويض من الدولة التي حملت لواء الرأسمالية، ودافعت عنها بالترغيب تارة والترهيب تارة أخرى، فأوجدت الأسواق الوطنية وأنشأت الإدارة المركزية وسنت القوانين، وكونت الجيوش لحماية أسواقها وسيادتها، وكذلك لفرض هيمنتها وتسهيل عمليات توسيعها وتطورها الاحتكاري والتدويل.[1]

و قد كان من نتائج تراجع مبدأ السيادة الوطنية أن تزايدت إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول فقد تعددت مبررات التدخل الأجنبي كالتدخل لاعتبارات إنسانية و لحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات العرقية، و التدخل بدعوى مقاومة الإرهاب الدولي... و لعل من أبرز الموضوعات التي تثار في هذا الصدد عدم وجود معايير واضحة و مستقرة يتقرر على أساسها التدخل من عدمه إذ تظل الدول الكبرى مصرة على حقها بالأخذ بأحد الخيارين على أساس مصالحها في كل حالة على حدى ، أي بصورة انتقائية على مقتضى مصالحها، و هو ما يؤدي إلى ما يعرف بمشكلة ازدواجية المعايير أو بسياسة الكيل بمكيالين.

[1] يحي اليحياوي، مرجع سبق ذكره، ص45

2.تراجع قوة الدولة وتضاؤل دورها: أدت العولمة إلى إضعاف دور الدولة القومية، فقد أدت التطورات الجذرية والمتلاحقة التي شهدها العالم منذ مطلع عقد التسعينات وحتى الآن إلى إزاحة الدولة عن عرشها الذي تربعت عليه زمنا طويلا، فلم تعد الدولة هي الفاعل أو اللاعب الوحيد أو الرئيسي في النسق الدولي كسابق عهدها ، بل راحت تتوارى على استحياء شيئا فشيئا مفسحة المجال أمام لاعبين جدد تعاظمت أدوارهم إلى الحد الذي بات يطغى أحيانا كثيرة على دور الدولة القومية وهؤلاء الفاعلون الجدد هم:

أ- الشركات المتعددة الجنسيات.

ب- المنظمات غير الحكومية.

ج- المنظمات الدولية.

ومن أهم الأسباب والعوامل التي هيأت الفرصة إلى إضعاف دور الدولة القومية وتراجعها بيناها فيما يلي:[1]

أ- سقوط الاتحاد السوفيتي كقوة قطبية واضمحلال قوته وتفكك إمبراطوريته.

ب- الاتجاه نحو الأخذ بالحرية الاقتصادية.

ج- الاتجاه نحو التحول الديمقراطي والأخذ بالتعددية السياسية.

وهكذا يتضح أن العولمة قد هيأت لإضعاف الدولة سياسيا واقتصاديا، بحيث باتت عاجزة عن تلبية المتطلبات والاحتياجات المتزايدة للشعوب، فضلا عن عجزها عن التدخل لحماية المصالح الاقتصادية الوطنية في مواجهة سياسات وضغوط العولمة، وكما هو واضح في المنظور السياسي للعولمة بنقل سلطة الدولة وأدواره واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهذا نتيجة التغيرات التي تحدث في العالم والمتمثلة فيما يلي:[2]

[1] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره ، ص ص 12-13.

[2] إبراهيم نافع، **انفجارات 11 سبتمبر بين العولمة و الأمركة** ، ط1 ،دار الأهرام للنشر و التوزيع ، مصر ، 2003 ، ص 130.

أ- احتدام المنافسة والحاجة إلى تخفيض التكاليف يتطلب تقليص كبير في دور الدولة.

ب- القوة في المجتمع تتحول من الدولة إلى المنشأة.

ج- الاختيارات السياسية أصبحت محدودة أمام الحكومات.

د-رغبة الحكومات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخشيتها من هروب رأس المال الموجود بالداخل يجعلها تتنازل كثيرا من صلاحياتها.

ه- تكامل الأسواق المالية أنقص من فعالية سياسية الاقتصاد الكلي للدولة في إدارة اقتصادها.

3. تزايد الاتجاه نحو التكتل الدولي بين دول الشمال مع تزايد التشرذم و التفتت في دول الجنوب المتأمل في التطورات التي شهدتها الساحة الدولية منذ مطلع التسعينيات وحتى الآن، يلاحظ أنه ثمة تيارين متضادين يعملان في آن واحد، فبينما نلاحظ أنه ثمة رغبة نحو التكتل السياسي والاقتصادي الإقليمي بين الدول المتقدمة وخير مثال على ذلك الاتحاد الأوروبي، نجد أن عوامل التفكك والتفرقة السياسية والاقتصادية قد أتت على العديد من الكيانات السياسية عبر أنحاء العالم الثالث وخير مثال على ما يحدث في اتحاد المغرب العربي الكبير.[1]

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي.

إن العولمة الاقتصادية تعد بمثابة القاطرة التي تجر خلفها قطار العولمة، وهي الأداة الرئيسية الأكثر فعالية و تأثيرا في مسيرة العولمة،و تمثل الأبعاد الاقتصادية الأبعاد الأكثر تحققا و اكتمالا على أرض الواقع بالنسبة للأبعاد الأخرى، تشمل تدفقات هائلة للتجارة والتمويل والإنتاج وحركة العناصر، ولكن لابد أن نرصد أنها ليست متماثلة في كل المستويات، ففي الوقت الذي يتم فيه تفكيك كل القيود التي تقيد رأس المال وتضبط حركته، هناك إصرار شديد لإبقاء القيود التي تكبل حركة عنصر العمل، ليس فقط بمعنى انتقاله عبر حدود الدول و إنما

[1] نفس المرجع ، ص ص 12-13.

داخل الدول ذاتها، و تجدر الإشارة هنا إلى القيود الصارمة المفروضة على حركة العمل من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.[1]

فالعولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق، و انفتاح كل الدول على بعضها البعض، و قد تزايد هذا التيار مع تنامي تطور حركة البنية الإنتاجية في الدول المتقدمة وتعديل نظم الإنتاج في اقتصاديات الدول ذات التخطيط المركزي و تحولها إلى اقتصاد السوق، و لقد استعملت العولمة مجموعة من القواعد و الآليات التي تمثل بعدها الاقتصادي و نذكر منها ما يلي:[2]

_ حركة اندماج اقتصادي غير معهودة.

_ تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام.

_ استخدام نظم تسويقية فورية الإتاحة على جميع المستويات.

_ استخدام نظم دفع و تمويل تتسم بالإتاحة الفورية.

_ استخدام نظم استثمار فعالة في تطوير القدرات البشرية.

كما يمكننا أيضا أن نمثل الأبعاد الاقتصادية للعولمة في مجموعة من المستجدات و التطورات التي برزت بشكل واضح خلال العقد الأخير من القرن العشرين، و التي طرأت على أنماط التفاعلات الاقتصادية الدولية سواء من حيث شكلها أو مضمونها أو من حيث التوجهات الغالبة عليها، و فيما يلي محاولة لرصد بعض تلك الأبعاد الاقتصادية الخاصة بالعولمة.[3]

_ تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية و السيطرة عليها.

_ تزايد سيطرة المؤسسات و المنظمات الاقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الاقتصادية الدولية.

---

[1] حمد يوسف أحمد وآخرون، "**العولمة، قضايا ومفاهيم**"، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2000،ص ص 121 -129.

[2] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3] نفس المرجع ، ص 65.

- تنامي الاتجاه نحو التخصص و تقسيم العمل على المستوى العالمي في ظل عولمة الإنتاج.
- تزايد سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات و هيمنتها على الاقتصاد العالمي.
- تزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستوى العالمي.
- سيادة الفكر الاقتصادي الليبرالي على النظام الاقتصادي العالمي.
- تزايد الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة و تراجع الحاجة إلى العمالة البشرية.
- توحش النزعة الاستهلاكية، والترويج لثقافة المستهلك العالمي.

الفرع الثالث: البعد الثقافي للعولمة.

يقول **الدكتور حسن حنفي** أن :"المدخل الثقافي لتأصيل قضية العولمة، هو المدخل الطبيعي، باعتبار أن العولمة بالنسبة للمثقفين هي موقف الهوية الثقافية قبل أن تكون هيمنة اقتصادية أو تبعية سياسية، وهي جزء من آليات الدفاع عن الذات في مواجهة الآخرين "، ولقد ارتبط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التنميط أو التوحيد الثقافي للعالم، على حد تعبير لجنة اليونسكو العالمية، إلى أربع اتجاهات هي:[1]

- التنميط و التوحيد الثقافي مرآة التطور الاقتصادي للعولمة.
- إن العولمة الثقافية تسعى إلى الطغيان على الثقافات القومية والمحلية.
- العولمة الثقافية هي تفاعل بين الثقافات العالمية.
- العولمة لا تهدف إلى محو الثقافات والحضارات الأخرى وإنما تدعو إلى الحوار فيما بينهما.

ويمكننا القول أن العولمة الثقافية تتمثل في المظاهر التالية:[2]

- التمكين للنزعة المادية على حساب النزعة الروحية.

[1] حسن حنفي ، **في الفكر الغربي المعاصر** ، ط4 ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1990 ، ص 70 .
[2] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

- محو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية.
- التمكين لسيادة القيم الغربية ولنمط الحياة الأمريكية.

الفرع الرابع: البعد الاجتماعي للعولمة.

يعد المجال الاجتماعي أكثر المجالات التي تأثرت سلبيا بظاهرة العولمة، فقد ألقت العولمة بضلال كثيفة على العديد من المجتمعات ولاسيما في دول الجنوب التي تعد أكثر الدول تضررا من آثار هذه الظاهرة، وأن الأبعاد الاجتماعية للعولمة تمتد لتشمل التأثير على المجتمعات في كافة جوانبها، سواء فيما يتصل بالبناء الاجتماعي أو بالنظام الاجتماعي وفيما يلي محاولة لاستعراض أبرز هذه الآثار الاجتماعية:[1]

- تراجع الولاء القومي تحت وطأة الانتماءات العرقية والقبلية والطائفية.
- التأثير في هياكل البناء الاجتماعي والطبقي للمجتمعات.
- تحجيم الدور الاجتماعي للدولة.
- تراجع مبادئ العدالة الاجتماعية.
- زعزعة الاستقرار الاجتماعي.
- تزايد حدة الصراع الاجتماعي.
- ارتفاع معدلات الجريمة وتزايد التجارة غير الشرعية.
- عولمة الأنشطة الاجتماعية للمنظمات الدولية غير الحكومية.

وكنتيجة لهذه الضغوطات الكثيرة فإن المجتمعات تتجرد من هويتها وثقافتها وخصوصيتها، وبذلك تصبح مؤهلة لاكتساب هوية وثقافة جديدة، أكثر اتساعا وأوسع مدى وأكثر قبولا على المستوى العالمي،

[1] نفس المرجع ، ص ص 12 -13.

وهي في الوقت ذاته تتجه إلى مجالات أكثر فاعلية وهو ما ظهر لنا من خلال دراسة تأثير العولمة على المجتمعات المختلفة.[1]

الفرع الخامس: البعد العسكري للعولمة.

لقد كان من شأن الانتصار السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وللمعسكر الليبرالي، والذي تحقق نتيجة لانسحاب القطب المنافس من حلبة الصراع السياسي الدولي، مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، حيث ظهر للعالم بأسره أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تمثل القطب الأوحد في عالم ما بعد الحرب الباردة، وبذلك صارت قادرة على فرض إرادتها على العالم ككل، وقد عبر **توماس فريدمان** وهو أحد كبار دعاة العولمة، عن هذه المكانة المتميزة للولايات المتحدة الأمريكية، على قمة النسق العالمي بقوله:" إن استقرار العالم بات مرهونا ببقاء القوة الأمريكية، وباستمرارية الرغبة الأمريكية في استخدام هذه القوة ضد أولئك الذين يمثلون تهديدا لنسق العولمة، إن اليد الخفية في الاقتصاد لن تعمل بكفاءة دون قبضة خفية في المجال العسكري."[2]

الفرع السادس: البعد الاتصالي للعولمة.

تعرف عملية الاتصال الدولي بأنها العملية التي يتم من خلالها نقل الأفكار والمعاني بين الأفراد أو الجماعات عبر الحدود الإقليمية للدول، وهكذا يتضح أن مجمل الأبعاد الاتصالية لظاهرة العولمة التي تشمل كافة أشكال الاتصالات الإعلامية والدعائية بأجهزتها ووسائلها المختلفة المطبوعة والمسموعة والمرئية، وكذلك كافة عمليات نقل وتداول المعلومات والبيانات والأخبار والصور والأصوات عبر الوسائل الالكترونية كشبكة الانترنيت وغيرها، لها صلة بالعولمة، سواء بهدف الترويج لها، أو من خلال التأثير بها، و أن علاقة العولمة بكل

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص21 .
[2] نفس المرجع ، ص 22 .

من الثورة المعلوماتية وثورة وسائل الاتصال وثورة المعلومات هي علاقة تبادلية نفعية، حيث تؤثر وتتأثر كلا منهما بالأخرى، و وفقا لهذا نذكر ما يلي:[1]

إن ثورة الاتصالات والمعلوماتية قد أحدثت تغيرات اجتماعية هائلة.

إن ثورة الاتصالات والمعلومات تعدت العلاقات الاجتماعية داخل البلد الواحد إلى العلاقات الدولية.

إن ثورة الاتصالات والمعلومات قد أدت إلى زيادة الوعي العالمي بفكرة الوحدة العالمية أو الكونية.

ويمكن القول أن وسائل الاتصال الحديثة تتميز بمجموعة من السمات نذكر أهمها فيما يلي:[2]

1. **التفاعلية**: أي القدرة على تبادل الأدوار، حيث يصبح من يتعامل مع وسائل الاتصال الحديثة من مجرد متلقي سلبي إلى مشارك متفاعل يرسل ويستقبل المعلومات.
2. **اللاجماهيرية**: حيث أصبحت تحدد الفئة أو الأفراد تبعا لاهتماماتها الخاصة.
3. **قابلية التحرك**: بات من الممكن استعمال وسائل الاتصال الحديثة أثناء التحرك، ودون التقيد بمكان ثابت كما هو الحال بالنسبة للهاتف النقال...
4. **قابلية التحويل**: أي قدرتها على تحويل المعلومات من صورة إلى أخرى كنظام الترجمة الآلي.
5. **قابلية التوصيل**: هناك توافق في الأجهزة الاتصالية بما يسهل توصيلها ببعضها البعض.
6. **الشيوع**: حيث أن الثورة التكنولوجية في تصنيع وسائل الاتصال والمعلومات، خفضت من تكاليف إنتاجها وساعدت على انتشارها بين الأفراد رغم تفاوت مستوياتهم الاقتصادية والثقافية.
7. **الكونية**: إن الربط بين وسائل الاتصال الحديثة قد بات عالميا بهدف تخطي الحدود الإقليمية.

---

[1] نفس المرجع ، ص 23 .

[2] محمود علم الدين، "**ثورة المعلومات و وسائل الاتصال**"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 123 ، جانفي 1992 ،ص102.

الفرع السابع: البعد التكنولوجي للعولمة.

يرى البعض أن العولمة سلسلة مترابطة من العمليات التكنولوجية التي تتم بتحرير الأسواق، وتمكين الملكية الخاصة للأصول وتهميش سيطرة الدولة البيروقراطية على النشاط الاقتصادي، وجعل دور الدولة قاصرا على أنشطة معينة، يمكن التنازل عنها مستقبلا لصالح كيانات أكبر حجما من الدول، بسبب ما يتطلبه ذلك من تطبيق تكنولوجيا متطورة، كثيفة الانتشار، بسيطة وسهلة الاستعمال، وقد دعمت هذه التكنولوجيا من قدرة المشروعات على التعولم، وأن هناك منظومة تكنولوجية تدافعية كل فاعل رئيسي فيها يدفع الأخر ويحركه ويحثه من أجل الوصول إلى مجموعة من الأهداف الكلية والجزئية الخاصة والعامة وفيما يلي أهم هذه الفواعل:[1]

- الحث والدفع التكنولوجي للابتكار.
- سوق مفتوح متعطش دائما إلى المنتوج الجديد المبتكر.
- تقسيم العمل على النطاق العالمي للمنتجات.
- تحقيق قدرة هائلة على التعولم في كافة المجالات.
- عولمة تكنولوجية متجددة ابتكاريه.

ويمكن القول أن التطور التكنولوجي في ظل العولمة قد اتجه نحو الأخذ ببعض السمات العامة،والتي أهمها:[2]

1. **التصغير**: فقد أصبحت الصناعات الحديثة تستهدف تصغير أحجام منتجاتها قدر المستطاع ومثال ذلك صناعة الهواتف النقالة.
2. **التشخيص**: أي ارتباط الأجهزة التكنولوجية الحديثة بالاستعمال الفردي بدلا من الاستعمال الجماعي.
3. **التكامل**: أي تكامل التكنولوجيا الصوت والصورة مع تكنولوجيا الكلمة المكتوبة ومعالجة النصوص.

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص21 .
[2] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص111-112.

4. **الانتشار:** لقد استطاعت التكنولوجيا الحديثة أن تحقق نطاقا واسعا من الانتشار والذيوع عبر كامل دول العالم والطبقات الاجتماعية.

المطلب الثاني: أهداف العولمة.

إن العولمة ظاهرة كونية متجددة تسعى في كل مرحلة من مراحل تطورها إلى تحقيق أهداف محددة في جميع الاتجاهات متبعة في بعض المرات طرق قانونية موضوعية، وفي بعض المرات الأخرى مستعملة القوة وطرق غير شرعية وكل هذا في ظل ثلاث ثورات: الثورة الديمقراطية، الثورة التكنولوجية، الثورة الاقتصادية .

الفرع الأول: الثورة الديمقراطية.

إن الكثير من المفكرين يرون أن غياب الديمقراطية لا يقدم الحلول للواقع الاجتماعي والاقتصادي في مجتمع ما، حيث تقول **الدكتورة بثينة حسين عمارة:**" في غياب الديمقراطية لا تتحقق الحرية وتقل الابتكارات والتطورات التكنولوجية والعلمية، لكن الديمقراطية التي تسعى العولمة إلى تحقيقها وتثبيتها هي الديمقراطية التي تكون ضمن الدائرة الغربية المتلازمة مع العلمانية، معززة بالفردية، مهتمة بالقيم المادية دون القيم الروحية والدينية."[1]

أما **الدكتور كمال الدين عبد الغني الرويسي** فيقول: "إن الثورة الديمقراطية في إطار العولمة، هي كلمة حق أريد بها باطل، كما أنها لافتة براقة لتحقيق مآرب اقتصادية للدول الغربية "[2]، والأمثلة كثيرة من الواقع تدعم قول الدكتور وأحسن هذه الأمثلة ما جرى في أفغانستان وما يجري في العراق وفلسطين تحت شعار الديمقراطية.

[1] بثينة حسين عمارة، "**العولمة وتحديات العصر**"، ط1 ، دار الأمين ، 2000 ،ص91.

[2] جمـــال الدين عبد الغني المرسي، "**الخروج من فخ العولمة**" ، ط 1 ، المكتب الجامعي الحديث، مصر ، 2000 ، ص10.

الفرع الثاني: الثورة التكنولوجية.

هي تعدد الشبكات الاتصالية وانفجار المعلوماتية وما إلى ذلك من صور التقدم التكنولوجي، وهذه التطورات جعلت الدول المتقدمة عبارة عن شبكات يتعامل بداخلها بالرموز والبيانات والصور، باعتبارها المحدد الجديد للنشاط الاقتصادي والمالي والاتصالي والاجتماعي والثقافي والعسكري.

وبذلك أصبح الإنسان العصري الناجح هو الذي يملك التكنولوجية الحديثة في جميع المجالات، الأمر الذي يحتم علينا مضاعفة الجهود من أجل الانخراط في هذا العالم.[1]

الفرع الثالث: الثورة الاقتصادية والتكتلات العملاقة.

النظام العالمي الجديد يعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية مؤشر مهم لنجاح الاعتماد المتبادل باعتمادها على التكتلات العملاقة التي تسمح بتعظيم التجارة الدولية وإزالة الحواجز الجمركية والإدارية، وانتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بكل حرية، وفي هذا الإطار وصلت الأقطاب الاقتصادية العملاقة إلى تحقيق تقدم ملحوظ في ظل العولمة، بفضل تدعيم القدرات التنافسية وتنسيق السياسات الاقتصادية.[2]

كما يؤكد **الدكتور عبد المجيد قدي** على تحويل مركز اتخاذ القرار من الدولة لصالح المؤسسات والهيئات المشرفة على تسيير الإقليم، وأحسن مثال على ذلك هو الاتحاد الأوروبي.[3]

---

[1] نفس المرجع ، ص 36 .

[2] عبد المجيد قدي، "**العولمة وتحدياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث**"، مجلة النائب، الجزائر، العدد 01 ، 2003 ، ص 21 .

[3] نفس المرجع ، ص 22 .

المطلب الثالث: مؤسسات العولمة.

يشهد عالم اليوم تطورات كبيرة في جميع المجالات إضافة إلى أنها شديدة الخصوصية مستمدة من تلاشي دور الدولة وذوبان حدودها السياسية والإقليمية، في ظل تعاظم دور المؤسسات التي تحكم العلاقات الدولية حاليا، لقد استطاعت هذه المؤسسات أن تترجم مفهومها الأيديولوجي الليبرالي الذي أسست من أجله، من خلال اعتماد النظام الرأسمالي للسياسات المالية والاقتصادية والتجارية، كما استعملت في ظل النظام العالمي الجديد أو ما يعرف بالعولمة، الأدوات والوسائل التي تسمح لها بتحقيق أهدافها، معتمدة على القوة تارة والحكمة والدهاء تارة أخرى.

برزت فكرة تنظيم الاقتصاد العالمي أثناء الحرب العالمية الثانية، بسب الفوضى الاقتصادية والمالية والسياسية التي سادت ما بين الحربين، والتي حالت دون قيام التعاون في ميدان التجارة الدولية، فكانت هناك الأزمات النقدية والمالية والتجارية ومشاكل الصرف الخارجي، وعملت مجموعة من الدول على تقييد الواردات في حين تقوم بتشجيع الصادرات كسياسية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات، وأيضا مشاكل انتقال رؤوس الأموال ومشكلة التنمية الاقتصادية، لهذا اتفقت مجموعة من الدول على العمل من أجل توفير استقرار نقدي ومالي واقتصادي وسياسي، فانعقد **مؤتمر بريتون وودز** عقب نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1944 بالولايات المتحدة الأمريكية، لوضع أساس النظام العالمي الجديد وتم من خلاله عرض لمشروعي **كتز ووايت**، ليتوصل المجتمعون وهم ممثلو 44 دولة إلى إنشاء صندوق النقد الدولي لتنظيم العلاقات النقدية الدولية، ثم بنك الإنشاء والتعمير الدولي الذي أصبح يسمى بعد ذلك البنك العالمي لتنظيم العلاقات المالية الدولية، أما في مجال العلاقات التجارية الدولية فتم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية في 1946 ،بعد انعقاد المجلس الاقتصادي للأمم المتحدة.

وكان هذا كله من أجل وضع مشروع ميثاق المنظمة العالمية للتجارة لكن هذا لم يتحقق إلا بعد عدة جولات والتي كانت آخرها جولة أوروغواي من 1986 إلى 1993 ، و لم يتم المصادقة على إنشاء المنظمة

العالمية للتجارة إلا بمراكش في ربيع عام 1994 وبالضبط في الخامس عشر أفريل، وكانت النشأة الحقيقية للمنظمة في 1995/01/01 ، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مؤسسات العولمة التي هي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة مضافا إليها الشركات المتعددة الجنسيات.

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي.

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع توقيع **اتفاقية بريتون وودز** في صيف عام 1944 ،و قد أنشئ في 25 ديسمبر 1945 بموجب الاتفاقية، و هو المؤسسة العالمية و أحد أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و المسؤول على إدارة النظام النقدي العالمي و تطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي العالمي و علاج العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء فيه[1]. وهو ما سنتطرق اليه بالتفصيل في الفصل الثاني (دراسة حالة).

الفرع الثاني: البنك العالمي.

أسس البنك الدولي للإنشاء و التعمير بنفس تاريخ إنشاء صندوق النقد الدولي و الذي أصبح يسمى فيما بعد البنك العالمي، ليقوم بمهمة تكميلية معه، أي أنه لما يقوم الصندوق بتوفير الائتمانات القصيرة الأجل لمعالجة الاضطرابات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء، لتحقيق نوع من الاستقرار و الثبات في أسعار الصرف، يقوم البنك بمهمة إعمار الدول التي تضررت من الحرب العالمية الثانية و الدول النامية فيما بعد، و ذلك عن طريق توفير الائتمان الطويل و المتوسط الأجل للمشروعات التنموية، كما يمكن تلخيص أهداف البنك في النقاط التالية:[2]

[1] عبد الحميد عبد المطلب ، **اقتصاديات النقود و البنوك الأساسيات و المستحدثات**، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص 312 .
[2] ضياء مجيد الموسوي، **اهتزازات في أسس العولمة، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 60 .

_ تشجيع عمليات الاستثمار و التوظيف في الدول الأعضاء لتخفيف الأضرار الناجمة عن الحرب العالمية الثانية.

_ تشجيع الاستثمار الأجنبي و توفير الشروط و الضمانات اللازمة لذلك.

_ مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين مدفوعاتها .

_ تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء.

_ تنظيم عمليات الائتمان و الإقراض الدولية.

وبطبيعة الحال فإن دور وعمل البنك تطور من خلال تطور النظام العالمي، حيث أصبح يعد أحد الأقطاب الثلاثة المسيرة و المنظمة له، حيث توسعت أنشطته لدرجة أن أصبح يرمز إليه كمجموعة تضمن ثلاث مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك العالمي و هذه المؤسسات هي:[1]

1. البنك الدولي للإنشاء و التعمير.
2. الرابطة الدولية للتنمية.
3. مؤسسة التمويل الدولية.

تعمل المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي، و رفع مستوى المعيشة، من خلال توجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة إلى الدول السائرة في طريق النمو. بكل اختصار يسعى البنك إلى تدعيم عولمة النشاط الاقتصادي و خاصة المالي، و يتجلى ذلك في عملية تصفية القطاع العام كشرط من شروط تقديم القروض و المساعدات، و يعمل البنك العالمي على تسخير كل قوته المالية لتشجيع رأس المال الخاص الدولي، و ذلك بشتى الطرق منها:

_ العمل كوسيط لتدفق الأموال إلى الخارج.

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص21.

- تقديم مساعدات مباشرة إلى الشركات المتعددة الجنسيات.
- يضغط من أجل زيادة الإعفاءات الضريبية للاستثمارات الأجنبية.
- يرفض تقديم القروض إلى الحكومات التي تمارس سياسة التأميم.

الفرع الثالث: المنظمة العالمية للتجارة.

إذا كان صندوق النقد الدولي و البنك العالمي يشكلان الآلية النقدية و المالية على التوالي، فإنه توجد آلية أخرى لا تقل أهمية على المستوى الاقتصادي والتجاري سارت بذات الاتجاه و هو تجسيد النظام الليبرالي، إن العولمة كانت ملامحها ظاهرة و تأكدت عندما خطت خطوات كبرى عن طرق مؤسسات لها إطارها الدولي، تسعى بكل ما أوتيت من قوة و سلطة لتحقيق أهداف العولمة، و فيما يلي القطب الثالث في مؤسسات العولمة و هو المنظمة العالمية للتجارة التي كانت تسمى من قبل بالاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية.

و هي عبارة عن امتداد للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، حيث أنها أنشئت في الجولة الثامنة من جولات الاتفاقية و التي تعتبر آخر جولتها و هي جولة أورغواي (1986-1993)التي اكتملت في ما سمي ببيان مراكش سنة 1994 و تبلورت معها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة على أن تدخل حيز التنفيذ في 1995/01/01 .

و بذلك اكتمل ثالوث النظام العالمي الجديد، حيث تحققت قوة صنع القرارات في جميع المجالات الاقتصادية و المالية و التجارية.[1]

لقد تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة من أجل تطبيق التوصيات التي أقرتها جولة أورغواي لتحرير التجارة الخارجية، و التي تستغرق 10 سنوات، أي حتى مطلع 2005 ،كما تختص المنظمة بأعمال الإدارة و المراقبة و

[1] شريف بقة، **المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري**"، مجلة رسالة الأطلس، العدد21 ،1999 ،ص12 .

تصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية على أساس المبادئ التي تم إقرارها في الاتفاقيات.[1]

إن الـــمنظمة العالميـــة للتجارة مستـــوحاة من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، وبالتالي فهدفهـــا الرئيسي هو تحرير التجارة الخارجية وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف هي كالآتي:[2]

أ- رفع الدخل القومي و الطلب الفعال في الدول الأعضاء.

ب- تشجيع حركة رؤوس الأموال و حرية دخولها و خروجها.

ج- توسيع و تكثيف إنتاج البضائع و المتاجرة بها.

د- تسوية النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء.

ه- منع كل الممارسات المعرقلة للمنافسة الحرة.

و- إزالة الحواجز الجمركية.

ز- التوفيق بين التنمية و حماية البيئة.

ح- مساعدة الدول النامية على تنفيذ اتفاقيات "الجات".

ط- التعاون مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من أجل التنسيق الأمثل للسياسات الاقتصادية على المستوى العالمي.

ي- توسيع نطاقه بضم دول جديدة إليها.

الفرع الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات.

لعل أهم ظاهرة شهدت نهاية القرن الماضي، هي ظاهرة تعدد قومية المؤسسة الاقتصادية الواحدة، أو انتشارها واشتغالها عبر قوميات متعددة، وتعتبر هذه الشركات من بين الخطوات الأساسية لنشوء ظاهرة العولمة، وذلك من خلال قيامها هي بنفسها بعولمة عمليات إنتاجها وتوزيعها، وفي سياق ذلك دفعت هذه

[1] حسين شحاتة، "**النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات**"، دار النشر للثقافة والعلوم، القاهرة، مصر، 1992 ، ص 12.

[2] أسامـــة المجذوب، "**الجات ومصر والبلدان العربيـــة من هافانا إلى مراكش**"، الدار المصريـــة اللبنانية، مصر، 1992 ، ص ص 10 ، 29 .

الشركات بالحكومات إلى اعتماد قوانين وتشريعات هدفها جعل السوق هي المسؤولة عن إنتاج وتوزيع الثروات العامة. و يوجد اليوم في العالم حوالي أربعون(40)ألف شركة متعددة الجنسية منها أربعة آلاف فقط في البلدان الأقل تطور يفوق الوزن الاقتصادي لهذه الشركات بعض البلدان المتطورة، كما أن لها وزن سياسي مهم ينمو ويتعاظم بسرعة.[1]

في حقيقة الأمر هذه الشركات اكتسبت القوة بفضل الخصائص التي تتمتع بها والتي هي على النحو التالي:[2]

1. ضخامة حجمها و عملياتها المنتشرة عالميا.
2. تميل إلى التحكم المركزي من الشركة الام.
3. ميزانيتها ورقم أعمالها أكبر أحيانا من بعض الدول المتقدمة.
4. اختلاف وتعدد مصادر مرد وديتها و تسيطر على الإنتاج و التوزيع و البيع و البحث عن الفرص عبر العالم.
5. لديها قوة أساسية في انتشار عولمة التجارة الدولية.

إن هذه الخصائص التي تتمتع بها هذه الشركات جعلها تحتل مكانة أساسية في عملية تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والوسائل والتسويق والدعاية والاستهلاك، وبذلك أصبحت الفاعل المركزي في العولمة، تغذيها وتسهر على حمايتها، فتولت كثير من هذه الشركات قيادة موجهة التعولم، باستخدام الأساليب الأكثر تطورا في دعم جهود التعولم منها:

1. زيادة درجة الاعتماد المتبادل داخليا وخارجيا.
2. زيادة انفتاح المشروعات على الأسواق العالمية.
3. زيادة استقطابها للتكنولوجيا والابتكارات الحديثة.

[1] سمير محمود ناصر، **تجاعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها السلبية على التطور الاقتصادي**، دار المرقد دمشق ،سوريا ، 2001 ، ص ص 31-33 .

[2] ميشيل تودار، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية ، 2002 ، ص 219 .

المبحث الرابع: أثار العولمة ومشاكلها وكيفية مواجهتها.

اجتاحت ظاهرة العولمة، وتيارها السريع الدول والحكومات وباتت على كل لسان إما رافضا لها، أو قابلا بها، أو محذرا منها، أو معتبرا إياها واقعا حتميا علينا أن نتعامل معه، وفي حقيقة الأمر أن كل ظاهرة من الظواهر لها عدة تفاعلات، وتدور حولها النقاشات، فمن كان على وفاق معها فإنه يكثر من مدحها ويظهر إيجابياتها ومحاسنها، أما من كان ضدها فيبحث لها عن عيوبها ومساوئها، ولذلك سنتحدث في هذا المبحث على الآثار الايجابيـــة والسلبيـــة للعولمة ثم نتحدث عن المخاطر التي تعيق نشأتها وتتربص بها ثم نتحدث عن المشاكل التي تطرحها على أرض الواقع وكيفية مواجهتها، و أخيرا نتحدث عن نتائج العولمة.

المطلب الأول: آثار العولمة.

إن العولمة كظاهرة تكتسب قوة جديدة من حيث تحولها كتيار متدفق ومندفع تفوق قوته مجرد النزعة الإنسانية اتجاه الوحدة واتجاه إنها عزلة الفرد عن عالمه إلى استخدامها كأداة ووسيلة لتحقيق حقوق الإنسان والدفاع عن نفسه ضد أي انتهاك لحقوقه، وفي الوقت ذاته زيادة دوره في إدارة العالم وتنميته لمصالحه ومكاسبه، يقال هذا بالنسبة للدول المتطورة، و لكن وما يعرف في الدول المتخلفة فهو العكس، هذه الظاهرة تزيد من السيطرة والهيمنة على شعوب هذه الدول، كما تنتهك حقوقهم بدافع وخير دليل على ذلك هو ما جرى ويجري في العراق وفلسطين، الديمقراطية والحرية و حقوق الإنسان احتلت ولذلك يمكن القول أن للعولمة نوعان من الآثار هما:[1]

1. الآثار السلبية ذات المخاوف الشديدة.
2. الآثار الايجابية ذات قدرة جذب هائلة.

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص129 .

الفرع الأول: الآثار السلبية للعولمة.

يرفض الكثير من المفكرين والكتاب في العالم الثالث مفهوم العولمة، باعتباره يعبر عن ظاهرة تعمل على أمركة العالم، وتهميش الشعوب وإذلالها وجعل العالم يعيش داخل قوالب جامدة، فرضتها عليه قوى الإنتاج والإعلام الأمريكية، والتي تحاول أن تجعل من العالم نسخة مماثلة مما لديها من ثقافة وسلوك أمريكي محض، وبذلك تنمط العالم وتجعله مشوها ومنسوخا عن ذاته وخصوصياته وعن واقعه.

و يرى **الدكتور عبد المجيد الصالحين** أن الآثار السلبية للعولمة تتمثل فيما يلي:[1]

1. زيادة سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة التجارة والاستثمار.
2. زيادة البطالة في الدول النامية، وذلك بعجز هذه الدول عن منافسة الشركات العظمى ذات التكنولوجيا العالية.
3. تقليص دور الحكومات في تسيير شؤونها الداخلية.
4. توسيع هوة التفرقة بين المجتمعات ونقصد الشمال والجنوب.
5. التفاوت في توزيع الدخل بين دول العالم.
6. هدم الهوية الثقافية للأمة.
7. عودة الاستعمار إلى الدول الضعيفة بأشكال جديدة.
8. الهيمنة الاقتصادية الغربية وتدمير اقتصاديات الدول الأخرى.
9. تصدير الجريمة المنظمة وغسيل الأموال والأمراض الخطيرة.
10. إعادة ترسيخ ظاهرة الطبقية في المجتمع.

[1] عبد المجيد الصالحين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص11-12 .

الفرع الثاني: الآثار الايجابية.

تكتسب العولمة ديناميكية قائمة على التنظيم الذي يحقق أعلى درجة من الارتباط و الترابط الاتصالي بين الأفراد الذين يعيشون المجتمع العالمي الواحد، و يرفع مؤيدو العولمة شعار الحلم الجميل الذي طالما سعت إليه كافة الانشقاقات و الحواجز الفاصلة بين الأمم، و تكمن الآثار الايجابية للعولمة فيما يلي:[1]

- تعمل على استقرار الحياة الإنسانية و ازدهارها.
- ترسيخ مبدأ التعاون و التعايش بين الحضارات.
- إلغاء المسافات بين الدول و توحيد المقاييس و المواصفات للمنتجات في بقاع العالم.
- فتح المجال أمام الأفراد لاختيار ما يلائمهم من الثقافات.
- تتيح الفرص لمن لديهم المهارة والقدرة على العمل والاستفادة من خبراتهم.
- تعمل على إزالة التجزئة الاقتصادية وتوفير الديمقراطية والحماية الاجتماعية وحماية الحريات.

كما يرى أصحاب هذا التيار أنه لابد من الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتسارع ومن تكامل الاقتصاد العالمي الذي يمكن ربما أن يمنح فرص لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقر ومنح ملايين البشر حياة أفضل من خلال ما يلي:[2]

1. تسعى إلى الوصول إلى الكمال وقبول التغيير.
2. تسعى إلى تهميش النزاعات العنصرية والمذهبية من أجل التوحد.
3. تقتضي السعي إلى الإتقان والارتفاع بمستوى الطموح الفردي والجماعي.
4. تبني وترويج الفكر المستقبلي بعيدا عن الفكر التقليدي والتمسك بالماضي.

[1] نفس المرجع ، ص ص11-12 .

[2] بثينة حسين عمارة، مرجع سبق ذكره، ص22.

المطلب الثاني: نتائج العولمة والمخاطر التي تواجهها.

إن قراءة في مستقبل العولمة تستوجب الإشارة إلى النتائج التي تمحورت عنها والمخاطر التي تحدق وتتربص بها وهذا التوضيح الظاهرة بشكل جيد.

الفرع الأول: نتائج العولمة.

تكمن نتائج العولمة في المحاور التالية:[1]

1. **المحور الأول: المكننة** : هو استبدال اليد العاملة البشرية بالآلات و الروبوت.
2. **المحور الثاني: الجرأة التجريبية:** كل الأشياء لديهم قابلة للتجريب دون الاهتمام بنتائج ذلك على الإنسان والبيئة، حتى ولو كان استنساخ البشر والحيوانات ذاتهم.
3. **المحور الثالث: السيطرة الاقتصادية:** حيث تبقى الدول الفقيرة تابعة دائما إلى الدول الغنية في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها.
4. **المحور الرابع: الإغواء الاقتصادي:** يعني إظهار الأشياء على غير حقيقتها.
5. **المحور الخامس: سحر الإعلام:** حيث يستعملونه ليظهر الأشياء بطريقة جيدة حتى يقتنع بها على أنها الأحسن والأفضل ولا بديل عنها.
6. **المحور السادس: التقنية الزائفة:** تقديم تكنولوجيا وطرق إنتاجية تظهر وأنها جديدة وبمجرد التمكين من استعمالها والتحكم فيها وإنفاق الكثير عليها، يقومون في اليوم الموالي بتطويرها و إيجاد طرق أحسن منها.
7. **المحور السابع: غياب العنصر الأخلاقي والعنصر البيئي:** حيث تتفشى المظاهر الشنيعة والأخلاق الرذيلة وفي المقابل هناك تلوث بيئي فاحش.

[1] سيد الدسوقي، "**السلم و العولمة**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، مصر، 2002 ، ص ص21-29 .

8. **المحور الثامن: الضخامة الإنتاجية والتسارع الزمني والمكاني:** وهذا هو هدف الشركات المتعددة الجنسيات وما يميزها عن غيرها من الشركات حيث أنها تمتلك قدرات كبيرة وطرق حديثة للإنتاج أما التسارع الزمني والمكاني فيحدث من خلال تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية.

الفرع الثاني: المخاطر التي تواجه العولمة.

هناك نوعين من المخاطر التي تتعرض لها العولمة، وتحول دون بلوغها هدفها المنشود وبسرعة وهي:[1]

1. **المخاطر الداخلية:** وهي مخاطر تصيب محور وأركان نظام العولمة وهي كالآتي:

أ- احتمال أضرار تصيب الاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة والشركات الاندماجية بصفة عامة.

ب- الخلافات الدائمة والمتكررة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، حول تجارة المنتجات الزراعية و الأفلام السينمائية و الأغذية.

ج- المنافسة الشرسة التي تتلقاها الشركات وهيمنتها على الأسواق.

د- غياب التعاون والتنسيق وتضارب المصالح بين أركان العولمة وهذا ما يؤدي إلى زعزعتها.

2. **المخاطر الخارجية:** هناك مخاطر تصيب نظام العولمة تأتي من خارج محور وأركان العولمة وهو ما يتمثل في دور الدولة ودور المجتمعات المدنية في مصارعة ومواجهة العولمة بكل ما أوتيت من قوة، لأنها تؤثر على سيادتها ودورها في تسيير شؤونها الداخلية، وهناك أيضا تكتلات حمائية في الاتحاد الأوروبي، وتحالفات إقليمية في المحيط الهادي وأمريكا اللاتينية، وفي الأخير المخاوف التي يبديها الجميع من خطر الامبريالية الجديدة على الديمقراطية وحقوق الإنسان وصحة البيئة.

[1] وداد أحمد كيكسو،"**العولمة والتنمية الاقتصادية، نشأتها، تأثيرها، تطورها**"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان ، 2002 ، ص 119.

المطلب الثالث: المشاكل التي تطرحها العولمة وكيفية مواجهتها.

إن تطبيق ظاهرة العولمة لمبادئها دون مراعاة ظروف الشعوب وحالاتهم يطرح عدة مشاكل، تسعى الدول المتضررة إلى البحث عن الطرق والحلول لمواجهة هذه الظاهرة الجارفة والتقليل من مشاكلها.

الفرع الأول: المشاكل التي تطرحها العولمة.

والتي نسميها بالكوكبة أبرزت مشكلات على صعيد اقتصاد المجتمعات أو ظروف الحياة نفسها ومن بين هذه المشكلات نذكر ما يلي:

1. **عدم استقرار الأسواق و الأزمات المالية:** لقد تمت التدفقات الرأسمالية العالمية، وأصبحت الأسواق أكثر تكاملا، وازداد انفتاحها على العالم، وأصبحت الأوراق المالية غير المحلية تمثل قدرا أكبر من الإجمالي واتجهت التدفقات إلى التقلب سواء عبر البلدان أو عبر الفترات الزمنية مما أدى إلى اضطرابات كبيرة في أسواق المال، وحدوث أزمات مالية متتابعة ومثال ذلك ما حدث في آسيا وانهيار أسواقها المالية الناشئة بسبب التقلبات الطارئة التي حدثت مما أدى إلى سحب رؤوس الأموال و إرجاعها إلى بلدها الأصلي.[1]
2. **الإفقار:** هناك ظاهرة ازدواجية، تطفو على السطح وهي اتساع الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة من جهة، واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء من جهة أخرى، وهذا ناتج عن عدم عدالة توزيع فوائد العولمة.
3. **تخريب البيئة:** يشهد اليوم بفعل تحرير الأسواق والمزاد العلني بين الحكومات لجذب الاستثمارات الأجنبية بأي ثمن، إفراطا في استغلال الثروات الطبيعية غير القابلة للتجديد كما تشهد تخريبا كثيف للبيئة نتيجة كثرة النفايات وتنوعها وخطورتها.

[1] هالة حلمي السعيد، "**الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**" ، سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي، الكويت، العدد 11 سبتمبر ، 1999 ،ص ص31-32.

ونتيجة للتطورات الحديثة في مستويات الإنتاج والاستهلاك، ارتفع مستوى تلوث البيئة، فالغازات والنفايات التي تطرحها المصانع الأسمدة والمبيدات المستعملة لزيادة المردودية الفلاحية ، التلوث الذي تسببه وسائل النقل، القمامات المنزلية وغيرها من مسببات التلوث جعلت البيئة في وضع متدهور، تجلى في ارتفاع مستويات تلوث الهواء والماء، مما أدى إلى اتساع ثقب الأوزون وارتفاع درجة الحرارة في الأرض.[1]

4. **المشاكل الاجتماعية:** التي تنتج عن انتهاج العولمة، تكمن في كثرة الطلاق، زيادة نسبة الأمية، وقلة التكفل الصحي ونقص التغذية وهذا راجع إلى عدم قدرة الأفراد على دفع الفاتورة إضافة إلى الانحلال الخلقي وغيرها من الأسباب.

5. **مشكلة البطالة:** إن الثورة التكنولوجية واستعمال المكننة سيؤدي حتما إلى تفشي ظاهرة البطالة وانخفاض أجور العاملين غير الموهوبين خاصة، اضافة إلى ذلك فإن التحول الناتج عن الثورة العلمية والتكنولوجية، دفع بالدول الصناعية إلى التركيز على الصناعات ذات الاستخدام الأكثر كثافة للتكنولوجيا والمعلومات ورأس المال على حساب الصناعات الأخرى الأكثر استخداما لليد العاملة البشرية والمواد الأولية الخاصة والوقود، مما أدى إلى الانخفاض النسبي لأهمية الصناعات الاستخراجية وتراجع موقعها في التجارة العالمية في مقابل ارتفاع أهمية الخدمات.[2]

[1] أحمد باشي، "**دور الجباية في محاربة التلوث**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، العدد 09، 2003، ص130 .

[2] عبد المجيد قدي، "**الأزمة الاقتصادية المالية،وواقع دول العالم الثالث**"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، الجزء 31 ،رقم 02، 1992، ص112.

الفرع الثاني: كيفية مواجهة المشاكل التي تطرحها العولمة.

تجدر الإشارة إلى أنه مع تسليم بعدم إمكانية خروج أي دولة رشيدة من بيئة التجارة العالمية واتفاقياتها، فإنه يمكن التمييز بين عدد من الملامح التي تساعد على مواجهة مشاكل العولمة نذكرها فيما يلـــي:[1]

1. قدر من الكراهية وبعض من الحماس البعيد عن العاطفة والخيال حيث أنك إذا كرهت شيء تسعى جاهدا إلى البحث عن البديل المناسب.
2. تفكير مثالي يتجه إلى اقتراح وسائل تساعد على الإنقاذ، مثل إنشاء جامعات كبرى تختص بالبحث العلمي والتكنولوجي للتخلص من التبعية في هذا المجال.
3. الدعوة لإحياء المجتمع المدني.
4. ابتكار ميكانيزمات وآليات جديدة لضمان المصالح الوطنية.
5. ظهور ممارسات وتوجيهات سياسية واقتصادية تهدف إلى تهذيب العولمة.
6. حتمية الوطنية: إن الوطنية ليست حربا على العولمة، ولكنها تحفيز وتنظيم وتعظيم القدرات الوطنية في استيعاب وتشغيل كل المعارف و الإمكانيات المحلية والعالمية الممكنة، وبالكيفية التي تجعل من هذه القدرات الوطنية سندا لبعضها البعض، وللوطن وللمواطنين في التنمية والاستفادة من إيجابيات العولمة وأيضا في تجنب سلبياتها ومساوئها، إن الحاجة إلى الوطنية تنطلق من عدة مرتكزات واعتبارات من أهمها ما يلي:[2]

أ- أنانية الشمال المتقدم وتخليه عن تنمية الجنوب، وتمحور اهتماماته في تنمية ذاته والحفاظ على مصالحه.

ب- تعاظم ظاهرة التحالفات الإستراتيجية الكونية بين الدول وبين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات العالمية، أي تعاظم الاتجاه نحو العملقة كأداة للعولمة ولمواجهتها في أن واحد.

---

[1] محمد رؤوف حامد، **"الوطنية في مواجهة العولمة"**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1999 ،ص ص 21-23 .

[2] ناصر مراد،**"دور الدولة في ظل العولمة"**، مجلة الاقتصادي، تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 02 ،2002 ،ص10 .

ج- انحراف مسارات خطط التنمية الكونية من خلال المنظمات والمؤسسات الدولية، وانحيازها نحو الدول المتقدمة، أو لخدمة أهداف هذه الأخيرة.

د- الانحياز الكامل لمصدري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام، نحو إزالة ثقافة غيرهم بمختلف الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة.

7. تطبيق الحماية للتخفيض من الآثار السلبية للعولمة، لكن يجب أن تراعي مجموعة من الخصائص نذكرها فيما يلي:[1]

- أن تكون حماية مؤقتة لا تستمر إلى الأبد.
- أن تكون حماية نسبية أي تمثل نسبة من تكلفة إنتاج السلع بحيث إذا تغيرت التكلفة يتغير تلقائيا مقدار الحماية الممنوحة.
- أن تكون حماية مندرجة أي متناقصة عبر الزمن حتى تزول بعد فترة زمنية معينة.
- يجب ربط الحماية والدعم ببرنامج وطني لتطوير المنتجات ولزيادة الإنتاجية خاصة من خلال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ،ونشير أن الحماية لا تعالج أي مشكلة بذاتها، بل تمنح الدولة التي تحمي وتدعم إنتاجها فرصة لتحسين الإنتاج والارتفاع بمستوى القدرة التنافسية، لذلك تعتبر الحماية كأداة يجب حسن استخدامها والاستفادة منها على أكبر وجه.
- وجوب تنظيم المجتمع والأفراد حتى يستطيع التطور الاجتماعي مواكبة التطور التكنولوجي، وهذا للحد من الآثار السلبية للتطور التكنولوجي على المجتمع.[2]

[1] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره ،ص10 .

[2] سمير أمين وآخرون، **العولمة و التحولات المجتمعة في الوطن العربي**، مكتبة البحوث العربية، القاهرة، مصر، 1999 ، ص22.

خلاصة الفصل الأول:

في الأخير نستخلص من خلال دراستنا لموضوع العولمة و مدى تأثيرها على النظام الدولي الجديد و دول العالم إلى مايلي:

1. إن المتغيرات العديدة والسريعة التي يعرفها العالم في نهاية القرن العشرون وبداية القرن الواحد والعشرون ، والمتمثلة إجمالا في العولمة، التي أصبحت حقيقة لا مفر منها فإما أن نسير في ركابها ونتبع القطار الذي شق طريقه ونعمل على التكيف مع كل ما يحمله،محاولين الاستفادة من إيجابياته والتقليل من مخاطره وتهديداته، وإما أن نعتزل وهذا غير ممكن في عصر تتزايد فيه الارتباطات والتكتلات بين الدول وحتى المؤسسات.
2. لقد كان وراء الحركية الكبيرة والسريعة للمبادلات الدولية(بضائع،رؤوس أموال ، خدمات،استثمارات) ، التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال من خلال الأقمار الصناعية والانترنت، التي ساعدت على تقريب المسافات والثقافات والعادات وأنماط الاستهلاك...
3. من أهم ركائز العولمة الاقتصادية والفاعلون فيها المنظمات الدولية والعالمية(FMI,BIRD,OMC)، والمسماة بالثالوث الاقتصادي العالمي ،والمساهمة بقسط كبير في تحصين قواعد الرأسمالية العالمية،وسن القوانين المنظمة للتجارة والاقتصاد العالمي،وفقا لمبادئ الرأسمالية وتحقيقا لمصالح الدول العظمى،وذلك بفتح أسواق دول الجنوب وتحرير اقتصادياتها دون قيود ولا شروط.
4. من أبرز المستفيدين من العولمة الاقتصادية والدافعين لها،الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بدور المنفذ لكل القوانين والاتفاقات المتعلقة بتحرير الاقتصاديات، وهذا بفعل ضيق الأسواق الوطنية وعدم قدرتها على تعظيم أرباحها وتحقيق أهدافها، وعليه فلقد ساهمت بفعالية في عولمة الاقتصاد بفعل انتشارها في مختلف بقاع العالم، مع ضخامة نشاطاتها ورقم أعمالها ونفوذها ومختلف الخصائص التي تتميز بها.
5. إن التغيرات التي يعرفها عالمنا المعاصر، كان لها الأثر الكبير على المؤسسات الاقتصادية من جميع النواحي، نموها، تنظيمها وهياكلها، وسائل الإنتاج المستعملة، و أيضا إلى الممارسات التسويقية و نظرة المؤسسات

للزبائن والأسواق، ولهذا ظهرت تنظيمات جديدة وتكنولوجيات جديدة، جعلت من المؤسسة تعيد النظر في تصميم مصانعها ومنتجاتها وتعاملها مع المستهلكين، و هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالتسويق و الأنشطة التسويقية في المؤسسات الاقتصادية الحديثة.

الفصل الثاني
دراسة حالة
صندوق النقد الدولي

مقدمة الفصل:

يعد صندوق النقد الدولي أهم مؤسسة دولية تعني بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية سواء كانت نقدية أو ماليه فهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة أنشئت بموجب المعاهدة الدولية عام 1945 ويقوم أساسا علي فكرة (إن النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسية علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و إقامة إطار مؤسسي أساسي الاقتصاد السوق و الانفتاح علي الاقتصاد العالمي و انتهاج سياسات هيكلية تتماشي مع متطلبات السوق).

وقد تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي في يوليو 1944 في مؤتمر الأمم المتحدة عقد في بريتون وودز و ذلك بهدف تجنب حدوث السياسات الفاشلة حتى لا تؤدي إلى انهيار النظام النقدي.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بالجوانب الخاصة بهذا الموضوع من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثالثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي

المبحث الثاني: آليات عمل صندوق النقد الدولي

المبحث الثالث: تقييم دور صندوق النقد الدولي والتسهيلات التي يقدمها.

المبحث الأول:ماهية صندوق النقد الدولي:

تأسس صندوق النقد الدولي على أنقاض الفوضى التي شهد ها فترة ما بين الحربين العالميتين ليكون بمثابة المؤسسة الدولية التي تقع على عاتقها مهمة إدارة النظام النقدي الدولي وتأمين الاستقرار الاقتصادي العالمي من خلال تطبيق السياسات الكفيلة بتحقيق ذلك وعلاج العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء فيه والتخفيف من حدته إضافة لتحقيق استقرار أسعار الصرف والمحافظة على نظمها دون الوقوع في أزمات مالية.

المطلب الأول:تعريف صندوق النقد الدولي:

هو منظمة دولية أُعلن عنها عام 1944 في مؤتمر برتون وودز وتأسست رسمياً عام 1945 بعضوية 29 بلد، للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن دي سي، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 185 بلداً، وجرى العرف أن يرأسه فرنسي.

صندوق النقد الدولي هو المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي،ويضم في عضويته 188 بلد عضو مما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق الصالح المشترك[1] .

هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة،وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة[2] .

يعد أهم مؤسسة دولية تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية(النقدية والمالية)،فهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة يقوم على فكرة أن النمو الاقتصادي القوي يعتمد أساس على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و إقامة إطار مؤسسي أساسي لاقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي وانتهاج سياسات هيكلية تتماشى ومتطلبات السوق[3].

[1] – صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي لسنة 2013 ، **www.imf.org**

[2] – شقيري نوري و آخرون ، **المؤسسات المالية و المحلية و الدولية** ، ط1 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ،2009 ، ص 298.

[3] – أسامة محمد إبراهيم محمد ، **صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل** ، الإسكندرية ،2000،ص 19.

المطلب الثاني: نشأة صندوق النقد الدولي:

بدأت الأفكار والمقترحات تتوالى خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية حول إقامة مؤسسات متخصصة بالنقد الدولي،كان أهمها المقترح الذي قدمه "اللورد كيتر" في 07 أفريل 1943 والخاص بإنشاء اتحاد المقاصة الدولي ومقترح الخبير "هوايت" المقدم في 05 أفريل 1943 والذي يعتبر المصمم الحقيقي لصندوق النقد الدولي،وتم إنشاؤه بموجب اتفاقية برتن وودز.

الفرع الأول:اتفاقية برتن وودز:

أنشأ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية برتن وودز Bretton Woods بولاية New Hampshire في الفترة 01-22 تموز(جويلية) 1944 والتي أقرها ممثلو 44 دولة،اجتمعوا لمناقشة أهم القضايا والمشاكل الاقتصادية الدولية من ناحية والعمل نحو إعادة الاقتصاديات التي دمرتها الحرب العالمية الثانية من ناحية أخرى.

وذلك من خلال البنك الدولي للإعمار والتنمية IBRD الذي رافق إنشاؤه تأسيس الصندوق لذا عادة ما يطلق على هاتين المؤسستين بتوأم برتن وودز.

وهكذا ارتبط تأسيس الصندوق بحاجة المجتمع الدولي إلى إنشاء منظمة عالمية أو نظام نقدي دولي جديد لمعالجة الاقتصاد العالمي ما بعد الكساد الكبير خلال الثلاثينيات ، التي شهدت آثار وخيمة على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والمالية كإفلاس البنوك ، تدهور أسعار المنتجات ، بطالة واسعة ، وفقدان مستمر للثقة بالعملات الوطنية وتزايد الطلب على الذهب وهو ما أحدث تقلص في حجم المعاملات النقدية في مختلف الدول وانكماش في التجارة وانخفاض في مستويات المعيشة.[1]

ونظرا لهذه الظروف قدم الاقتصاديان الأمريكي "هاري دكستروايت" والبريطاني "جون مايترد كيتر" أفكارهما لإقامة نظام دولي تجاري تتولاه منظمة تعاونية تضمن تحويل العملات وتحديد قيم واضحة لها و إلغاء القيود والممارسات

[1] - صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي لسنة 2013 ، **www.imf.org**

التي تقيد حركة التجارة والاستثمار،علما أن الصندوق لم يبدأ أعماله إلا في عام 1946 وكان يضم آنذاك39 دولة عضو.[1]

قدم الاقتصادي "كيتر" مقترح باسم الوفد البريطاني خاص بإنشاء اتحاد المقاصة الدولي Clearing Found International، أما المقترح الثاني فقد قدمه الاقتصادي "هاري" باسم الوفد الأمريكي خاص بإنشاء صندوق التوازن الدولي ،Stabilization Found International والجدير بالذكر أن الفلسفة الأساسية لكلا المشروعين، متشابهة تقريبا وتتصف بالليبرالية في العلاقات الدولية و إقامة نظام دولي شامل يعتمد على أسعار صرف ثابتة مع حق تعديلها بنسب مئوية بسيطة،بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وكذلك تقديم القروض للدول المتضررة والابتعاد عن وضع الحواجز والقيود أمام النقد الأجنبي،والمساواة والعدالة في التعامل مع الدول والامتناع عن التسابق في تخفيض أسعار الصرف بهدف الحفاظ على مستويات عالية للتوظيف (التشغيل) المحلي ورغم هذا التطابق في الأسس فإن الخطتين تختلفان من حيث الجوهر ومن حيث التنظيم التفصيلي لكل منهما:

فالمقترح الأمريكي يؤكد على ضرورة إنشاء مؤسسات دولية و إلغاء الحواجز والرقابة على الصرف والابتعاد عن سياسة حماية التجارة الخارجية والتقليل من تدخل الحكومات الوطنية في مواجهة التقلبات في مستويات التشغيل والعجز في ميزان المدفوعات، وهكذا فإن الوفد الأمريكي كان يعبر عن مصالح أمريكا في عالم ما بعد الحرب باعتبارها الدولة الغنية الدائنة،وقد استطاعت أمريكا فعلا الضغط على الدول الأخرى المدينة حتى توافق وتقوم بدورها في إصلاح وتعديل اقتصادها والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات، و أن على المدين وحده تقع مسؤولية اتخاذ الإجراءات لإصلاح أوضاعه الاقتصادية وتعديل ميزان المدفوعات.

بينما المقترح البريطاني كان يعبر عن مصالح الدول المدينة وعلى رأسها بريطانيا آنذاك ويرى أن مسؤولية إجراء الإصلاحات تقع على الطرفين المدين أولا ثم الدائن حيث أن من واجب الدولة ذات الفائض العمل على تخفيض الفائض في ميزان مدفوعاتها أيضا.[2]

أهم مواضيع المحادثات في مؤتمر برتن وودز كانت تتعلق بالنقطتين التاليتين:

[1] – عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي** ، ط1، دار مجدلاوي البشير ، عمان ، 1999 ، ص ص 285- 286 .

[2] – ميثم عجام صاحب ، **التمويل الدولي** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 ، ص ص 169-170 .

أ- السيولة النقدية

ب- توازن ميزان المدفوعات.

بالنسبة للأولى ففي حالة عدم توفر الاحتياطي الكافي من النقد الأجنبي(السيولة)،فإن على الدولة أن تمتنع عن استخدام السياسات النقدية الوقائية،أو القيود والحواجز الجمركية لمواجهة الصعوبات الحاصلة في ميزان المدفوعات،وخاصة إذا كانت هذه الظاهرة قصيرة الأجل.

أما الثانية فكانت تخص الطريقة التي تستخدمها الدول المتضررة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات،و الصعوبات التي تواجهها في حالة عدم القدرة على الدفع بالنقد الأجنبي.

وكانت أفكار كيتر مرتكزة على ما يلي[1]:

1. إنشاء اتحاد مقاصة دولي.
2. الفائض في ميزان المدفوعات لإحدى الدول تعني بالضرورة وجود عجز لدى دولة أخرى، ولهذا فإن على الدولة ذات الفائض أن تقوم بإقراض ما لديها من فائض لدولة تعاني من العجز وبالتالي لن يصاب الاتحاد بانعدام السيولة النقدية.
3. تحسب قيمة القروض المقدمة للإتحاد على أساس عملة احتياطية جديدة أطلق عليها اسم "بانكور" Bancor وهي وحدة حسابية تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية،بعد أن توافق الدولة على استخدامها وتكون مربوطة بالذهب وقابلة للتغيير حسب الظروف الاقتصادية(وهكذا تأخذ هذه العملة تدريجيا دور الدولار أو الإسترليني في حالة اختيارهما عملة احتياطية)وهذه العملة الجديدة غير خاضعة أو تابعة لإحدى الدول، وبعد مرور 25 سنة على قيام الصندوق وبالتحديد عام 1969 وبعد الهزات التي حطت من قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق المالية العالمية،اضطر الصندوق لإيجاد عملة جديدة أسماها حقوق السحب الخاصة أو الذهب الورقيSDR .

[1] - نفس المرجع ، ص 171 .

4. لكل دولة حصة في رأس مال الاتحاد، وتتحدد قيمة هذه الحصة على أساس حجم الصادرات والواردات قبل الحرب العالمية الثانية وكان هذا الاقتراح محابيا لبريطانيا.

5. يمكن للدولة المدينة أن تقترض من الاتحاد عن طريق السحب على المكشوف وتكون هذه القروض بدون فوائد أو نفقات،ولكن مربوطة بحجم الحصة في رأس مال الاتحاد والتي تشكل أقصى حدود المديونية(القدرة الائتمانية) وتفرض فوائد في حالة طلب قروض تزيد عن نسبة **25%** من قيمة الحصة،ويمكن زيادة الحصة حسب تطور حجم التجارة الخارجية للدولة العضو، كما وضعت عقوبات فيما يخص السحب من الاتحاد بما يزيد عن قيمة الحصة خلال سنة،وقد عارضت أمريكا هذه الخطة تخوفا من أنها قد تكون البقرة الحلوب للعالم أجمع،لذلك اقترح الوفد الأمريكي ضرورة تثبيت قيمة العملات في العالم(استقرار أسعار الصرف) وتكون وحدة التعامل هي يونيتاس Unitas.

وترتبط بوزن محدد من الذهب ويقوم الصندوق بتسوية ميزان المدفوعات،وعند تحديد حجم الحصص الخاصة لكل دولة فقد اقترح أن يكون على أساس ما بحوزة الدولة من ذهب، وحجم دخلها القومي.

في نهاية المناقشات اخذ بالمبدأ الأمريكي لأن الجانب الأمريكي كان هو المسيطر على المباحثات كما أنها الدولة التي كان بمقدورها تقديم السيولة اللازمة لتوازن وتعديل موازين المدفوعات، أنشئ صندوق النقد الدولي ، ووقعت أغلبية كافية من الدول الأعضاء(كانت تمتلك نسبة **65%** من مجموع الحصص في الصندوق)على مواد الاتفاق يوم 27 ديسمبر 1945 ، وتم عقد أول اجتماع لهم في مدينة سافانا (جورجيا-أمريكا) في مارس 1946 وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول، واختير **"كاميل جات"C.Gat** مدير للصندوق وبلغت قيمة الحصص الأولى له 4.7 مليار دولار.[1]

[1] - نفس المرجع ، ص 172.

كما يضم الصندوق أعضاء أصليين وهم الدول التي حضرت مؤتمر برتن وودز والتي قامت بإيداع الوثائق الرسمية(الخاصة بالانضمام للصندوق) حتى نهاية عام 1964 ،أما الدول التي انضمت إلى الصندوق بعد هذا التاريخ فلا تعتبر من الأعضاء الأصليين .[1]

الفرع الثاني:شروط الانضمام للصندوق:

وفقا لاتفاقية الصندوق فإنه من الواجب إصدار قرار من مجلس محافظي الصندوق عند قبول دولة جديدة كعضو في الصندوق،ويتضمن القرار الذي يصدره مجلس المحافظين شروط القبول التي يجب توفرها لدى الدولة وتتعلق بما يلي[2]:

أ-قيمة الحصص في رأس مال الصندوق.

ب-كيفية ومواعيد تسديد الحصص.

ج-موعد إعلان سعر التعادل للعملة الوطنية للدولة طالبة العضوية،وتحديد سعر التعادل نفسه (أي سعر صرف العملة بالنسبة للذهب أو الدولار"السعر التناسبي.)"

د-تاريخ بدء العمليات مع الصندوق(هو عادة بعد مرور شهر واحد من الإعلان.)

ه-تتعهد الدولة طالبة العضوية بتزويد إدارة الصندوق بكافة المعلومات والبيانات التي يمكن أن يحتاج إليها،وتتم عضوية الدولة في الصندوق عندما توقع على النسخ الأصلية لاتفاقية الصندوق وتودع الوثائق الخاصة بموافقتها وتصديقها على الانضمام إلى الصندوق لدى الحكومة الأمريكية وعندما يتم كل ذلك يتساوى الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد في الحقوق والالتزامات في الصندوق عندما يعجز أحد الأعضاء عن الوفاء بالتزاماته المحددة في اتفاقية الصندوق يمكن أن يحرم من حقوق السحب من موارد الصندوق،أما إذا استمر العجز وعدم القدرة على الوفاء فإنه يطلب من الدولة العضو أن تقوم بنفسها بالانسحاب من الصندوق(وهذا ما حدث فعلا مع بولندا،وتشيكوسلوفاكيا في 31 ديسمبر 1945 وكوبا في 02 أفريل 1947).

[1] - نفس المرجع ، ص ص 170- 173 .

[2] - نفس المرجع ، ص 174 .

لم تتعرض اتفاقية صندوق النقد الدولي سوى لتعديلين كان الأول عام 1944 ،حيث تمكن الصندوق من خلق الاحتياطي الجديد(حقوق السحب الخاصة) ليستخدم إلى جانب السيولة الدولية التقليدية لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التجارة الدولية أما التعديل الثاني كان عام 1978 وشمل بعض بنود الاتفاقية وخاصة التخفيض التدريجي لدور الذهب كاحتياطي دولي، والاعتماد بصورة أكبر على حقوق السحب الخاصة لتصبح الاحتياطي الرئيسي في نظام النقد الدولي.[1]

المطلب الثالث:أهداف ووظائف الصندوق:

يقوم صندوق النقد بتسخير موارده لتحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها وتنفيذه لدوره الكبير في تنمية اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة.

الفرع الأول:أهداف صندوق النقد الدولي:

الهدف الأساسي للصندوق هو تحقيق التعاون الدولي في الحقل الخاص بالنقود للتخلص من القيود على الصرف الأجنبي كي تستقر أسعار الصرف ، ويمكن التطرق إلى أبرزها فيما يأتي:

1. العمل على إيجاد تنظيم دولي متمثل في الصندوق، يعمل على تحقيق التعاون النقدي الدولي عن طريق إقامة الفرصة للدول من أجل حل مشاكل النقد الدولي (عن طريق الحوار وتبادل الرأي.)
2. إقامة نظام صرف ثابت مع توفير مرونة محدودة في إطار هذا الثبات لأسعار الصرف،ويتم تحديدها عن طريق الدول الأعضاء بتحديد قيمة عملتها المحلية على أساس الذهب أو الدولار وعدم السماح بتبادل في عملتها بأسعار صرف تتجاوز1% من قيمة عملتها بالذهب أو الدولار كما حددتها(سواء باتجاه الارتفاع أو الانخفاض) ويتم العمل على تحقيق المرونة في تحديد أسعار الصرف بغية تجاوز جمودها في إمكانية الدولة العضو اللجوء إلى الصندوق لسد العجز المؤقت في ميزان المدفوعات حتى لا يضطرها هذا إلى تغيير سعر صرف عملتها إزاء الذهب أو الدولار(بالنتيجة العملات الأخرى)،وكذلك السماح للدولة العضو إجراء تغيير في سعر صرف عملتها إذا كان لا يتجاوز10% من قيمة العملة ولأول مرة و إذا تعدى ذلك ينبغي أن يحصل على موافقة الصندوق(وفقا لمبررات وأسباب مقنعة).

[1] – نفس المرجع ، ص ص 183-184 .

كما أن الاتفاقية أعطت الحق في الاقتراح على أي عضو تعديل قيمة عملته في حالة وجود اختلال أساسي في ميزان المدفوعات دون إلزامه بإجراء ذلك.

3. إلغاء الرقابة على الصرف والمتمثلة في إلغاء القيود التي تضعها الدول على تحويل عملتها إلى عملات أخرى،وهو ما تنص عليه المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي:"عدم جواز فرض الرقابة على الصرف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بدون الحصول على موافقة الصندوق مسبقا"[1].

4. توفير التمويل اللازم لتلبية حاجة الدول الأعضاء إليه من أجل معالجة حالات الاختلال التي تنشأ في موازين المدفوعات، حيث يتم لجوء الدولة العضو إلى الصندوق من أجل حصوله على أرصدة نقدية لمعالجة عجز مؤقت في ميزان المدفوعات.وهذا يوفر حافز للدول للانضمام إلى الصندوق من أجل الحصول على موارد نقدية في حالة حصول عجز في ميزان مدفوعاتها.[2]

الفرع الثاني:وظائف الصندوق:

إن نشاط الصندوق محصور في المجالين النقدي والمالي والذي يتغير حسب طبيعة المشاكل التي تعاني منها الدول الأعضاء و إعطاء الحلول الاقتصادية الممكنة حيث في الفترة الأولى عند نشأة الصندوق كانت مشاكل الدول الصناعية من اهتماماته،ومع مطلع السبعينات كانت المشاكل التنموية المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات(للدول النامية الأعضاء)هي أول اهتماماته وعلى إثر هذه المشاكل تحول دوره من التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية في إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي وذلك في إطار ما يطلق عليه قاعدة الشرطية،من خلال التزام الدولة العضو الطالبة للتسهيلات ومساعدات الصندوق أن تقوم بمجموعة من الإجراءات التي تضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي.

[1] – فليح حسن الخلف ، **التمويل الدولي** ، ط1 ، الوراق للنشر و التموين و التوزيع ، عمان ، 2004 ، ص ص 179-282 .
[2] – نفس المرجع ، ص 282 .

بحيث أصبح يمارس دورا تنمويا إما بتقديم المزيد من الدعم المالي باستحداث تسهيلات ائتمانية جديدة أو بتقديم المساعدات الفنية وتصميم سياسات الإصلاح الاقتصادي.[1]

وعليه يمكن حصر وظائف الصندوق فيما يلي:

- تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفيه و إرسالهم لعدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبين أكثر من عام لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات و في صدد رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية، و إعداد تشريع للبنك المركزي و إعادة تنظيم البنوك المركزية وتطوير الإحصاءات المالية والمساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية.
- التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي.
- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية،وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة(حيث أنشأت هذه الأخيرة نتيجة مشكلة السيولة.)
- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي،من خلال زيادة قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية السليمة.
- مراقبة النظام النقدي الدولي من خلال رسم سياسات المالية العامة والسياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف. المساعدة في وضع أنظمة مصرفية فعالة ومراقبة القواعد الدولية في البلدان ذات الأسواق الناشئة والبلدان النامية والبلدان في طريقها للتحول إلى بلدان صناعية.[2]

[1] – مدني بن شهرة ، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر** ، دار الهومة ، الجزائر ، 2008 ، ص ص 51 – 52 .

[2] – إيمان حملاوي ، **دور المؤسسات المالية و الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر(1990–2012)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013–2014 ، ص ص 13- 14 .

المطلب الرابع:الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

نصت اتفاقية برتن وودز على أن باب العضوية مفتوح لجميع دول العالم،شريطة المساهمة برأس مال الصندوق و إتباع تعليماته وتقوم بإدارة الصندوق أربعة أجهزة خاصة به،يتم مناقشتها كالآتي:

1. مجلس المحافظين :Board Of Governors Council

يمثل جهاز السلطة العليا للصندوق الذي يجتمع سنويا بهدف التشاور بشأن النظام النقدي العالمي،ويمثل كل عضو في المجلس بمحافظ واحد يساعده محافظ مناوب ومن حق كل دولة عضو في الصندوق أن تختار محافظا واحدا يمثلها في مجلس المحافظين وعادة ما يكون المحافظون- و مناوبوهم -من وزارة المالية أو محافظو البنوك المركزية،تساعدهم في ذلك لجنتين:

1.1-اللجنة المؤقتة:أنشأت عام 1974 لتقديم المشورة إلى مجلس محافظي الصندوق في شؤون الإشراف على إدارة وتعديل النظام النقدي الدولي،والتصدي للتقلبات التي تهدده.

2.1-لجنة التنمية:أنشأت عام 1974 وتتكون من 24 عضو هم وزراء المالية يمثلون أعضاء في مجلس المدراء التنفيذيين المعنيين للبنك والصندوق،وهي اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك الدولي والصندوق،وتعنى بنقل الموارد الفعلية إلى الدول النامية.[1]

أهم مهام وصلاحيات هذا المجلس ما يلي:

أ- قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط عضويتهم.

ب- الموافقة على تعديل الحصص للدول الأعضاء.

ج- الموافقة على تعديل عام في أسعار تبادل العملات للدول الأعضاء.

د- عقد الاتفاقيات مع المنظمات الدولية الأخرى.

ه- تحديد وتوزيع الإيراد الصافي للصندوق.

[1] - عرفان تقي الحسيني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 287-288 .

و- مطالبة دولة ما عضو في الصندوق بالانسحاب من الصندوق.

ز- استئناف القرارات التي يصدرها مجلس المديرين التنفيذيين.

ح- انتخاب المديرين التنفيذيين.[1]

2. مجلس المديرين التنفيذيين :Board Of Executive Directors

يتولى إدارة أعمال الصندوق يتكون من 21 مدير تنفيذي يمثلون مصالح دولة أو مجموعة دول،يجتمعون ثلاث مرات أسبوعيا(على الأقل) للإشراف على تنفيذ السياسات التي تصنعها حكومات الدول الأعضاء،وغالبا ما يتخذ المجلس قراراته عن طريق إجماع الآراء بين الأعضاء.[2]

يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التنفيذية للصندوق ، والتي بيدها مسؤولية اتخاذ القرارات ووفقا لاتفاقية الصندوق يجب أن لا يقل عدد المديرين التنفيذيين عن اثنا عشر(12) مدير وبلغ عددهم عام1988 اثنا وعشرون(22) مديرا ، وحتى عام 2014 أصبح عددهم أربعة وعشرون(24) مديرا[3].

ويتم تعيين هؤلاء المدراء بالطريقة التالية:

أ-الدول الخمسة الأوائل:والتي لها أكبر الحصص في رأس مال الصندوق وبالتالي أكبر قوة تصويتية فيه،لها الحق في تعيين من يمثلها في المجلس التنفيذي للصندوق(مدير تنفيذي لكل دولة.)

ب-الدولتان العضويتان في الصندوق:واللتان يجري السحب على عملتيهما بشكل يتجاوز سحوبات عملات الدول الأخرى خلال سنة واحدة لهما الحق في تعيين مدير تنفيذي واحد لكل منهما،بشرط أن تكون هاتين الدولتين ممثلتان في المجلس أصلا.

[1] - ميثم عجام صاحب ، مرجع سبق ذكره ، ص 193 .
[2] - نفس المرجع ، ص ص 193 .
[3] - نفس المرجع ، ص 194 .

ج-أعضاء المجلس الباقون: وعددهم خمسة عشر(15) عضو يتم انتخابهم (اختيارهم) من قبل باقي الدول الأعضاء (مجلس المحافظين) على أساس تمثيل مجموعات من الدول الأعضاء(أي كل عضو منهم يمثل مجموعة من الدول في الصندوق).

يختص مجلس المديرين التنفيذيين بالأعمال التالية[1]:

أ-إدارة الأعمال اليومية للصندوق.

ب-الموافقة على أسعار التبادل الأصلية للعملات والتي تتقدم بها الدول الأعضاء وعلى التعديلات المقترحة.

ج-الموافقة على أسعار الصرف المتعددة.

د-تحديد أوجه صرف موارد الصندوق.

ه-رسم سياسة الصندوق.

و-النظر في التقارير التي يعدها خبراء الصندوق بعد اتصالاتهم بالدول الأعضاء.

ز-الموافقة على إرسال المساعدات الفنية من الصندوق إلى الدول الأعضاء.

ح-النظر في ميزانية الصندوق.

ط-إعداد التقرير السنوي للصندوق وعرضه على مجلس المحافظين.[2]

3. مدير الصندوق:

يتولى إدارة اجتماعات المجلس التنفيذي ويقوم هذا الأخير تعيينه، ويشترط أن يكون ذو خبرة واسعة ولا يجوز أن يكون المدير محافظا أو مديرا تنفيذيا ومدة عقد المدير خمس(05) سنوات قابلة للتجديد.[3]

[1] - نفس المرجع ، ص ص 194 – 195 .

[2] - نفس المرجع ، ص ص 195- 196 .

[3] - عرفان تقي الحسيني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 287-288 .

أهم أعمال مدير الصندوق:

أ-التنسيق بين مجلس المديرين التنفيذيين ومجلس المحافظين والدول الأعضاء في الصندوق والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

ب-إدارة أعمال الصندوق كرئيس لهيئة الموظفين والخبراء بالصندوق.

4. مجموعة الخبراء المتخصصين في الصندوق:

يقوم مدير الصندوق ونائبه بتعيين مجموعة الخبراء والمتخصصين بتحليل المسائل المالية والنقدية ومراقبة تطور الوضع الاقتصادي الدولي، وإعداد الدراسات الخاصة بالوضع الاقتصادي للدولة التي ترغب في الاستفادة من الموارد المالية اللازمة للحكومات المدينة بهدف إعانتها على تخطي المصاعب التي تواجهها.ومهمة هذه المجموعة هي مساعدة المدراء التنفيذيين في عملية اتخاذ القرار على أسس علمية سليمة، وأعضاء هذه المجموعة هم في الغالب من أبناء نفس الدولة التي ينتمي إليها المدير التنفيذي (وهكذا تهيمن الدول الكبرى على عملية تعيين الخبراء في الصندوق.)

5. مجموعة الموظفين الإداريين:

يعمل في الأقسام المختلفة لإدارة الصندوق العديد من الموظفين الإداريين.ويتم اختيارهم من أبناء الدول الأعضاء في الصندوق، حيث يكون النصيب الأكبر للدول الصناعية المتقدمة.وفي السنوات الأخيرة، جرت محاولات لتوسيع قاعدة الدول الأعضاء التي يختار من بين مواطنيها موظفين أكفاء للعمل في الصندوق.[1]

وهم موظفي الخدمة المدنية يرأسهم المدير العام،يبلغ عددهم حوالي 600 موظفا(وحاليا حوالي2600) ينتمون إلى حوالي 116 بلد(حاليا 142 بلد) معظمهم متخصصين بالاقتصاد والإحصاء إضافة إلى باحثين وخبراء مال وقانون

[1] - ميثم عجام صاحب ، مرجع سبق ذكره ، ص 193 .

وغيرها،وهم مسؤولون أمام الدول الأعضاء عن تطبيق السياسات التي يكلف الصندوق بتنفيذها.ويعمل موظفو الصندوق في مقر الصندوق –بواشنطن– فيما يعمل عددا منهم في عواصم عالمية أخرى.[1]

[1] – عرفان تقي الحسيني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 287-288 .

شكل رقم01: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

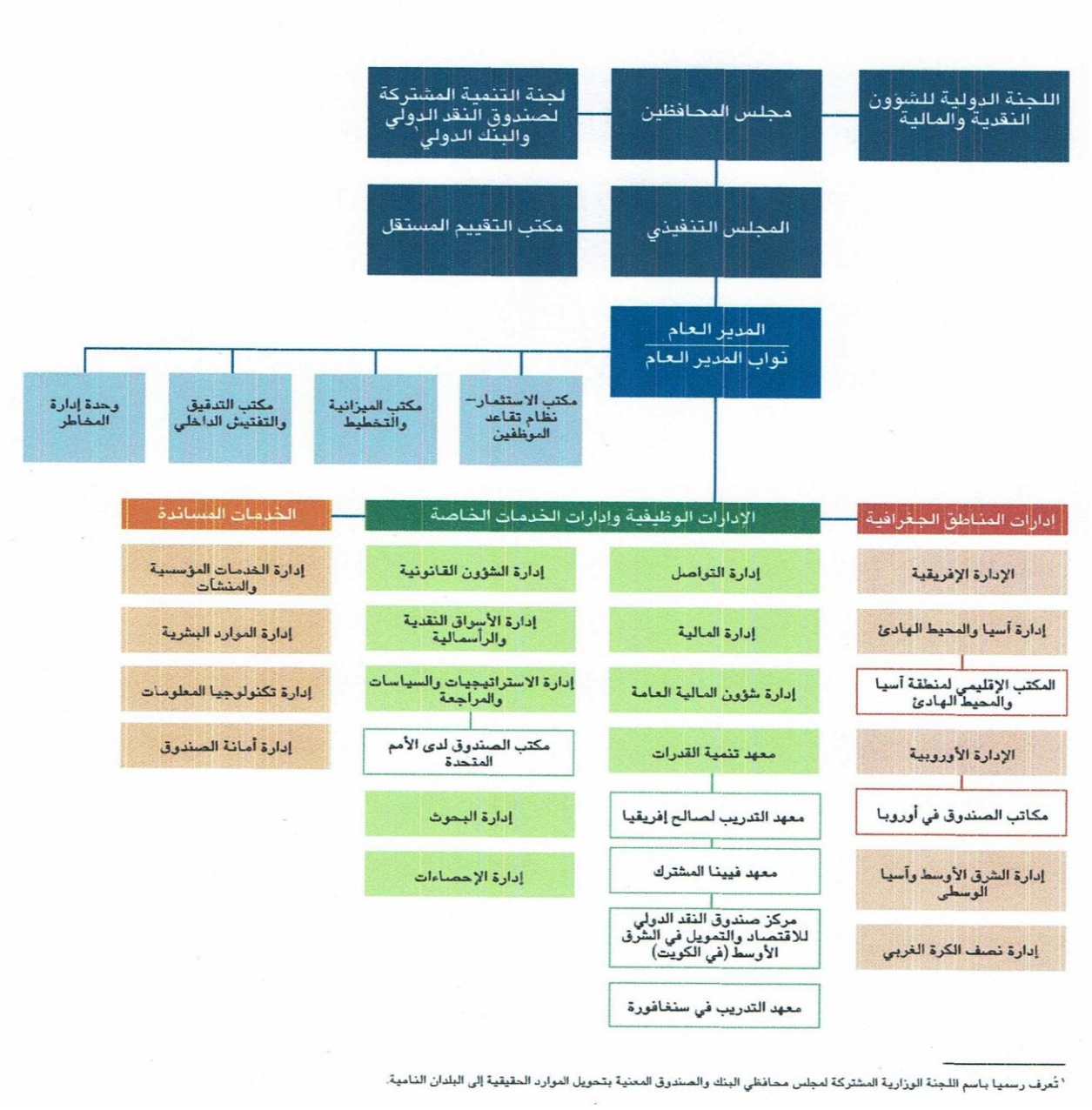

[1] تُعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.

المصدر: صندوق النقد الدولي ، الهيكل التنظيمي للصندوق
www.imf.org/external/arabic/orgcharta.htm
اعتبارا من 30 أفريل 2016

المبحث الثاني:آليات عمل الصندوق

يعد الصندوق من أهم مصادر التمويل التي تقوم بتمويل وإقراض البلدان ومساعدتها وهذا للدول الأعضاء من خلال موارده أو من خلال التدخل بواسطة سياساته وبرامجه.

المطلب الأول:الدول الأعضاء والقوة التصويتية لهم:

يتيح الصندوق فرصة لأي دولة مستقلة الانضمام له شريطة أن يوافق على الالتزام بالنظام الأساسي للصندوق بما في ذلك من حقوق وواجبات ويضم 188 بلدا أغلبهم من الدول الصناعية الكبرى علما أن أي بلد عضو له حق الانسحاب من الصندوق وقت ما يشاء وله الحق أيضا بالعودة إليه.[1]

المادة الثانية:القسم الأول:أعضاء الصندوق الأصليون هم البلدان التي شاركت في المؤتمر النقدي والمالي للدول المتحدة والتي قبلت حكوماتها الانضمام إلى الصندوق قبل 31 ديسمبر1945.

جدول رقم:01 يبين الدول المشاركة في مؤتمر برتن وودز

استراليا	الإكوادور	لكسمبورغ	لبيرو	الدانمرك
بلجيكا	مصر	المكسيك	الفلبين	ايرلندا
بوليفيا	الولايات المتحدة أ	زيلاندا	بولونيا	اليونان
كندا	غواتيمالا	نيكاراغوا	بريطانيا	يوغسلافيا
الشيلي	هايتي	النرويج	السلفادور	هولندا
الصين	لهندوراس	بنما	تشيكوسلوفاكيا سابقا	البرغواي
كولومبيا	الهند	فترويلا	إفريقيا الجنوبية	ليبيريا
كوستاريكا	العراق	إثيوبيا	الاتحاد السوفيتي	الدومينكان
كوبا	إيران	فرنسا	الارغواي	

المصدر: ميثم عجام صاحب،**التمويل الدولي**،(عمان:دار زهران للنشر والتوزيع، 2008) ،ص 176.

[1] – إتفاقية صندوق النقد الدولي ، المادة الثانية ، ص 10 www.imf.org.

القسم الثاني:الأعضاء الآخرون:عضوية الصندوق متاحة لسائر البلدان وفق التوقيت والشروط التي يحددها مجلس المحافظين،وتستند هذه الشروط بما فيها شروط الاكتتاب إلى مبادئ تنسجم مع المبادئ المطبقة على البلدان التي سبق قبولها كأعضاء.[1]

الحصص والتصويت :Quotas And Voting

تنص اتفاقية الصندوق على وجوب كل بلد عند انضمامه إلى الصندوق بدفع مبلغ يدعى باكتتاب الحصة (Quotas Subscription) وهو نوع من رسم العضوية يسدد معظمه بالعملة المحلية، وتستخدم الحصة التي يعبر عنها بوحداتSDR للأغراض التالية:

6. كمصدر لإقراض الدول الأعضاء التي تعاني من صعوبات تمويلية.
7. كمعيار بيد الصندوق لتحديد حصة العضو من قروض وموارد الصندوق بما في ذلكSDR
8. تعد حصة البلد العضو أساسا لتحديد حجم قوته التصويتية (أي قدرته على الاشتراك في تحديد سياسات الصندوق)،وتحدد هذه الحصة عن طريق قيام الصندوق بتحليل ثروة العضو وأدائه الاقتصادي.

وتجرى مراجعة الحصص مرة واحدة كل خمس(05) سنوات يمكن تعديلها(بالزيادة والنقصان)وفقا لاحتياجات الصندوق-أي متطلبات السيولة الدولية-والقدرة الاقتصادية للبلد العضو ونمو الاقتصاد العالمي،وقد تطورت أحجام الحصص منذ نشأة الصندوق وحتى الوقت الحاضر حيث تضاعفت بحوالي26 مرة خلال الفترة 1994-1945وتعد الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر حصة بالصندوق بوصفها من أكبر دول العالم اقتصاديا لتسهم بحوالي18% من مجموع الحصص(أي بنحو حوالي 37 مليار دولار).[2]

[1] – اتفاقية صندوق النقد الدولي ، **المادة الثانية** ، ص 10 ، www.imf.org .

[2] – عرفان تقي الحسيني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 289 -290 .

وقد نص القانون الداخلي للصندوق على إمكانية إعادة النظر في حجم الحصص لكافة الدول الأعضاء شريطة أن توافق الدولة المعنية على تعديل حصتها،ولا يعتبر التعديل نافذ المفعول إلا بعد موافقة الأعضاء الذين يمثلون ثلثي الحصص في رأس مال الصندوق.

وعلى هذا الأساس أقرت سبع(07) زيادات لمجموع حصص الأعضاء في الصندوق خلال الفترة1946-1990 وشملت هذه الزيادات حصص الأعضاء الجدد والزيادات العامة(زيادة حصص جميع الأعضاء بدون استثناء) والزيادات الخاصة أو الفردية (حصول بعض الدول على موافقة الصندوق على إجراء تعديلات في قيمة حصصها الفردية بما يتناسب مع ما طرأ في أوضاعها الاقتصادية مقرنة بالدول الأخرى).[1]

جدول رقم:02 يبين حصص وأصوات الدول الأعضاء في الصندوق (أفريل 1990)

مجموعات الدول الأعضاء	حجم الحصص (ألف وحدة سحب خاصة)	نسبة الحصة إلى مجموع الحصص	عدد الأصوات لكل مجموعة	نسبة أصوات المجموعات إلى مجموع الأصوات
إجمالي حصص جميع الدول الأعضاء	90.132.550	100	927.718	100
الدول الصناعية الغربية (1)	56.344.300	62.30	568.443	61.30
مجموعة السوق المشتركة(2)	26.528.700	29.43	268.287	28.9
الولايات المتحدة الأمريكية	17.918.300	19.9	179.433	19.9
مجموعة الدول المصدرة للنفط أوبك(3)	9.912.500	11.0	102.375	11.0
مجموعة الاقطار العربية	8.055.900	8.94	80.112	8.6

1. جميع الدول الصناعية الكبرى بما فيها السوق المشتركة(ما عدا سويسرا)وعددها 20 دولة صناعية .
2. مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة وعددها 12 دولة.
3. منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك .

المصدر:ميثم عجام صاحب،**التمويل الدولي**،(عمان:دار زهران للنشر والتوزيع، 2008) ،ص 189.

[1] – ميثم عجام ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 183-184 .

المطلب الثاني:حقوق والتزامات الدول الأعضاء:

يمنح الصندوق لكل دولة عضو مجموعة من الحقوق وفي مقابله تلتزم بالعديد من الواجبات.

الفرع الأول:الحقوق:

للبلد العضو عدد من الحقوق يمكن أن يستفيد منها بالانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولي وتتمثل في:

1. حق السحب من موارد الصندوق:

يحق للبلد السحب من موارد الصندوق بتقديم طلب الشراء،قصد الحصول على عملات أجنبية او حقوق السحب الخاصة مقابل الدفع بعملة البلد المحلية على أن لا يكون الشراء(السحب)لزيادة رصيد البلد من عملته لدى الصندوق بمبلغ يزيد عن 25% من حصته،و لا يحقق للصندوق أن يعترض على أي طلب للشراء في إطار الشريحة الاحتياطية،هذا ما يؤكد حقه في استخدام الموارد لتغطية عجز مؤقت في ميزان المدفوعات بالسحب على الشريحة الاحتياطية،وشرائح الائتمان،كما له الحق في السحب،وفق تسهيل تم ويلي لمقابلة الهبوط الطارئ في حصيلة صادراته على أن يكون هذا الهبوط ناتجا عن عوامل خارجية عن إدارة البلد،مثل سوء الأحوال الجوية بالنسبة للمحاصيل الزراعية أو تدهور الأسعار العالمية التي لا يمكن التحكم فيها.[1]

2. حق الائتمان المتاح (الاستعداد للائتمان):

يحق للبلد العضو الذي وصل إلى أوضاع اقتصادية سيئة نتج عنها اختلال دائم في ميزان المدفوعات أن يدخل في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على إمضاء" اتفاق استعدادي ائتماني"ويحق بموجبه للبلد العضو القيام بعمليات الشراء من حساب الموارد العامة،وذلك خلال مدة معينة(عادة سنة)وفي حدود مبلغ محدد وفق نص هذا الاتفاق،الذي يتيح للعضو حق الدخول للاستفادة من موارد الصندوق،بسبب الأوضاع التي حلت به وذلك بالاستفادة من خط للقروض التي توضع تحت تصرف البلد بعد أن يلتزم بتطبيق الشروط والإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقيات.

[1] – اتفاقية صندوق النقد الدولي ، **المادة الخامسة ، القسم السابع** : قيام البلد العضو بإعادة شراء عملته التي يحوزها الصندوق ، ص 16.

3. حق المشاركة في عمليات إدارة حقوق السحب الخاصة:

يحق للبلد العضو المشاركة في إدارة حقوق السحب الخاصة،عن طريق ممثل ينوب البلد ويعمل لدى إدارة حقوق السحب الخاصة كمستشار مالي دولي لدى البلد العضو،كما يأخذ الصندوق برأيه الفني ويعتبره ذا قيمة كبيرة عند عقد اتفاق بين البلد والصندوق،مثلا عند تقديم قروض أو في حالة استثمار رأس مال أجنبي في الصندوق أو عند الحصول على تسهيلات لتسيير تجارة البلد.[1]

4. حق الاستفادة من المعونة الفنية(المادية:)

تقدم من قبل الصندوق للدول الأعضاء على شكل استشارات دورية،بحكم الاتصالات المستمرة الواسعة حيث يتمتع الصندوق بخبرة كبيرة في توجيه السياسات الاقتصادية لذلك يحق له أن يشارك بمعوناته الفنية،في توجيه الدول الأعضاء عن طريق تقديم اقتراحات فيما يخص السياسات المطبقة على المستوى العالمي،مع بحث تطوير الصادرات في الأجل البعيد،هذا لما يبدي الأعضاء استعدادهم للتعاون مع الصندوق فيما يخص حل مشكلاتهم الداخلية، وإيجاد حلول للمشاكل الخارجية التي تخصهم.

5. حق إنهاء العضوية:

يحق لأي عضو مشترك أن ينهي في أي وقت اشتراكه في إدارة حقوق السحب الخاصة بواسطة إبلاغ الصندوق في مقره بخطاب كتابي،فبمجرد إنهاء حق الاشتراك في الإدارة ينتهي حق العضوية ويعد منسحبا من الصندوق،مما يوقف كل العمليات و المعاملات بين الصندوق والبلد العضو،فيتم تصفية الحسابات بينها، ومن الدول التي انسحبت إراديا كوبا والاتحاد السوفيتي سابقا[2].

[1] – إتفاقية صندوق النقد الدولي ، **المادة الحادية و العشرون** ، تسيير العمليات العامة و إدارة حقوق السحب الخاصة ، ص 45 .

[2] – إتفاقية صندوق النقد الدولي ، **المادة الرابعة و العشرون** ، القسم الأول : حق إنهاء الاشتراك ، ص 48 .

يحق لأي بلد عضو الانسحاب من الصندوق في أي وقت يشاء وذلك بإبلاغ الصندوق خطيا في مقره ويصبح الانسحاب نافذا من تاريخ استلام هذا الإبلاغ[1].

الفرع الثاني:الالتزامات:

على كل بلد عضو ما يلي:

6. أن تستهدف سياسته المالية والاقتصادية تشجيع النمو الاقتصادي المنتظم في إطار استقرار معقول للأسعار،على أن يراعى في ذلك ظروفه الخاصة.
7. أن يسعى لتحقيق الاستقرار بتهيئة أوضاع أساسية سليمة في الميدانين الاقتصادي والمالي،وبإقامة نظام نقدي يمنع حدوث اضطرابات عشوائية.
8. أن يتجنب التدخل في أسعار الصرف أو في النظام النقدي الدولي من أجل إعاقة التصحيح الفعال في موازين المدفوعات،أو لكسب ميزة تنافسية غير عادلة اتجاه سائر البلدان الأعضاء.
9. أن يتبع سياسات صرف تتفق مع الالتزامات المنصوص عليها.[2]

المطلب الثالث:موارد الصندوق وشروط الحصول عليها:

باعتبار الصندوق مصدر تمويلي مهم لا بد له من توفر موارد من مصادر عديدة وذلك من أجل القيام بمهامه.

الفرع الأول:موارد الصندوق:

تتمثل موارد الصندوق في الاكتتاب، الاقتراض وحقوق السحب الخاصة وسنتطرق لهده العناصر بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1. **الاكتتاب:**يعتبر المصدر الرئيسي لموارد الصندوق وهو اشتراكات الحصص(رأس المال)التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزيد في الحصص، وتدفع البلدان25% من

[1] – إتفاقية صندوق النقد الدولي ، **المادة السادس و العشرون** ، القسم الأول : حق البلدان الأعضاء في الانسحاب ، ص 50 .

[2] – إتفاقية صندوق النقد الدولي ، **المادة الرابعة** ، القسم الأول : التزامات الأعضاء العامة ، ص12 .

اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة SDRs أو بإحدى العملات الرئيسية ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية لأغراض الإقراض حسب الحاجة، وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو إنما أيضا عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من حقوق السحب الخاصة، والهدف من الحصص عموما هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو في الاقتصاد العالمي.

جدول رقم:03 يبين حصص الدول الأعضاء في الصندوق

الدولة	الحصص	الدولة	الحصص	الدولة	الحصص	الدولة	الحصص
استراليا	200	الإكوادور	5	لكسمبورغ	10	لبيرو	25
بلجيكا	225	مصر	45	المكسيك	90	الفلبين	15
بوليفيا	10	الولايات المتحدة أ	2750	نيوزيلندا	50	هولندا	275
كندا	300	غواتيمالا	5	نيكاراغوا	2	البرازيل	150
الشيلي	50	هايتي	5	النرويج	0.5	السلفادور	205
الصين	550	الهندوس	205	بنما	5	اليونان	40
كولومبيا	50	الهند	400	فنزويلا	15	إفريقيا الجنوبية	100
كوستاريكا	5	العراق	8	إثيوبيا	6	الاتحاد السوفيتي	1200
كوبا	50	إيران	25	فرنسا	450	الارغواي	15
بولندا	125	المملكة المتحدة	1300	الدومينيك	50	باراغواي	2

المصدر:مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل – التجربة الجزائرية- دار الحامد ، عمان ، 2008 ، ص79.

2. **الاقتراض:**يجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقيات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي وتتمثل في:[1]

1.2. **الاتفاقات العامة للاقتراض:** GAB (General Arrangements To Borrow) التي تم إنشاؤها عام1962 ويشارك فيها إحدى عشر(11) مشتركا حكومات البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية. ومنذ عام 1967 تحصل الصندوق على تفويض بالاتفاق مع الحكومات والبنوك لعدة دول على فتح

[1] شقيري نوري و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 306 .

هذا الاعتماد القابل للتجديد كل خمس(05) سنوات ويبلغ مقداره 25 مليار دولار يدفع الصندوق فوائد على ما سحبه اقتراضا من هذا الاعتماد،كذلك يتعهد بتسديد القرض خلال مدة خمس(05) سنوات.[1]

2.2. **الاتفاقات الجديدة للاقتراض:**New Arrangements To Borrow NAB ، تم استحداثها عام 1997 ويشارك فيها 25 بلدا ومؤسسة،وبموجب هاتين الاتفاقيتين يتاح للصندوق اقتراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي حوالي 46 بليون دولار أمريكي).

3.2. **حقوق السحب الخاصة:**

حقوق السحب الخاصة(SDR) هي أصل احتياطي دولي أنشأه صندوق النقد الدولي عام1969 ، بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه، نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية.

وتعرف أحيانا باسم "الذهب الورقي" رغم تجردها من الوجود المادي، يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء(في صورة قيود دفترية) كنسبة مئوية من حصصها، وقد خصص الصندوق حتى الآن 21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة(حوالي 29بليون دولار أمريكي) للبلدان الأعضاء وكان آخر تخصيص عام 1981 حين تم تخصيـــص 4.1 بليون وحدة حقوق سحب خاصة لـــ 141 بلد عضو آنذاك، وبعد ذلك لم يرى الأعضاء الحاجة لتخصيص آخر ، لكن عام1997 وبانضمام بلدان لم تكن قد تلقت أي تخصيص أجري تخصيص خاص بمقدار21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة، ويجوز للبلدان الأعضاء التعامل بها أثناء تعاملاتهم مع بعضهم البعض.[2]

الفرع الثاني:شروط الحصول على موارد الصندوق:

من الضروري الإشارة إلى أن الصندوق يشترط عدة شروط للحصول على موارده ويتمثل بعضها فيما يلي:

[1] – عرفان تقي الحسيني ، مرجع سبق ذكره ، ص 290 .

[2] – نفس المرجع ، ص ص 307 -309 .

1. أن لا تكون العملة التي يطلبها العضو نادرة،أي أن الصندوق غير قادر على تلبية حاجة العضو منها استنادا إلى كون الطلب عليها من قبل الدول الأخرى من الصندوق يزيد عما متوفر منها لدى الصندوق.
2. تقديم مبررات وأسباب اقتصادية مقبولة توفر عنصر القناعة لدى الصندوق للاستجابة إلى الطلب.
3. أن تتمتع الدولة التي تطلب الحصول على موارد الصندوق بسمعة وتعامل جيد معه من خلال الخبرة السابقة في هذا التعامل،وبحيث لا يوجد فيه ما يبين مخالفتها لأحكام الصندوق ونظامه الأساسي وأن يتم الاقتراض وفقا للقواعد والأنظمة المقررة.
4. حصر الموارد التي يتم الحصول عليها من الصندوق في الغرض الذي منحت من أجله، بحيث يتم الاقتصار في استخدامها على هذا الغرض والذي يتصل عادة بعلاج العجز في ميزان المدفوعات.
5. قيام الدولة بإعادة شراء عملاتها والعملات الأجنبية التي قامت بشرائها عند الاقتراض حتى يتيسر للصندوق المحافظة على استمرارية نشاطه في تلبية حاجة الدول الأخرى للموارد اعتمادا على ذلك.[1]

المطلب الرابع:برامج وسياسات صندوق النقد الدولي:

يسعى الصندوق لتحقيق التوازن والقضاء على العجز في موازين المدفوعات للدول الأعضاء من خلال تطبيق وفرض العديد من السياسات والبرامج وسوف يتم عرضها كالآتي:

الفرع الأول:برامج الصندوق:

شكلت بداية السبعينات تحول في سياسة الصندوق في تصميم البرامج وآثارها على المتغيرات الأساسية في الاقتصاد باستخدام النماذج الاقتصادية، حيث اتجه الصندوق بداية هذه الفترة نحو تحقيق الاستقرار في الأوضاع التي بدت مضطربة في ذلك الحين بعدما كان اهتمامه في بداية النشأة على فرض بعض القيود الكمية على استخدام موارده.

[1] - فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 285-286 .

وبضعف الثقة في الدولار انتهت مهمة الصندوق في كونه مؤسسة نقدية ووجد له وظيفة جديدة في إدارة سياسة التعديل الهيكلي الخاص بالبلدان النامية، واستمدت هذه الوظيفة جذورها من أزمة السبعينات وازدهرت بداية الثمانينات وفرضت نفسها بداية التسعينات بابتكار وتطوير الصندوق لبرامج الاستقرار الاقتصادي.

يرى البعض أن برامج الاستقرار الاقتصادي المصممة من الصندوق تميزت من الناحية النظرية على الجمع بين استخدام القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني والأسلوب النقدي.[1]

وتتمثل هذه البرامج في:

1. **برنامج التثبيت الاقتصادي:**Stabilization Policy

يقصد به البرنامج الذي يهدف إلى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية في البلدان التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات من خلال سياسة مالية، نقدية، وأسعار صرف ، تهدف إلى استعادة التوازن في الأجل القصير ولذلك فإن مدة برامج التثبيت عادة ما تكون بين عام وعامين، وهي تمثل مشروطية الصندوق التي يتم الاتفاق عليها في خطاب المدير مع الدولة المعنية.

يرتبط تنفيذ هذه السياسة بالاستمرار في السحب من شرائح الائتمان العليا في الصندوق ووقف تنفيذ هذه السياسة يؤدي إلى وقف السحب من هذه الشرائح.

والملاحظ أن الصندوق يسعى من وراء هذا البرنامج لتحقيق ثلاثة أهداف وهي:

- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.
- تخفيض معدلات التضخم.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ويتم تحقيق الأهداف من خلال مجموعة من الإجراءات التقشفية التي تهدف إلى التحكم في جانب الطلب ومنها:

- زيادة موارد الخزينة العامة من خلال تنشيط الجهاز الضريبي وتقليص الدور الاجتماعي للدولة.

[1] – مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

_ تقليص الاستثمارات الحكومية والحد من تدخلها في الأمور الاقتصادية(يترك الأمر للسوق.)

_ التركيز على إدارة الطلب بهدف التحكم في عملية الإصدار النقدي والإقلال من الإنفاق الحكومي وإلغاء الدعم بمختلف أشكاله.

_ تخفيض مستويات الأجور الحقيقية سواء بالتخفيض المباشر أومن خلال الضغط عليها بمحرك القوى العاملة و التخلي عن التوظيف الحكومي.[1]

2. **التصحيح(التكييف)الهيكلي**: Adjustment Policy

إن القضاء على مختلف الإختلالات والتشوهات التي تشوب الاقتصاد والتغلب على ظاهرة الركود الاقتصادي من أجل تحويل البنية التحتية للاقتصاد وإعادة هيكلته من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي وإيجاد التوازن يتم بواسطة مجموعة من الإجراءات الهيكلية والتنظيمية تستمد من برنامج سياسة التعديل الهيكلي.[2]

يأتي تنفيذ هذه السياسات بعد البدء في سياسات التثبيت، وهي سياسات للمدى المتوسط والطويل تركز على عناصر البناء الاقتصادي للدولة على المستوى القطاعي وتشمل إعادة هيكلة القطاع العام من خلال عملية الخصخصة وتحرير السياسات السعرية و إزالة كافة العوائق أمام القطاع الخاص(كتغيير القوانين والأنظمة المؤثرة في نمط الأداء الاقتصادي) بحيث تتم مواءمة التحول الشامل نحو اقتصاد السوق.

ويتحدد جوهرها في تعديل أولويات الإنفاق العام وإطلاق آلية السوق للعمل بحرية في شتى مجالات الاقتصاد، وتشير إحدى الدراسات أن نشأة التكييف الهيكلي كانت في أفريقيا حيث ظهرت الفكرة أول الأمر استجابة للأزمة الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء في السبعينات إبان أزمتي الطاقة والديون و تتميز قروض التصحيح الهيكلي بسرعة سحبها لأنها تمنح في مقابل تغييرات كبيرة في السياسات على المستوى الوطني.[3]

[1] – ابراهيم مرعى العتيقي ، **سياسات مؤسسات النقد الدولية و التعليم** ، ط1 ، دار الوفاء الإسكندرية ، 2006 ،ص ص 100-101 .

[2] – نفس المرجع ، ص 21 .

[3] – نفس المرجع ، ص 21 .

الفرع الثاني:سياسات الصندوق:

يقدم الصندوق قرضا بموجب مجموعة من السياسات أو التسهيلات التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان وتختلف مدة وشروط الإقراض والسداد في كل من التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها، و يقدم الصندوق معظم التمويل إلى الدول الأعضاء من خلال ثلاثة أنواع مختلفة من السياسات وهي كما يلي:

1. **اتفاقات الاستعداد الائتماني:**Stand By Arrangement ، وتشكل لب سياسات الإقراض في الصندوق استخدمت لأول مرت عام 1952 هدفها الأساسي معالجة مشكلات ميزان المدفوعات القصيرة الأجل.
2. **الاتفاقات الممدة متوسطة الأجل:**Extended Fund Facility ، التي تعقد بموجب تسهيل الصندوق الممد فهي لخدمة البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات تتعلق بمشكلات هيكلية، وهي مشكلات قد يستغرق تصحيحها فترة أطول مما يحدث بالنسبة لجوانب الضعف في الاقتصاد الكلي.
3. **تسهيلات النمو والحد من الفقر:**Poverty Reduction And Growth Facility محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكليESAF في نوفمبر 1999 وهي قروض ميسرة لمساعدة أفقر بلدانه الأعضاء في تأمين سلامة مراكزها الخارجية وتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار وتحسين مستويات المعيشة، حتى يصبح الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الهدفين الأساسيين لبرنامج السياسات في البلدان المعنية.[1]
4. **تسهيل الاحتياطي التكميلي:**Supplemental Reserve Facility هو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

[1] – محمد احمد السريتي ، عزت غزلان ، **التجارة الدولية– المؤسسات المالية و الدولية**، دار التعليم الجامعي الإسكندرية ، 2012 ، ص 316 .

5. **خطوط الائتمان الطارئ**:Contingent Credit Liens هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من أجل الحصول على تمويل من الصندوق على أساس قصير الأجل، عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.
6. **مساعدات الطوارئ**:Emergency Assistance استحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها، وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية.

أما المقترضون الحاليون من الصندوق فجميعهم إما البلدان النامية أو بلدان تمر بمرحلة التحول من التخطيط المركزي إلى النظم القائمة على اقتصاد السوق، أو من البلدان التي تسير في طريق التعافي من الأزمات المالية.[1]

كما أنشأت تسهيلات جديدة لمواجهة التحديات الجديدة، فقد ألغيت التسهيلات التي فقدت مبررات وجودها بمرور الوقت، وقد بدأ المجلس التنفيذي بالفعل مراجعة تسهيلات الصندوق في أوائل عام 2000 ،وانتهت هذه لمراجعة بإلغاء أربعة تسهيلات بطل استعمالها.

كذلك أدى نظر المجلس التنفيذي في إدخال تعديلات على التسهيلات الغير ميسرة الأخرى إلى الاتفاق على ما يلي:

1. تعديل شروط الإقراض التي تنص عليها اتفاقات الاستعداد الائتماني وتسهيل الصندوق الممد بما يشجع البلدان على تجنب الاعتماد على موارد الصندوق، لفترات أطول من اللازم أو اقتراض مبالغ أكبر من اللازم.
2. إعادة التأكيد على اقتصار تسهيل الصندوق الممدد على الحالات التي تكون فيها الحاجة واضحة للحصول على تمويل أطول أجلا.

[1] – نفس المرجع ، ص ص 316-317 .

3. تعزيز مراقبة البرامج المدعمة بموارد الصندوق بعد انتهائها، وهذا عند تجاوز الائتمان الغير مسدد للبلد العضو حد معين.

4. تعديل خطوط الائتمان الطارئ في إطار معايير الأهلية القائمة لجعلها أداة أكثر فعالية في منع حدوث الأزمات ومقاومة العدوى بالنسبة للبلدان التي تتبع سياسات سليمة.

الفرع الثالث: مميزات القروض التي يقدمها الصندوق:

تتميز القروض المقدمة من طرف الصندوق بالعديد من الخصائص:

1. صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة أو بنكا للتنمية، فهو يقدم القروض لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار.

2. قروض الصندوق مدعمة بالسياسات، بمعنى أن البلد المقترض لا بد أن يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات، وتساعد الشرطية المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي على ضمان عدم استخدام البلد المعني لقروض الصندوق لمجرد تأجيل الاختبارات الصعبة وإنشاء مزيد من الديون، والتأكد من قدرته على تعزيز اقتصاده وسداد المبلغ المقترض ،ولابد أن يتفق البلد المقترض وصندوق النقد الدولي على إجراءات السياسة الاقتصادية اللازمة، فإن الصندوق يقوم بصرف القروض على مراحل ترتبط بتنفيذه لالتزاماته المقررة على صعيد السياسات وخلال الفترة 2000-2001 عمل الصندوق على ترشيد هذه الشرطية بجعلها أكثر تركيزا على سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي وأقل تدخلا فيما تختاره البلدان من سياسات مما يزيد من شعور البلد بملكية برامج السياسات ويزيد من درجة فعاليتها.

3. قروض الصندوق مؤقتة، فحسب تسهيل الإقراض المستخدم يمكن أن تصرف القروض على فترات قد تقتصر لتصل إلى ستة شهور أو تطول لتصل إلى أربع سنوات ، وتتراوح فترات السداد بين (3.25 – 5) سنوات

للقروض(اتفاقات الاستعداد الائتماني) أو (4.5 – 10) سنوات للتمويل متوسط الأجل(اتفاقات ممددة)، لكن في نوفمبر 2000 وافق المجلس التنفيذي على استحداث آلية السداد المبكر[1].

المبحث الثالث:تقييم دور صندوق النقد الدولي والتسهيلات التي يقدمها

يلعب صندوق النقد دورا كبيرا في إدارة الأزمات وإعادة التوازن لميزان المدفوعات، وقد انعكس ذلك على الدول المستفيدة من برامجه.

المطلب الأول:دور صندوق النقد الدولي:

تعددت وظائف الصندوق من حيث موضوعها ومنهجها،ومن حيث مكانها وقدم المساعدات في العديد من المناطق سواء في الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا،إضافة لمعالجته لأوضاع ما بعد الحروب والأزمات وتنمية اقتصادية الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

الفرع الأول:دور الصندوق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

يسهم الصندوق بدور فعال في مساندة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جهودها لاعتماد سياسات وإصلاحات اقتصادية تهدف إلى تقوية أدائها الاقتصادي ورفع مستويات معيشتها،وتتخذ أشكال هذه المساندة أشكال متعددة من مناقشات وإبداء للمشورة ومساعدات فنية وتدريب بالإضافة إلى الإقراض.

وتستفيد في الوقت الراهن ثلاثة دول في المنطقة_الأردن، باكستان، وجمهورية موريتانيا_ من الموارد المالية التي يتيحها الصندوق في ظل البرامج المدعمة بموارده، إضافة إلى بلدان أخرى حصلت على قروض آخرها جيبوتي والجمهورية اليمنية وركز عمل الصندوق في المنطقة على الجوانب التالية بشكل خاص:

1. **إصلاح القطاع العام:**أسهمت مشورة الصندوق ومساعداته الفنية في تحسين إدارة المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن أبرز النجاحات في هذا الصدد تطبيق ضريبة القيمة المضافة في كل من:السودان، لبنان، وجمهورية موريتانيا، وإصلاح ضرائب الدخل في كل من:باكستان، المملكة العربية السعودية، لبنان، والجمهورية

[1] – محمد احمد السريتي ، عزت غزلان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 317-318 .

اليمنية، وإدارة الإنفاق في كل من :الأردن، باكستان، تونس، السودان، الضفة الغربية، غزة و جمهورية موريتانيا ،إضافة لتقديم الصندوق مساندة قوية لعملية الخصخصة ويحقق فيها نتائج بارزة كما حدث في كل من باكستان، تونس، جيبوتي، السودان، لبنان، مصر، المغرب، وجمهورية موريتانيا.

2. **زيادة الشفافية وتشجيع سلامة الحكم والإدارة**:يقوم الصندوق بالاشتراك مع البنك الدولي ببحث درجة الشفافية في السياسات الاقتصادية على أساس المقارنة مع مجموعة من المعايير المقبولة دوليا،وقد شاركت عدة دول في هذه العملية الطوعية التي تتضمن تقييما لشفافية المالية العام في كل :إيران،باكستان،تونس،مصر،موريتانيا وشفافية البيانات وصحتها في كل من:الأردن،تونس،المغرب وشفافية السياسة النقدية والمالية في كل من:الإمارات العربية المتحدة،تونس،الجزائر،عمان،مصر،وبلدان أخرى والتشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكل بلدان المنطقة.[1]

3. **تطوير الأسواق المالية**:يسهم الصندوق في جهود تعزيز الرقابة المصرفية في كثير من البلدان،وهو ما يتم في بعض الأحيان في إطار برامج تقييم القطاع المالي المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي كما حدث في تونس،لبنان،مصر،والمغرب،بينما دأبت دول عدة على استخدام الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية منذ فترة طويلة كعمليات السوق المفتوحة وتغيير سعر إعادة الخصم وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني، فقد ساعد الصندوق بلدان أخرى في المنطقة على استحداث هذه الأدوات كباكستان واليمن.

4. **تحرير التجارة**:يدعم الصندوق خطوات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صوب تحرير التجارة والمبادرات التجارية متعددة الأطراف،بما في ذلك اتفاقات الشراكة المنتظر عقدها مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الجاري إنشاؤها،واتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الأردنية التي دخلت حيز التنفيذ،التعريفة الخارجية المشتركة التي تم استحداثها مؤخرا بين بلدان مجلس التعاون الخليجي،وأسهم الصندوق من خلال مساعداته الفنية إسهاما كبيرا

[1] – شقيري موسى و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 317-318.

في تحديث الإدارات الجمركية وترشيد سياسات التعريفات المتبعة لاسيما في الجزائر، تونس، لبنان، المغرب واليمن، ولا يزال العمل جاريا في بعض الدول كباكستان ومصر.

5. **إصلاح نظم أسعار الصرف:**يقدم الصندوق مساعدات فنية ومشورة بشأن السياسات في سياق جهوده الداعم لتطوير أسواق الصرف،بما في ذلك إنشاء أسواق صرف بين البنوك في كل من:تونس و المغرب،وتوحيد أسعار الصرف في كل من:إيران،ليبيا،واليمن،وتطبيق نظم أسعار الصرف المرنة والسياسات النقدية الداعمة لها في كل من:باكستان،تونس،السودان،مصر،واليمن.[1]

الفرع الثاني: دور الصندوق في معالجة أوضاع ما بعد الحروب والصراعات:

تقدم مساعدات الصندوق الفنية أيضا للبلدان التي تواجه تحديات إنشاء إدارة اقتصادية بعد انتهاء مرحلة النزاع،ومن أهم هذه المساعدات:

1. **بالنسبة لدولة فلسطين:**قدم الصندوق مشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية بشكل مكثف في الضفة الغربية وغزة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994 ، ويركز الصندوق في هذه الجهود على إقامة مؤسسات عاملة وسياسات اقتصادية سليمة،وشملت المساعدات المقدمة شتى المجالات لاسيما سياسة المالية العامة، الرقابة والتنظيم المصرفيين، والإحصاءات الاقتصادية.
2. **بالنسبة لدولة أفغانستان:**قدم لها الصندوق مساعدات للمساهمة في وضع الأسس اللازمة للسياسات الاقتصادية السليمة،بما في ذلك إنشاء وتفعيل المؤسسات الوطنية وإعداد الإحصاءات الاقتصادية الأساسية، وفيما يتعلق بسياسة النقد والصرف فقد ساعد الصندوق في استحداث العملة الجديدة،ووضع إطار شامل للسياسة النقدية بما في ذلك نظام سعر الصرف،تحديث البنك المركزي،وصياغة تشريع جديد للقطاع المالي.

[1] – نفس المرجع ، ص ص 319-320 .

3. **بالنسبة لدولة العراق:**قام خبراء الصندوق بتقييم مبدئي للوضع الاقتصادي والمالي،وتحديد أهم أولويات المشورة والمساعدة الفنية وتم بالفعل تقديم مساعدة فنية في استحداث عملة جديدة،وضع قانون البنك المركزي،والترخيص للبنوك التجارية،ونظام المدفوعات،وتنفيذ الميزانية، و إدارة الإنفاق العام.[1]

الفرع الثالث : دور الصندوق في تنمية اقتصاديات الدول النامية:

رغم أن سياسات الصندوق مع الدول النامية تعسفية إلا أن له بعض الوقفات البسيطة وان كانت لا تذكر بالنسبة للدول النامية، ومنها أن بتضافر جهود الصندوق والعديد من المؤسسات الأخرى كانت موافقة 189 من قادة العالم في عام 2000 على الأهداف التي تدعو إلى خفض عدد ممن يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد يوميا للفرد إلى النصف في الفترة بين 1990-2015 وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل،وخفض نسبة الوفيات بين الرضع والأمهات،وضمان تحقيق الاستدامة البيئية،وفضل الأداء القوي للنمو وتحسين السياسات الذي شهدته البلدان الفقيرة تمكن أكثر من 34 مليون طفل من الحصول على فرصة الالتحاق بالتعليم الابتدائي وإكماله منذ عام 2000 إضافة لتطعيم ما يزيد عن 550 مليون طفل ضد الحصبة.[2]

وترتبط سياسات وبرامج المواءمة الاقتصادية في الدول النامية من طرف الصندوق بتحقيق العديد من الأهداف أهمها:

1. خفض معدلات عجز الموا زنة العامة للدولة.
2. تحجيم العجز في ميزان المدفوعات وحصره في أضيق الحدود الممكنة.
3. تخفيض معدلات التضخم بما يضمن الحفاظ على مستوى معيشة مناسب للغالبية العظمى للسكان.
4. السعي إلى حفز الطاقة الإنتاجية وتحسين تخصيص الموارد الاقتصادية.
5. ترشيد برامج الاستثمار العام ورفع إنتاجيتها.

[1] – نفس المرجع ، ص ص 320-321.

[2] – أسامة محمد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 20 .

6. تطوير الفن الثاني المستخدم بما يتلاءم وطبيعة الخصائص والمشاكل الاقتصادية في الدول النامية .

الفرع الرابع: دور الصندوق في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة:

صندوق النقد الدولي تم إنشاؤه إبان الحرب العالمية الثانية بهدف إعادة بناء أوروبا،فالصندوق تم إنشاؤه من أجل تنمية اقتصاد الدول المتقدمة ومساعدتها على القيام باقتصادها بعد تدهور اقتصاد الدول المتقدمة خلال الحرب العالمية الثانية،وبالتالي الدول المتقدمة هي المستفيد الأول منه(وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية) فهو مسخر لخدمة الدول المتقدمة فقط دون النظر لغيرها من الدول النامية أو المتخلفة،وبالنظر إلى حصص الدول في الصندوق نجد أن نسبة حصص خمس دول تمثل نحو 38% من مجموع حصص الدول الأعضاء البالغة 188 دولة وهذه الدول هي:الولايات المتحدة الأمريكية،ألمانيا،اليابان،بريطانيا وفرنسا،وهذا يفسر سبب هيمنة الدول الصناعية الغربية على سياسات الصندوق ويفسر التزامه بالفكر الاقتصادي الرأسمالي.[1]

المطلب الثاني:الآثار الايجابية لصندوق النقد الدولي:

حقق الصندوق من خلال عمله وسياسته الكثير من الآثار الايجابية كما يرى البعض ومنها:

1. مساعدة الدول الأعضاء في معالجة المشكلات التي تعترضها والخاصة باختلال موازين مدفوعاتها وبشكل خاص منها الإختلالات في موازين مدفوعات الدول المتقدمة ذات الطبيعة المؤقتة قصيرة الأجل.
2. الإسهام في علاج العديد من الأزمات المالية التي اعترضت العديد من الدول وبصورة خاصة تلك التي حصلت في الأسواق المالية والنقدية وفي عمل اقتصاديات هذه الدول.
3. اهتم ومن خلال المختصين العاملين فيه بتقديم الاستشارة للدول الأعضاء من أجل تنمية اقتصادياتهم.

[1] – سميرة إبراهيم أيوب ، **صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي** ، مركز الإسكندرية للكتاب الإسكندرية ، 2006، ص ص64- 65 .

4. العمل على مساندة كافة الاقتصاد وإدارته والمساعدة في رسم السياسات الاقتصادية الكلية ، وتنفيذها بكفاءة عن طريق تقديم التمويل والخبرة والمشورة ذات الصلة بذلك.[1]

المطلب الثالث:الآثار السلبية للصندوق:

يرى البعض أن عمل وسياسات الصندوق يقود إلى تحقيق آثار سلبية ليست بالقليلة، ومنها ما يلي:

1. نشأة الصندوق ارتبط بتحقيق مصلحة الدول الرأسمالية المتقدمة التي عانت بعد الكساد والحرب من اضطراب في المعاملات والتمويل والمدفوعات الدولية وعدم استقرار صرفها واختلال ميزان المدفوعات، و لم يبرز في ذلك اهتمام بأوضاع الدول النامية بسبب ضعفها وانخفاض مساهمتها.
2. أسلوب الإدارة وضع لضمان تحقيق سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة وضعف دور الدول النامية فيها.
3. إن عمل الصندوق تم بشكل يتحقق من خلاله معالجة مشكلات الدول المتقدمة أساسا ارتباطا بما سبق، دون توفير اهتمام مماثل لمشكلات الدول النامية التي تعاني من عجز مزمن في موازين المدفوعات.
4. أما بخصوص النقد والسيولة لا يوجد نقد دولي يوفر السيولة والتمويل الدولي مفروض قبوله والتعامل به قانونا كالنقد المحلي في الدول والذي تفرض القوانين قبول التعامل به.
5. ارتباط نظام التمويل والنقد الدولي الذي يمارسه الصندوق بالدولار بعد التخلي عن قاعدة الذهب،وهو ما أدى إلى ظهور مشكلات عديدة ارتبطت أساسا بما تعرض له الدولار من أزمات واسعة النطاق ودائمة التكرار.
6. إن التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت في نظام النقد والتمويل الدولي الذي يديره ويشرف عليه الصندوق أدى إلى اضطراب واختلال المبادلات التجارية وأثر سلبا على الدول النامية.[2]

[1] – فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 321-323 .
[2] – نفس المرجع ، ص ص 324-326 .

المطلب الرابع:كيفية معالجة السلبيات الموجهة للصندوق:

إن تحسين آليات عمل الصندوق يتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز دوره في مكافحة الفقر والتخلف الاقتصادي والمساهمة في تمويل اقتصاديات قادرة على النمو والحياة.

وهذه بعض الأفكار التي تساهم في تطوير عمل الصندوق ومنها ما يلي:

1. ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية في ميثاق صندوق النقد الدولي.
2. الإقرار بحق البلد المقترض في تطبيق النموذج الاقتصادي الذي يراه مناسبا وملائما لبيئته الاقتصادية ويسهم في تطوير اقتصاده القومي.
3. تنسيق جهود الصندوق والبنك الدولي وباقي مؤسسات التمويل الدولية الأخرى من أجل وضع حلول واقعية لإخراج البلدان النامية المدينة من أزمة المديونية الخارجية.
4. إعفاء البلدان المدينة من الالتزامات الإضافية التي تترتب على إعادة جدولة المديونية.
5. شطب الديون الخارجية القائمة على المشروعات التي تعرضت للدمار والتخريب لأسباب وعوامل عسكرية وطبيعية.
6. إلغاء مبدأ إلزام الدول المدينة بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي في حالة الاستدانة أو إعادة الجدولة.[1]

[1] – أسامة محمد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

خلاصة الفصل:

لما سبق ذكره فإن صندوق النقد الدولي يعتبر وكالة من وكالات منظومة الأمم المتحدة ، أنشأ بعد الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية برتن وودز بولاية نيوهمباشير بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 01-22 جويلية 1944 ، حيث يعمل على تحسين الأوضاع السائدة عالميا من خلال التوسع المتوازن في التجارة العالمية ، تحقيق أسعار الصرف ، التخفيض التنافسي ، إجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات ، وهي الأهداف التأسيسية له .

يتكون صندوق النقد الدولي من 188 دولة عضو وتتم إدارته من خلال خمسة أجهزة وهي: مجلس المحافظين ،مجلس المديرين التنفيذيين ، المدير العام ، الخبراء المختصين والموظفين الإداريين ، كما يقوم الصندوق بتقديم المساعدات الفنية و المالية لدول الأعضاء ، وكذا وضع السياسات و البرامج لإعادة التوازن لموازين المدفوعات التي اختلت.

وفضلا عن ذلك فلقد أصبح المرور عبر صندوق النقد الدولي هو أول خطوة في ما يسمى بإعادة جدولة الديون في نادي باريس ، وهذا النادي يضم الدول الرأسمالية الدائنة وينعقد في باريس في مقر وزارة المالية الفرنسية برئاسة مسؤولين فرنسيين وهو الذي يتولى بعد شهادة الصندوق بحسن سيرة وسلوك البلد المدين الموافقة أو عدم الموافقة على إعادة جدولة الديون ، ولعل أبرز ما في هذه العملية خطاب النيات الذي يوقعه البلد المدين ويرسله إلى الصندوق متضمنا سياسة البلد المدين الاقتصادية المقبلة على وفق ما يراه الصندوق ملائما من تلك السياسات ولا يوقع الصندوق على ذلك الخطاب إلا إذا كانت السياسة مطابقة لإدارته وأفكاره دونما تغيير أو تحريف.

خـــاتمـــة

خـــاتمـــة

أعطت العولمة تصورات جديدة في الأنماط التسييرية على مستوى المؤسسات الاقتصادية ، فهي من أهم المواضيع التي عالجها العديد من الباحثين ، والمفكرين والدارسين الاقتصاديين في العصر الحديث.

وعلى ضوء ما تم ذكره نستخلص ما يلي:

1-تؤدي العولمة بأشكالها ومظاهرها المختلفة إلى الحد من سلطة الدولة وضعفها أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيارات العولمة في السياسة والثقافة والاقتصاد والإعلام.

2-العولمة تحد من فكرة الدولة القومية والأمة والهوية والثقافة المحلية ، وتتجه نحو التكتل والتكامل الإقليمي والعالمي المدعومين بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتفوق التقني.

3-إن العولمة ظاهرة لا يجدي معها الإنكار والاستنكار ، بل تحتاج إلى اعتراف مبني على الإدراك الواعي وهي عملية تقوم على الفهم والتحليل والاستيعاب واختيار الطريق الأمثل الذي يوصل إلى امتطاء ظهر هذه الظاهرة والتفوق بها.

4-إن مؤسسات العولمة تعمل كلها لصالح البلدان المتقدمة لأن هذه الأخيرة هي التي أوجدتها وحددت أهدافها وأسلوب عملها.

تمثل العولمة خطرا على خصوصيات وثقافة الشعوب المحلية نتيجة تفوقها التقني في عرض وتقديم ثقافتها الرأسمالية اللبرالية ، فلم تعد العولمة تحديا اقتصاديا أو سياسيا أو تقنيا فحسب ، ولكنها أيضا تمثل تحديا على التعليم والتربية والثقافة والفكر.

إن التغيرات التي يعرفها عالمنا المعاصر ، والمحصورة في كلمة واحدة هي العولمة ، كان لها الأثر الكبير على المؤسسات من جميع النواحي ، نموها ، تنظيمها وهياكلها ، وسائل الإنتاج المستعملة ، نظرة المؤسسات للزبائن والأسواق ، ولهذا ظهرت منظمات جديدة وتكنولوجيات جديدة .

ومنه فإن صندوق النقد الدولي لعب دورا فعالا في انتشار العولمة و فاتح الحدود بين الدول. و هو آلية فعالة من آليات العولمة وهو يعد من أسباب ظهور العولمة.

قائمـــة المراجـــع

قائمـــة المراجع

الكتـــب:

- أبو صقر كامل ، "**العولمة التجارية و الإدارية والقانونية، رؤية إسلامية**"، ط1 ، دار الوسام، بيروت، لبنان، ، 2000.
- أحمد السيد، لمياء محمد "**العولمة ورسالة الجامعة**"، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2002 .
- أحمد حمد يوسف وآخرون، "**العولمة، قضايا ومفاهيم**"، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2000.
- أمين سمير وآخرون، "**العولمة و التحولات المجتمعة في الوطن العربي**"، مكتبة البحوث العربية، القاهرة، مصر، 1999
- أيوب سميرة إبراهيم ، "**صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي**" ، مركز الإسكندرية للكتاب الإسكندرية ، 2006.
- الخلف فليح حسن ، "**التمويل الدولي**" ، ط1 ، الوراق للنشر و التموين و التوزيع ، عمان ، 2004 .
- الخضيري محسن أحمد ، "**العولمة مقدمة فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة**" ، ط 1 ، مجموعة النيل العربية، مصر ،2000 .
- الحمد تركي ، "**الثقافة العربية في عصر العولمة**"، ط1 ، دار السامي، بيروت، لبنان ، 1999.
- الحسيني عرفان تقي ، "**التمويل الدولي**" ، ط1، دار مجدلاوي البشير ، عمان ، 1999 .
- الإدريسي أحلام محمد أمين ، "**العولمة حقيقتها و آثارها**"، دار النهضة العربية القاهرة ، 2008.
- الدسوقي سيد ، "**الإسلام و العولمة**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، مصر، 2002 .
- السريتي محمد احمد ، عزت غزلان ، "**التجارة الدولية– المؤسسات المالية و الدولية**"، دار التعليم الجامعي الإسكندرية ، 2012 .
- السرتي محمد أحمد ، "**المنظمات الاقتصادية الدولية**" ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2014 .
- الصالحين عبد المجيد ، وآخرون، "**العولمة من منظور شرعي**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 .
- العتيقي ابراهيم مرعى ، "**سياسات مؤسسات النقد الدولية و التعليم**" ، ط1 ، دار الوفاء الإسكندرية ، 2006 .
- المجذوب أسامـــة ، "**الجات ومصر والبلدان العربيـــة من هافانا إلى مراكش**"، الدار المصريـــة اللبنانية، مصر، 1992 .
- المجذوب أسامة ، "**العولمة والإقليمية ، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**" ، دار المصرية اللبنانية ، 2000 .
- المرسي جمـــال الدين عبد الغني ، "**الخروج من فخ العولمة**" ، ط 1 ، المكتب الجامعي الحديث، مصر ، 2000 .
- الموسوي ضياء مجيد ، "**اهتزازات في أسس العولمة، الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 .
- النجار سعيد،"**النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين**"،جمعية النداء الجديد،القاهرة،مصر، 1996

- اليحياوي يحي ، "**العولمة أية عولمة**"، ط 1 ، إفريقيا الشرق ، 1999.
- بن شهرة مدني ، "**سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**" ، دار الهومة ، الجزائر ، 2008 .
- تومي عبد القادر ، "**العولمة فلسفتها، مظاهرها تأثيراتها**"، كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 .
- تودار ميشيل ، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية ، 2002 .
- حامد محمد رؤوف ، "**الوطنية في مواجهة العولمة**"، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1999 .
- حنفي حسن ، "**في الفكر الغربي المعاصر**" ، ط4 ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1990.
- رجب مصطفى ،"**العولمة ذلك الخطر القادم**" ، ط 1 ، الوراق للنشر و التوزيع عمان الأردن ، 2009.
- زكي رمزي ، "**العولمة المالية**"، دار المستقبل العربي القاهرة ، 1999 .
- شحاتة حسين، "**النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات**"، دار النشر للثقافة والعلوم، القاهرة، مصر، 1992 .
- صقر عمر ، "**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- صبري إسماعيل ، " **العولمة، هيمنة في المجالات الاقتصادية و السياسية و العسكرية**" ، دار جهاد للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة، 1999.
- صاحب ميثم عجام ، "**التمويل الدولي**" ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 .
- عبد الحميد عبد المطلب ، "**العولمة واقتصاديات البنوك**"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001 .
- عبد الخالق عبير محمد علي ، "**العولمة و أثرها على الطلب الاستهلاكي في البلدان النامية**" ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2002 .
- عبد الخالق عبير محمد ، "**العولمة و أثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية**"، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر ، 2007.
- عمارة بثينة حسين ، "**العولمة وتحديات العصر**"، ط1 ، دار الأمين ، 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد ، "**اقتصاديات النقود و البنوك الأساسيات و المستحدثات**"، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2002 .
- عبد السلام رضا ، "**إنهيار العولمـــــة** "، جامعة المنصورة ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ،2009.
- عبد العظيم حمدي ، "**عولمة الفساد و فساد العولمة**" ، ط 1 ، الدار الجامعية الإسكندرية مصر ، 2008 .
- فتحي يكن – رامز طنبور ، "**العولمة و مستقبل العالم الإسلامي**" ، مؤسسة الرسالة للطبع و النشر بيروت ، لبنان ، 2000 .
- كيكسو وداد أحمد ،"**العولمة والتنمية الاقتصادية، نشأتها، تأثيرها، تطورها**"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان ، 2002 .
- منصور ممدوح محمود ، "**العولمة دراسة المفهوم و الأبعاد و الظاهرة**" ، المكتب الجامعي الحديث جامعة الإسكندرية مصر، 2007 .

- مقدادي حمد ،"**العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد**"، ط 2 ، المؤسسة العربية والنشر، بيروت، لبنان ، 2002 .

- محمد أسامة محمد إبراهيم ، "**صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل**" ، الإسكندرية ،2000.

- نافع إبراهيم ، "**انفجارات 11 سبتمبر بين العولمة و الأمركة** "، ط1 ،دار الأهرام للنشر و التوزيع ، مصر ، 2003 .

- ناصر سمير محمود ، **جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها السلبية على التطور الاقتصادي**"، دار المرقد دمشق ،سوريا ، 2001.

- نوري شقيري و آخرون ، "**المؤسسات المالية و المحلية و الدولية**" ، ط1 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ،2009 .

المجلات:

- الشافعي جلال ، "**العولمة الاقتصادية والأثر على الضرائب في مصر**"، مجلة الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد خاص،2002.

- السعيد هالة حلمي ، "**الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**" ، سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي، الكويت، العدد 11 سبتمبر ، 1999 .

- باشي أحمد ، "**دور الجباية في محاربة التلوث**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، العدد 09 ،2003 .

- بقـــــــــــــــة شريف ، **المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري**، مجلة رسالة الأطلس، العدد21 ،1999 .

- بوعشة مبارك ، **البعد الاقتصادي للعولمة** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد16 ، جامعة قسنطينة/الجزائر ، ديسمبر 2001

- بيتر انس و هارالد شومان ، "**فخ العولمة** ، ترجمة عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238 ،أكتوبر 1998.

- علم الدين محمود ، "**ثورة المعلومات ووسائل الاتصال**"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 123 ، جانفي 1992.

- عمر أحمد مصطفى ، **إعلام العولمة و تأثيره على المستهلك**، مجلة المستقبل العربي الصادرة عن مركز الدراسات الوحدة العربية ، لبنان ، العدد 212 ،2000 .

- قدي عبد المجيد ، "**الأزمة الاقتصادية المالية،وواقع دول العالم الثالث**"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، الجزء 31 ،رقم 02 ،1992 .

- قدي عبد المجيد ، "**العولمة وتحدياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث**"، مجلة النائب، الجزائر، العدد 01 ، 2003 .

- ناصر مـــــراد ،"**دور الدولة في ظل العولمة**"، مجلة الاقتصادي، تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 02 ،2002 .

المذكرات:

- حملاوي إيمان ، **دور المؤسسات المالية و الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر(1990-2012)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013-2014 .

- دليو فضيل ، **التحديات المعاصرة، العولمة الإنترنت، الفقر، اللغة**، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2002.

الندوات والملتقيات:

- الخولي أسامة أمين ، **"العرب و العولمة"** ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان ، 1998 .

المقـــالات:

- موسى حمد جمال ، **مصير العولمة**، مقال منشور في جريدة الأهرام العدد41290 -2 ، ديسمبر 1999 .

التقاريـــر:

- إتفاقية صندوق النقد الدولي ، **المادة الثانية** ، ص 10 ، www.imf.org .

- إتفاقية صندوق النقد الدولي ، **المادة الخامسة** ، القسم السابع : قيام البلد العضو بإعادة شراء عملته التي يحوزها الصندوق .

- إتفاقية صندوق النقد الدولي ، **المادة الحادية و العشرون** ، تسيير العمليات العامة و إدارة حقوق السحب الخاصة .

- إتفاقية صندوق النقد الدولي ، **المادة الرابعة و العشرون** ، القسم الأول : حق إنهاء الاشتراك .

- إتفاقية صندوق النقد الدولي ، **المادة السادس و العشرون** ، القسم الأول : حق البلدان الأعضاء في الانسحاب .

- إتفاقية صندوق النقد الدولي ، **المادة الرابعة** ، القسم الأول : التزامات الأعضاء العامة.

- صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي لسنة 2013 ، **www.imf.org**

الكتب باللغة الأجنبية:

- Jonathan Friedman Global system, Globalization and the Parameters of Modernity, Paris, 1995, p 69.

- Pierre Paul proulx, « La mondialisation de l'économie et le rôle de l'Etat », établissement - .emmielle, Sia, 1997, P125